الأسلوبية والتداولية

مداخل لتحليل الخطاب

الدكتور

صابر محمود الحباشة

أستاذ اللغة العربية وادابها

الجامعة العربية المفتوحة – البحرين

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد- الأردن

2011

الطبعة الأولى

2011-1432

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/6/1965)

414.01

الحباشنة، صابر محمود

الأسلوبية والتداولية مداخل لتحليل الخطاب / صابر محمود الحباشنة. -

إربد: عالم الكتب الحديث، 2010.

(   ) ص

ر. إ.: (2010/6/1965)

الواصفات: / الخطابة // أسلوب الكتابة /

• أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

• يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك ISBN 978-9957-70-351-6



عالم الكتب الحديث
Modern Book World
للنشر والتوزيع
إربد- شارع الجامعة- بجانب البنك الإسلامي
تلفون: (00962 -27272272) خلوي: 079 /5264363 فاكس: 00962 -27269909
صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)
البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com
الموقع الالكتروني: www.almalkotob.com

الفرع الثاني
جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع
الأردن- العبدلي- عمان- تلفون: 079 /5264363

مكتب بيروت
روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357 فاكس: 00961 1 475905

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
القسم الأول: مباحث أسلوبية وتداولية	3
- الأسلوبية لجورج مولينييه	5
- التحليل الأسلوبي: منهج أم تقنية لبحث النص؟	30
- الأسلوبية والتداولية: التجاور والتداخل	37
- من وجوه التداولية في الخطاب البلاغي	47
- الحجاج في التداولية: مدخل إلى الخطاب البلاغي	50
- صور المعاني بين أوستن والجرجاني	74
- بلاغة الحجاج في النص القرآني	88
القسم الثاني: مباحث في تحليل الخطاب	99
- تحليل الخطاب: الحد والمفهوم	101
- تحليل الخطاب: مداخل وإشكاليات	112
القسم الثالث: في إبستيمولوجيا اللسانيات	131
- علاقة اللسانيات بالرياضيات: رهانات أم عقبات؟	133
- قائمة المصادر والمراجع:	155
- العربية والمعرّبة	155
- غير العربية	156

تمهيد

لقد ذهب في ظن كثير من المتعاطين للبحث اللساني أنّ العلوم اللسانية والمناهج اللغوية تتعاوض ويقوم بعضها مقام بعض. حتى أن منهم من لم يجد كبير عناء في حشر أسماء متباعدة واجتهادات متنائية تحت مظلة واحدة: كالبنيوية مثلا أو التداولية أو غيرهما من مناهج البحث اللساني.

والواقع أنّنا نحتاج في السياق العربي إلى تحديث الرؤية وتشغيل حاسة النقد والنقد الذاتي على مستوى عالٍ، لأنّ السياق الحضاري المهترئ الذي يحفّ بنا يشكّل ضاغطا إضافيا يجعل الجهود المبذول محلّ تنادٍ بالتقصير في معظم الأحيان، على الرغم من أن من المشتغلين في هذا الحقل البحثي من يبذل جهدا استثنائيا، ولكن لا تُسلّط عليه أضواء الإعلام إلا متى بلغ من الكبر عتيا أو قضى نحبه.

والواقع أنّ شروط إنتاج المعرفة اللسانية التي تضيف جديدا متميزا في السياق الكوني العامّ لم تتوفر بعد في السياق العربي، في ما أظنّ. ولكيلا نتوهّم أنّ الأمر قدَر محتوم، أرى أنه من الواجب الأخلاقي على الباحثين أن يقبلوا على مزيد من بذل الجهد، لا رغبة في جزاء أو شكور، بل سعيا لتكون اللغة العربية التي تمتاز بخصال تاريخية لا تدانيها فيها أيّ لغة حيّة على وجه البسيطة (ولا يحملنّ قولي هذا محمل التحيّز اللغوي) في المنزلة التي تستحقّ من حيث الدرس اللسانيّ في مختلف فروع البحث اللغوي.

وقد بيّنت المحاولات الـتي تمّـت إلى حـدّ الآن ثـراء هـذا اللـسان وإمكان توسيع مدى الاجتهاد في تمحيص أسراره، على منوالات العصر، دون الاكتفاء بالحفـاوة العلميـة والرصـيد الـذي نجـده قـد حظـي بـه في الأدبيات التّراثية، وما كان على شاكلتها.

ونعرض في هذا الكتاب بحوثا أجريناها في قسم أول على المدخل الأسـلوبي للـدرس اللـساني، فوضـعنا ترجمـة فـصل الأسـلوبية لجـورج مولينيه وتساءلنا بعد ذلك عن طبيعة التحليـل الأسـلوبي أمـنهج هـو أم تقنية. وعرّجنـا علـى بحـث وجـوه الارتبـاط والانفكـاك بـين الأسـلوبية والتداوليـة. وعـرض إلى بعـض وجـوه التداوليـة في الخطـاب البلاغـي والحجاج في التداولية من خلال مدخل إلى الخطاب البلاغي. كما اهتممنا ببلاغة الحجاج في النص القرآني وختمنا هذا القسم بمقارنة بين الجرجاني وأوستن في تحليل التشبيه.

وفي قسم ثان من هذا الكتاب تطرّقنا إلى مداخل تحليـل الخطـاب وإشكالياته بعد أن رسمنا دائرة حدّه ومفهومه.

ونظرنا في القسم الأخير منه في رهانات العلاقـة بـين اللـسانيات والرياضيات.

وعلى الرغم من تفكك أقـسام الكتـاب، فإنهـا – في تقـديري – روافد تلتقي في رسم رؤية واحـدة تحـاول رصـد إمكانيـات الإفـادة مـن نظريات اللسانيات الحديثة ومسائلها في تغذية اللسان العربي.

القسم الأول

مباحث أسلوبية وتداولية

الأسلوبية

*جورج مولينييه

مقدّمة:

يُعدُّ هذا المقال الذي نترجمُ مهمًا من جهة كونه يكوّن لقارئه ملخّصا نظريا عاما يمكّنه من تمثّل المشهدِ الأسلوبيِّ المعاصر سواء كان ذلك بالنسبة إلى تاريخ الأسلوبية أو بالنسبة إلى حاضرها أو ربّما مستقبلها كذلك فهو، وإن ورد في شكل إلمامة عامّة غير مُسهبة، فإنّه يضبط، في كثير من الدقّة، المسار الذي قطعته الأسلوبية لتستويَ علمًا رغم ما حاق بها في بعض الردهات من نزعات نادت بإقصائها وإعدامها، ولكنها (أي الأسلوبية) ظلت ممارسة علمية تنتسب إلى اللسانيات وتنفتح أبوابها على النقد الأدبيّ مستمدة منه المدونة الأدبية مادّةً للتحليل الأسلوبيّ. فالأسلوبية سليلة اللسانيات انصهرت مع النقد الأدبي وغيره من العلوم اللسانية (الصوتيات، الصوتمية، التركيبية، المعجمية، علم الدلالة..) فنشأت عن هذه التقاطعات مدارسُ أسلوبية، أوجزَ هذا المقالُ المترجمُ الحديثَ عنها دون كبيرِ تبسّطٍ ولا توسُّعٍ.

فالأسلوبية وإن تنوّعت تياراتها؛ فبعضها متآلف مع بعض وبعضها مختلف عن بعض، فإنّها عقدت صلات مع ممارسات علمية أخرى على النصوص، كالذي نجده في السردية (narratologie) خاصّة، كما تبلورت في أعمال الشكلانيين الروس ومن بعدهم. من هذه الزاوية، يمكن تبيُّنُ مدرسيةِ الفصلِ بين المناهج التي تمت جميعها في أحضان

اللسانيات (البنيوية) متواشجةً متعالقةً. ولعلّ التصور العامّ الذي يقترحه جورج مولينيه(Georges Molinié)) والذي يعتبر فيه أنّ الأسلوبية هي السيمياء الأدبية (sémiotique narrative)، لعله يساعد على إقامة متين الصلات بين كلا الفنّين.

ويحتوي هذا المقال المترجم إضافات وزيادات لا نجدها في الطبعة السابقة من الموسوعة نفسها(ط. 1985)، إذ ورد فيها فصل'أسلوبية' بقلم جورج مونان (Georges Mounin) قدّم تيارات الأسلوبية التي وجدت، منذ البدايات إلى حدود فترة كتابة ذلك المقال، فتحدّث عن أسلوبيات الأجناس الأدبية والأسلوبيات الوصفية والأسلوبيات الاشارية والأسلوبيات الجمالية. كما تعرّض مونان إلى الأسلوبيين التقليديين منهم والأغراضيين والشكلانيين، وآخر تيار ذكره في ذلك المقال هو أسلوبيات 'التلقي'.

أما مقال جورج مولينيه، وهو الذي بين أيدينا، فيحتوي على ذكر الأسلوبيات السلسلية والعاملية- وهي كما لا يخفى- من أحدث الأسلوبيات.. فضلا عن أن إلمام مولينيه أحكم وأمتن بمادّة المقال؛ إذ هو مختص في الأسلوبية، في حين تشمل اهتمامات مونان الحقل اللساني أجمع.

كما نشير كذلك إلى أن عز الدين العامري وعبد المنعم الشنتوف (من طنجة- المغرب) قد توليا ترجمة الجزء الأول من كتاب جورج مولينيه'الأسلوبية' الصادرة طبعته الأولى سنة 1989 ضمن سلسلة 'ماذا أعرف؟' التي تنشرها المطابع الجامعية الفرنسية بباريس، وقد نشرت هذه الترجمة بعنوان 'تاريخ الأسلوبية' في مجلة 'الفكر العربي' الصادرة عن معهد

الإنماء العربي في بيروت: العددان 85-86- السنة17 – صيف/ خريف 1996 – ص.ص.140 -150، وقد اقتصر هذا الجزء المترجم على محطات ثلاث:

1. البلاغة
2. علم العبارة
3. أسلوبية التأثيرات

ونشرت المجلة ذاتها فصلا آخر من الكتاب نفسه بعنوان 'دراسة الأسلوب والبحث عن أدوات الفن الأدبي' ترجمة د. بسام بركة أستاذ اللسانيات في كلية الآداب- الجامعة اللبنانية وذلك بالعدد: 91 – شتاء 1998 ص.ص. 229- 247، وإلقاء نظرة على العناوين الفرعية لهذا الفصل المترجم توحي لنا بتقاطع كبير بينه وبين المقال الذي نُترجم: البراغماتية والأدبية- الوسم- التحديد الزائد- الطابع الغالب- التكرار والأسلوبية التسلسلية – الوحدة الأسلوبية الصغرى (ستيلام Stylème).

ونشير في النهاية إلى أن صاحب المقال الذي نترجم جورج مولينيه رئيس جامعة الصربون (باريس IV) قد أشرف مع كاهني (P.Cahné) على ندوة انعقدت في باريس بالصربون ونشرت سنة 1994 بعنوان 'ما الأسلوب؟' (Qu'est ce que le style?).

النص المترجم

كان يُظنّ فيما بين سنتي 1968 و 1975 أنّ الأسلوبية قد ماتت؛ إذ إنّ للعلوم أعمارا. فكان كلّ من نهاية الأسلوبية وانفجار الدراسات اللسانية (التي ثوّرت أسس النشاطات الفكرية التقليدية البارزة التي تشملها عبارة"أسلوبية" حتى ذلك الحين) لا ينفكان يبرزان في بعض الأعمال و الخطابات الجامعية، أما التآليف الموسوعية العامة منها والخاصة فتظلّ غالبا خرساء عن هذا الفصل. كما أنّ عملية تحيين العلوم في نصوص المركز القومي للبحوث العلمية (C. N. R. S) المرجعية والترتيبية تقفز في رشاقة على الكلمة. وكثير من الشهادات، في حقل القوى الفكرية الحيّة لهذا الوقت، تضع حداثة الخمسينات والستينات في مغازة القدامة. وابتداء من سنة 1987 عشنا عودة مشهودة لصالح الأسلوبية أو على الأقل لصالح أسلوبية مّا. إذن لقد حصل شيءٌ مّا في المشهد العلميّ الفرنسيّ لنهاية الثمانينات، من المهمّ وصفه وتفسيره وتعبيره. وتجاوُزًا لكلّ سوء تفاهم مُسبق، فلنطرح دفعة واحدة الموضوع النهائي لهذا العلم كما نضبطه اليوم: الأسلوبية تدرسُ شروطَ الأدبيةِ الشكليةَ دراسةً فنّيةً. وهذه المقاربة في الواقع فتحٌ مبين.

1- نظريات الأسلوبيات

1-1 البلاغات الثلاث

الأسلوبية مرتبطة تاريخيا بالبلاغة. والأب المؤسس للدراسات الذي يهمّنا هو أرسطو، لاسيما في أثريه الأساسيين "الخطابة" و"فنّ الشعر" فالعنوانان رمزيان، وهما يُرهصان بكلّ التطوّرات المُقبلة المتعاقبة والأكثر

تجديدا، على أنّه توجد ثلاثة أصناف من البلاغة على الأقلّ، التيّار الأكثر ذيوعا وهو المتصل بفنّ الإقناع؛ إذ يعمد باثّ (خطيب) إلى جرّ السامعين إلى فعل أمر أو التفكير بأمر لا يوجد مبدئيا ما يدعوهم أو يرغّبهم في فعله أو التفكير فيه، نصل هكذا إلى التفريق بين ثلاثة أصناف كبيرة من الفصاحة اعتبارا لما نريد أن نقنع به وهي:

- الإقناع بالصحيح أو الخطأ
- الإقناع بالعادل أو بالظالم
- الإقناع بالنافع/ المشرّف أو بالضارّ/ المخزي.

على أنّ هذا ليس مدار الممارسات الخطابية فحسب، بل وكذلك مدار مجمل الطرائق المتوخّاة في الخطابات الإيديولوجية والسياسية والإشهارية. وقد استكشف أرسطو في كتاب "الخطابة" خاصة المواضع و"الطوبيقا"(كلمة يونانية topoi تعني الأماكن) وهي قابلة للتحليل بالنسبة إلينا إلى مجازات ذات بنى كبرى من الدرجة الثانية وهي نماذج منطقية مقالية خاصّة بتغذية الإستراتيجيات البرهانية، هذا التوجّه المدوّن بطريقة مثالية في أيامنا هذه في أعمال أنسكمبر (J-C.Anscombre) هو طبعا متضامن مع الأبحاث الحالية في البراغماتية سواء إذا ما حاولنا سبر الأساليب البرهانية والفعالة الراجعة إلى تلفّظ خيالي بالكلام داخل كون أدبي معطى، أو إذا ما حاولنا قيس المحمل الثقافيّ للنتاجات الأدبية المعتبرة أعمالا لغوية مخصوصة. فهاتان المسألتان الأخيرتان تمثلان جزءا من أيّ أسلوبية معاصرة.

أمّا البلاغة الأخرى، فهي بلاغة الإنشائية؛ أي هي إجمالا دراسة التعابير البيانية، في هذا الصدد يبدو من غير المفيد أن نشدّد على الطابع المركزي والغزير في آن، لهذا المنجم مقارنة بما نحن بصدده، منذ مُصنَّف الاستعارات لدى مارسيه (Du Marsais) ووجوه الخطاب لفونتاني (Fontanier)، حتى المنشورات الحالية لفريق مو(Groupe μ) وللوغارن (M. Le Guern) ولبون أوم (Bonhomme)؛ فنظرية المجازات (figures) مقسّمة إجمالا إلى مجازات ذات بنى صغرى وأخرى ذات بنى كبرى، تبعا لطابعها الظاهر أو الخفي، القاهر بالنظر إلى القبول عند المتلقي، المنعزل أو غير المنعزل بالنسبة إلى العناصر الشكلية الدقيقة (أو التي تتبعها صرفيا أو لا تتبعها). مثل هذه النظرية تشكّل طبعا التفكيك الأسلوبي (décryptage stylistique) لبعض الآثار مهما كانت. علينا أن نلاحظ على الأكثر، ضرورة التفريق جيّدا في الاستعمال اللغويّ الأساسيّ للّغة المجازية، بين وجهة نظر الباثّ الذي يعمل على نقل مدلول ثابت إلى مجموعة من الدوالّ وبين وجهة نظر المتلقي الذي - تلقاء شيء دالّ واحد - يسعى إلى وضعه في تركيب المدلولات الصحيح أو لا يسعى إلى ذلك. وفي الحقيقة، فإنّ التقليد الغربيّ الكلاسيكيّ يُلزمنا بالحديث عن بلاغة ثالثة، تطوّرت على هامش الاثنتين الأوليين، وازدهرت في فرنسا في القرنين السابع عشر والثامن عشر وظلّت متصدّرة التعليم المؤسّساتي حتى القرن التاسع عشر:هي البلاغة النمطية (rhétorique normative) مرموزا إليها بفنون محاكمة مؤلفات الفكر محاكمةً جيّدةً، وهي فنونٌ لا تُحصى، تتوجّه للنقاد كما لممارسي اللغة الجميلة، مسيطرةً بذلك على عالم الكتابة الرسمية منذ لابرويار (La

bruyère) حتى أناتول فرانس (Anatole France) وأندريه جيد (André Gide).

غائية هذه البلاغةِ المزدوجةُ بالنسبة إلى التحليل، تمكّنت من ملء أفق أسلوبية معيّنة كليّا وكما ينبغي؛ إنّها أسلوبية أصبحت مداخلها ومخارجها هكذا مستنفدة تماما.

2-1 الأسلوبية والنقد الأدبي:

لقد اتضح اللقاء بين الأسلوبية والتاريخ الأدبيّ أو النقد كما يلي؛ إنّ الحكم على جودة أثر أدبي يرتكز، من جملة ما يرتكز عليه بالفعل، على تقويمات ذاتَ طابع أسلوبي، فالأسلوبية تُعدّ إذن خادما لنظام مُوجِّه تحمل لقبَ مُساعدٍ ضمن أنظمة أخرى، إنّه تمشي دولوفر(F.Deloffre) بالضبط بالنسبة مثلا إلى نقد الإسناد (بمعنى نسبة الأثر إلى صاحبه). زد على ذلك التجميد الجامعيّ لتلك الأسلوبية، الذي يقود إلى الموت الظاهر الذي أشرنا إليه أعلاه.فعندما يُنظر إلى علم مّا، منذ البدء، على أنّه ثانويّ فإنّه يذبُل بسرعة.

بيد أننا يمكن أن نضمّ إلى ذلك المسلكِ أكبرَ أسلوبيةٍ أدبية وفردية في الغرب ألا وهي أسلوبية ليو سبيتزر(Léo Spitzer) وهي الوحيدة، بشكل دالّ، في أنها لم تشهد أيّ تتمّة. لقد طوّر سبيتزر، قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، أسلوبيةً مؤسّسة على البحث عن الخاصية الملازمة لأسلوب كاتب مّا. هذه الخاصية مُقيّدةٌ بأخذ وردّ لا يتوقّفان بين انطباع ما قبليّ عامّ ذي طابع جماليّ شكليّ هو حدسٌ فصّال(déclic) لغويّ عامٌ لهذا الانطباع، وبين المراجعة النسقية المكرّرة عبر إعادة قراءات

لحاصل استيعاب مشتركٍ بين إنتاج الشعور الانطباعيّ وانبعاثه في السمات المعيّنة للفاتورة الشكلية. ومن المؤكّد أنّ موضوع هذا البحث والأفق المحايث لهذه الأسلوبية، شديد المحايثة، كلاهما يحدّد مكتسبات العلم الأساسية. وبالتوازي مع أعمال سبيتزر ظهر سنة 1946 في مجموعة واحدة كتاب المحاكاة(Mimésis) لإريك أورباخ(Eric Aurbach) وتُرجم بعد عشرين سنة إلى الفرنسية، فانفتح الأفق الثقافي من جديد؛ إذ إنّ أورباخ قد احتضن الأدب الغربي بطمّ طميمه في صيرورته التاريخية ومساحته الجغرافية: فهو يتقصّى وسائل التعبير الشكلية رغم أن المنهج قليلا ما كان لسانيا والموضوعَ أدبيٌّ حتماً، فإنّهما يصلان هذا التأمّلَ بتيّار هو إجمالا موضعُ نقاش، ولكن ينبغي أن نعترف بأورباخ رائدًا للاتجاهات الأحدث في الأسلوبية الحالية، على الأقل، في توجيهه النظر إلى دلائلية(sémiotique) من الدرجة الثانية سنعود إليها لاحقا.

3-1 الأسلوبية واللسانيات

والأسلوبية، مع ذلك، لا تنفصل أيضا عن اللسانيات سواء باعتبارها جزءا منها أو باعتبارها تحاذي منطقة مترامية الأطراف، كما أنّه يمكن متابعة الموقف القائل بأنّ الأسلوبية تأسّست تاريخيًا باعتبارها نظاما دقيقا مستقلاً ولكنّه على علاقة باللسانيات. بيد أنّ شيئا مّا حدث في هذا الإطار يبعث على الفضول.

شارل بالّي، تلميذ دي سوسير، قدّ الأدواتِ الفنيةَ (التقنية) الأولى المطبّقة لفكّ[1] (démontage) الوظائف غير الإخبارية للّغة، وكان ذلك بعد الحرب العالمية الأولى؛ فالأمر يتعلّق، بالنسبة إليه، بعزل الظواهر التعبيرية وتعريفها بالنظرا إلى الطابع التأثيريّ فيها وبتحليلها. فهذا التعيين وهذا التحليل يتضمّنان نظرية في اللغة ونظرية في الأسلوبية: يمكن بدءا اختصار مجموع الدلالات الدّارجة في لغة مّا، في مجموعة مُغلقة من المفاهيم والعلاقات البسيطة بحيث أنّ تنضيدها يُحدّد مختلف الفويرقات بين الأقوال الواردة: وهذه بدورها تذكّرنا بحساب المكوّنات ونستطيع تحديد الاختلاف المحتمل بالنسبة إلى عبارة حوشيةٍ مسبقا. ثم إنّ موضوعَ الأسلوبيةِ الأساسيَّ هو اللغةُ المؤثّرةُ العفويةُ، كما نلاحظها في مجموعات الاستعمالات اللهجية للّسان (للّغة)، لا في الخصيصة الفردية المتعلّقة بلغة الأثر الأدبيّ. فخصوصيّة بالّي كبيرةٌ، تفسح الطريق إلى ما هو من أمر الأسلوبيات المقارنة بين لغةٍ ولغةٍ، كما فعل مالبلان (Malblanc) بالنسبة إلى الألمانية والفرنسية. وإذا ما حوّلنا وجهة التطبيق نحو النصوص الأدبية (ممّا يُعدُّ انشقاقا مزدوجا)، فإننا سنحصل إذن على الخطوط الأساسية لأسلوبية توليدية لم توجَد من قبلُ، لا سيما وأنّ تصوّر بالّي يفترض درجة صفرا من التعبير، عنها تعدل المقاطع الواردة، وعلى الباحث الأسلوبيّ أن يصف ذلك العدولَ وأن يقيسه. فهمنا بعض المبادئ والمقتضيات ستلازم، من هنا فصاعدا، كلّ التطبيقات الأسلوبية في الميدان من أكبر المدرسيّين إلى رولان بارت (Roland Barthes).

(1) من صعوبات الترجمة التي وقفنا عليها أنّ مصطلحيْ(décryptage) بمعنى(توضيح نصّ رمزي) و(démontage) كلاهما يمكن التعبير عنه بعبارة التفكيك، و هروبا من الالتباس عرّبنا المصطلح الثاني بالفكّ.

إنّه إلى ياكبسون (R. Jakobson) وإلى الشكلانيين الروس عموما) مثل توماتشفسكي B.Tomachevski وبروب V.Propp وتينيانوف I.Tynianov وفينوغرادوفV.Vinogradov (تعود الأحقّية غير المتساوية بالتوازي مع بالي، في إعادة مَوْضعة الأسلوبية في مفترق الأدب واللسانيات؛ أي في تقاطع مجموعة محدّدة (النصوص الأدبية) مع جهاز من المُتصوَّرات والمناهج المتدبَّرة بطريقة خصوصية (اللسانيات البنيوية). ومنذ ذلك الحين، لم توجد أسلوبية إلا وهي بنيوية. وهذا التطبيق الموصوف غالبا من قبل مؤلّفي الإنشائية، يمتدّ على محورين:

أحدهما يحدد الإطار التأويليّ (le cadre herméneutique) وموضوع الإنشائية هو بالضبط دراسة شروط الوظيفة الشعرية للغة، مقابل شروط الوظائف الأخرى. هذه الوظيفة هدفها الوحيد هو الرسالة ذاتها، وتُحدَّد هذه الوظيفة حسب قاعدة ياكبسون الشهيرة باعتبارها تُوقع مبدأ التكافؤ في محور الاختيار على محور التركيب. والواقع الموضوعاني (objectal) الذي يُدرس، يرفع الحصانة عن كلّ المقاربات اللسانية الموجودة تبعا لمختلف فروع تطوّر هذا العلم (من المعجمية إلى علم التركيب وإلى علم الدلالة).

أمّا المحور الثاني فيتعلق بطبيعة الموضوع المتناول وهو مكوَّن اصطلاحيا بوصفه مجموعة ينظر إليها مسبقا على أنها مجموعة من العلاقات المشتركة ذات طبيعة لغوية على وجه التدقيق. وتعمل هذه العلاقات داخل المجموعة المعطاة، إذ كل عنصر لا ينتظم إلا في صلاته بسائر العناصر، فالكلّ والأجزاء لا يكون لها معنى ولا يكون لها إذن

وجود إلا داخل هذا التشابك (intrication) وتلك هي الطبيعة التأويلية للبنية.

ونضع في هذه السُّلالة زُمرةَ أولئك الذين يمكن أن نسمّيَهم البنيويين الفرنسيين.

مع ترك مكان على حدة لمايكل ريفاتير (Mickael Riffaterre) هذا الفرنسي الأمريكي الذي أشاع منذ كتابه "محاولات في الأسلوبية البنيوية" (1971) إلى "صناعة النص" (1979) روح التأويلية البنيوية ورسالة لها مع فكرة أسلوبية توليدية غير ممكنة بوصفها أفقا مؤجّلا، تتحوّل إلى بحث أخصب وأكثر إيجابية موجّها نحو إجراءات تولّد النصّ، على الأقلّ في الجذر النفسيّ لهذا المبحث. لكنّ البنيويين الفرنسيين طوّروا بحوثهم خاصّة عبر انحراف الدلائلية (sémiotique) وفي الحقيقة، فإننا في سياق أعمال بروب في السردية وأعمال غريماس((Greimas بعد ذلك في علم الدلالة، نؤوّل البنية العميقة المجردة لقوالب السرد الأساسية مع سلسلة الفواعل وخوارزمات التحوّلات، وبالمثل، فإننا إذا ما دقّقنا النظر في القوالب الأساسية لبنية الدلالة، كما تظهر منظّمةً في مجموعة نمطية معطاة هي المربع العلاميّ، فإننا نراها تمثّل حاجزا ثقيلا أمام مجموعتين صغيرتين؛ فإحداهما نفيٌ للأخرى تضمُّنها لها سلبيٌ)- الخطّ العلويّ والخطّ السفليّ للمربع- كلٌّ منهما يحتوي داخله مجموعتين اخريين صغريين - فالمجموعات الصغرى، موضوعة في أربع زوايا، يقابل بعضها بعضا، على كلّ خطّين كالضدّين.

وما من شكّ في أنّ توسيع هذه الأبحاث حول تنظيم الموتيفات الجمالية (من قبل كورتاس (Courtès) وحول مفهوم التشاكل

(isotopie) (من قبل راستيي Rastier)، إنّما يرسم مساحات ثرية خاصّة لتقدير تأدية العمل الجمالي الثقافي للأثر الأدبي، وبما أنّ المباحث قد وُجّهت من قبل بشدة إلى السردية، فإنّه اتّجه بطريقة صائبة إلى فحص بُنى الخطاب الوصفيّ (مثل هامون Philippe Hamon) في ترسيماته للتنظيم النموذجيّ. فمن البديهيّ أنّنا نُمسك هنا خصيصتين مسيطرتين متعلقتين بكلّ تعبير أدبيّ، ومن الممكن ربط هاتين الخصيصتين بأسئلة تحليل الخطاب التي- على أساس الخطاب الثوري والسياسي والحكائي الأوليّ- مكّنت منذ مدة قصيرة من تجويد الأدوات المستخدمة لتقويم الرهانات الإيديولوجية والإستراتيجية لهذه الخطابات، في ملتقى الدراسات البلاغية الحجاجية والعلامية والاجتماعية.

وعلى هامش هذه التيارات، تطوّر في منتصف هذا القرن تحليل لعلم نفس الأساليب، اتّضح بطريقة مثالية عند هنري موريه (Henri Mourier) في كتاب 'علم نفس الأساليب'. فالأمر يتعلق في الوقت نفسه بوضع سلاسل لخصائص المفعول المُهيمِنَة وبمجموعات السمات اللفظية المطابقة لهذه الخصائص والنماذج الإيديولوجية الجمالية التي نصنّف ضمنها كلية التحوّلات النفسية للأساس. فهذه التحاليل تبرُز خاصّة بدقّتها. ومقابل هذه النزعة اضطلع علماء من أمثال شارل مولر (Charles Muller) وبيار غيرو (Pierre Guiraud) بتنشيط أسلوبية إحصائية مفضّلين المادة المعجمية والتي تسمح طبيعتها بالتحديد وقياس التواتر عبر الإحصاء و الدراسة الاختلافية. وعلميةُ هذه المقاربة المؤسسة أساسا على مبدأ التسوير المعجميّ، لا يشكّ فيها أدنى شكّ حتى ولو أصبح الأمر يقتضي التعجيل بسرعة بتجاوز تعدادات المفردات. وإنّه

لمن المثير للفضول أن نشهد نوعا من التوازن بين هاتين النزعتين لأسباب نظرية متنافرة، مع انبثاق لسانيات التلفّظ. وتلوح لنا حركة ذات توجّه براغماتي عامّ في خضمّ الأعمال كالتي يقوم بها فريق أنترفارن (groupe d' Entervenes) من خلال تحليل سيميائي للنصوص، وتآليف كارتين كاربرات أوريكيوني (Catherine Kerbrat-Orechioni) (بدءا من كتاب 'التلفظ' إلى كتاب 'الضمني'[1]). وهي حركة تحاول بسط وجهتي نظر الباث والمتقبل والتمييز بينهما بالنسبة إلى النصّ الموضوع ممّا يُعدّل فهْمَنا لهما، من جهة، ومن جهة أخرى، تحاول أن تُقيم، فضلا عن التوازن اللسانيّ المحض للمقول وللمسكوت عنه في الملفوظات النصّية، قيمة ذلك النصّ الموضوع بوصفه عملا في الكون غير اللسانيّ (extralinguistique).

وكما هو مشاهد، فإننا نصل إلى تخوم سؤال جديد لعلّه يشكّل أفقا من آفاق الأسلوبية اليوم، وهو ما نقترح تسميته سيميائيةً في المستوى الثاني، وينبغي فيما يتعلق بالموضوع الأدبيّ أن يطرح السؤال أخيرا، كما يلي: ما هي دلالية هذا العلم وما هي تمثيليته، باعتباره موضوعا للثقافة في المرجع الإيديولوجي الجمالي لحظةَ ظهورِه فيها حيث نعاين محاورَ البراغماتية والجمالية العامّة مُتّحدةً؟

(1) هذا الكتاب 'الضمني' نترجم به (L'implicite)، وقد نشرت المنظمة العربية للترجمة ببيروت ترجمة متميزة له بعنوان 'المضمر' (2008، ط.1) أنجزتها ريتا خاطر في 699 صفحة. [المترجم]

2- الموضوع والمناهج

1-2 مقاربة الخطاب الأدبي

كيف نصف مادّة الأسلوبية وحقلها بعد هذا التمشّي النظري؟

سنسلّمُ بأن الأسلوبية تطبيقٌ (praxis) تتحد مادّتُه بالخطاب الأدبيّ، هذا الخطاب الأدبيّ يظهر على شاكلة نصٍّ سواء أكان النص منحصرا في حيّز ضيّق (بيت شعري) أو شاسع (أثر أو جنس أدبيّ كامل) بشرط أنْ يكون هذا الحيّز موضوعا بطريقة منهجية. ويمكن تناول النص باعتباره خطابا. والواقع أنّ تمييز بنفنيست (Benveniste) بين الخبر والخطاب (récit / discours) لا يفيد المقاربة الأسلوبية من الأساس؛ إذ كلُّ نصٍّ موضوعٍ يُعَدُّ نتاجَ عملِ تلفُّظٍ شفويٍّ يُنشِئُ آليّا مسارَ تقبُّلٍ متعلّقٍ به. والحاصل أنّه ليس لنا أن نميّزَ من وجهة نظرنا هذه التلفُّظَ (énonciation) عن الملفوظ(énoncé) بما أنّ النصَّ قابلٌ للتحليل كليّا في ضوء صيغ البث والتقبّل- وهذا يستتبع إمكانية تحديد استراتيجيتين: أسلوبية الإنتاج وأسلوبية التقبّل كلتاهما تكون للنص الموضوع ذاته، استتباعا الحقُّ أنّه أقرب إلى الشجاعة النظريةِ منه إلى التطبيق الواقعيّ.

ويُطرح سؤال استطرادي يتعلّق بتعريف المادة هنا باعتبارها خطابا أدبيا: هل يضع مثل هذا التصوُّر في الحسبان الطابعَ غيرَ الشفويِّ للأدب؟ والإجابة على ذلك: نعم، في العمق، إذ للأدب الشفويّ (إذا وُجد بوصفه مجموعةً من الضغوط الخطابية والأغراضية المترابطة بنيويًّا) نزوعٌ إلى الكتاب المقدّس. وكلّ الملاحظات المستقلة عن التحقيقات، تهتمّ بالإنجازات التصويتية المتعلقة بالأسلوبية الصوتية.

بيد أنّ التعريف المقترح (الخطاب الأدبيّ) يحتوي لفظتين ينبغي أن ندقّق الثانية منهما. إذ الأدبيّ نفهمه في المعنى الياكبسونيّ (نسبةً إلى Jakobson) للشعرية أي كل ما يتعلق بالوظيفة الشعرية للغة. فسيحلّل الخطاب الأدبيّ منطقيًا في اشتغاله: إذن عبر مجموعة المحدِّدات الشكلية التي تبيّنه مهما كان نوعها. ولمّا كانت تلك المحدِّدات الشكلية تُبَنْيِنُ وظيفةً لغويةً، فإنّها تهمّ، بطريقة معبّرة، كلّ الظواهر اللسانية المتعلّقة بتلك الوظيفة فقط. ونسمّي هذه الظواهر لغوية،كما نُسمّي المحدِّداتِ عامّةً لغويةً، تجنُّبا للغموض. والواقع أنّ النعت لسانيٌّ غامضٌ؛ أي يُحيل على مجموع إجراءات العلم اللساني عامّة، فقد حمل حملا زائدا من الدلالات الحافّة الموجّهة نحو العلم الصحيح بما لا يناسب ميداننا تمام المناسبة. ويقوم ميداننا هذا على اختيار الشروط الشكلية لمكوّنات الأدبيةِ الشفوية اختيارا منهجيا وفنّيًا. وإذا كانت الأسلوبية توشك أن تموت لكونها فُهمت على أساس أنّها دراسة الأسلوب أو الأساليب، والحال أننا لا نعرف جيّدا ما هو الأسلوب، فإنّها تفرض نفسها بوضوح في الكشف عن خصوصيات الخطاب الأدبيّ بما هو أدبيّ: ممّا يعني أن الصور في ملفّات كلود سيمون(Claude Simon)مثلا لا تختزل في نفس المجمع (Conglomérat) المعجميّ التركيبيّ البلاغيّ الأغراضيّ لإنتاجات غيره من الكتاب الشفوية؛ وذلك بصفة عرَضية، وبمراعاة الحجم: وهكذا نجد عناصر قابلة للإجراء على نصوص أخرى: بيد أنه ينبغي تمييز أدبية هذه المقاطع الواردة وكشف خصوصيتها. ذلك هو موضوع الأسلوبية. فليس الهدف تأسيس أسلوبية توليدية ولو في ضوء أعمال أوهمان) Ohmannوثورن (Thorne)) اللذين انطلقا من منوال النحو

التوليديّ، وانخرطا في النهاية في فلسفة البلاغة القديمة المعقّدة للإنشاء نفسها. ولا تأسيس أسلوبية وظائفية تصل بمجموعة أغراضية معطاة بمجموعة محددات لغوية أخرى معطاة مكلفة بمصاحبة موتيفها. بل الأحرى أن نطمح إلى تبيّن نطاق الأسلوبية وحركيتها في تقسيم لوي هيالمسلاف (Louis Hjelmslev) الرباعيّ: أساسا إلى شكل التعبير (المعجم، التوزيع، المجازات) وشكل المحتوى (المجازات ذات البنى الكبرى: المواضع:(الطوبيقا) حكاية شرقية أو تراجيديا مثلا) وهو تقسيم دائم، وأقلّ منه أهميةً قسم مادّة العبارة (المادة الصوتية) وهو خاصّ بالخطاب الإيقاعيّ المنظوم، وأقلّها قيمةً جميعًا قسمُ مادّةِ المحتوى (إيديولوجيا فولتير مثلا). فالوحدة المعزولة لا ترتقي بأيّ حال من الأحوال لأن تكون خصيصةً إلاّ أن تكون الوحدات على شاكلة حزمة من السمات اللغوية التي يأخذ الرباط بينها الوارد قيمةَ المُهيمِن.

وينبغي أن نُفرد إشارةً إلى ذلك القسم الحسّاس من الأسلوبية، الا وهي الأسلوبية التاريخية. فالتمشّي الذي ذكرناه من منظور آنيّ (Synchronique)، هو نفسه يقود البحوث التاريخية. والصعوبة الإضافية في هذا الصدد، تتمثل في خطر اعتبار فعلٍ مّا فعلا أسلوبيا وهو في الحقيقة فعل لغويّ أو اعتبار فعلٍ مّا ممارسةً أصيلةً، وهو في الواقع فعل نمطيّ. فالأسلوبية التاريخية تستتبع إذن كفاءةً مزدوجةً على الأقلّ: في اللسانيات التاريخية وفي الأسلوبية العامّة. ولنا أن نرجوَ أن تتطوّر البحوث التي تقع على هذا المنظور المزدوج بوضوح، على أساس أعمال لاتويار ولوغارن أو مولينييه تطوّرا على شاكلة النماذج التي قام بها لندي (I.Landy) في كتاب أسلوبية القرن السابع عشر.

2-2 مجال الأسلوبية:

لعلّه يجوز لنا في هذا الموضع من العرض، أن نقدّم بإيجاز مجالَ العمل الأسلوبيّ على طريقة مجال تنقيبٍ ذي حقول متعدّدة. ويمثّل هذا المجال جردا لكل مراكز الملاحظة الأسلوبية الممكنة. وتعتمد قبل كلّ شيء على الكلمةِ – المفردةِ وحدةً أسلوبيةً أساسيةً بغضّ النظر عن الاستعمالات الإيقاعات العَروضية المخصوصة والألعاب ذات البنى الصغرى الأدقّ. فنواجه من جهة دراسة الشكل الصوتي (حجمه، تنويعاته، تجلّياته...) ومن جهة أخرى شكل المدلول المركّب بدوره من نواة تصريحية ودلالة حافّة. ويمكن تحليل الدلالة التصريحية إلى معانمَ (Sèmes) وهي منظمة في السياق حسب تقابلات ثنائية، رباعية الأجزاء من جنس تلك التي تحدّثنا عنها أعلاه، بصدد ذكر المربع العلاميّ. فضلا عن أنّ المجموع القيميّ المضاف الذي تمثّله الدلالات الحافة يُقيّم حسب المحاور القيمية (تحسينيّ/ تقبيحيّ)، وحسب تقديرات من المستوى الاجتماعيّ الثقافيّ (دارج، محايد، متكلّف)، وحسب سجلات ميادين الحياة التي إليها تُحيل المفردة بتواتر. وكلّ هذه التحديدات ليست لها من أهمية إلا سياقية والسؤال الجوهريّ الذي يُلقيه المعجم على الباحث الأسلوبيّ، هو معرفة إن كانت توجد قيمة للمُعجم مُميّزة.

وما يدخل في المحلّ الثاني من التحليل النسقيّ هي صيغة التوظيف. فكلّ ما لا يُعدّ في الرسالة ضروريا للاستقامة الإعرابية والإخبارية فقط، يعمل باعتباره موظّفا (Caractérisant)). فلا نطرح الموظّفاتُ المخصوصةُ ولا المحيّنات السطحية القائمة بدور موظف، أيّ مشكلٍ. فتكون السمات إمّا مورفيمات متصلة غير منفصلة (الزوائد

الصيغية والزمانية مثلا) أو مورفيمات مستقلّة ومنفصلة (الظروف) أو مركبات أو تشكُّلات إعرابية بلاغية منفصلة. وفي كلّ الأحوال فتلك السمات متساوية في كونها حوامل للقيمة الموظّفة. وإنّ لعبة إجراءات التحيين الأساسيّ في التواترات النصّية لاستخداماتها العميقة: التعديل التلفظي، الخبر و/ أو الخطاب، مستوى شبكات إنتاج الرسائل وتقبّلها، إنّها لدقيقة. وبالمثل، فليس من البديهي دائما عزل مجموع الموظفات العامة جيّدا: الامتداد الصوتيّ، التعديل المعجميّ، الصورة، ترتيب العناصر، أشكال الجمل، النبرة...ولا ننسى أنّه لا يوجد تحديد لغويّ له منزلة عنصرٍ موظّف ذي قيمة قارّة، بل إنّ للموظّفاتِ كلّها قيمةً متغيّرة حسب العصور والأجناس. إنّ السؤال الأساسيّ الذي يطرحه نظام التوظيف على الباحث الأسلوبيّ، فضلا عن السؤال اللسانيّ عن علاقته بالإخبار، هو سؤال سمات التوظيف: هل توجد وحدات توظيفية دنيا (Caractérisèmes) هل توجد سمات تُفصل وتُنقل، هل توجد واسمات مصاحبة (Co-marqueurs) تكون مجمّعة دائما، هل توجد مورفيمات ملصقة، هل توجد أدوات مستقلة؟ أم هل يضبط التعديل الموظّف غالبا في سياق التقبُّل الوحيد؟ إنّ الأدبية، على كل حال، قابلة لأنْ تُتَبَيَّنَ كُليا في حدود توظيف الخطاب.

إنّ الخطاب يظهر تماما في تريب مّا مُتال دائمًا. فمن الأساسيّ فحصُ كلّ أفعال التوزيع إذن. وبخاصة، تحليل حركة الجملة التابع لقسم من أدقّ أقسام الأسلوبية فضلا عن كونه موضّحا في مؤلف واحد مُهمّ لصاحبه جون مورو يمكن تبيُّن ثلاثة مداخل نظريًا: تنغيم الأصوات الموسوم بطرق مختلفة، تحليل نظم الكتل الإعرابية، البَنْيَنة الإيقاعية

المحتملة (بميزان للشعرِ اتفاقيّ يُذكِّرنا بالعَروض على نحو مُبْهَم). أمّا ما هو مؤكّد، فهو أنّ هندسة الجملة في الفضاء الصوتيّ، تمثّل في الوقت نفسه توظيف الخطاب الأدبي المباشر والأقوى. ومن المناسب أخيرا، أن نجعل مكانًا على حدة للحركات المختلفة العائدة على حشد الوجوه البلاغية، ونذكّر فقط بأنّ التصوُّر الأبسطَ والأنجعَ، نُميِّزُ فيه صنفين من الوجوه متقابلين: الوجوه ذات البنى الكبرى والوجوه ذات البنى الصغرى، كما هو مفسَّرٌ أعلاه. وإنّه من الملائم أيضا أن نضع ضمن تسمية الوجوه ذات البنى الكبرى المخصوصة من الدرجة الثانية الطوبيقا، مواضع بلاغة الحجاج، والتي يُعَدُّ القياسُ الإضماريُّ (Enthymème) (في الخطاب الاستنباطي) أشهرَ تلك الوجوه وأخصبَها قطعا، منذ أرسطو.

إذن نضع في هذه الطبقة، التي توافق فئةَ شكلِ المحتوى عند هيالمسلاف الرواسمَ المنطقيةَ الخطابيةَ كلّها، وعلى العموم، تطرح اللغة المجازية مُشكلين: مُشكل قيمتها البراغماتية؛ أي أهمّيتها باعتبارها سلوكا-وهو مشكل حاسم الورود، جوهريّ المعنى خاصّة- ومشكل خاصّية الأقاويل المجازية المختلطة أو التي هي في طور التشكّل (أصناف مجازات كثيرة معا أو مجازات لم تستوِ تماما).

3- رهانات

3-1 سمات التوظيف

لا ندري كيف ننهي هذه الالمامة العامة دون أن نقدّم عددا مّا من المفاهيم المفاتيح في الأسلوبية، في الحاضر وربّما في المستقبل. لهذه المفاهيم موقعٌ غامض بين الأداة العملية والميدان الملاحظ.

يمكننا أن نتساءل في البداية، هل توجدأساليم[1] (Stylème)) ؟ وماهو الأسلوم؟ سمة أسلوبية تمييزية: ولْتكن الوحدة الأسلوبية الدالّة الدنيا أو مقولة أو بابا، مكوّنا بالضرورة من وحدات أسلوبية دالّة أخرى. نقر ببساطة وقتيا أنّ الأساليم تخضع لبنْية لغوية شديدة التبدُّل ولكنّها ممكنة التحديد بالقوّة ضمن الموادّ التي كنا بصدد مسح الحقل الذي يحتويها: ويتمثّلُ عملُ الأسلوبيّ في تحليل مكوّناتها وتبيُّن إوالياتها في صناعة النصّ.

مفهوم الأسلوم هذا، يسمح بوضوح بطرق المسألة الأساسية السابقة لأيّ غوص في التطبيق الأسلوبيّ أو إذا ادّعينا المغامرة، المسألة اللازمة بعد أيّ تجربة ميدانية: ما الذي يُشرِّعُ المباشرة الأسلوبية؟ هل البحث عن الخصيصة الفردية، بطريقة أدبية أم البحث عن خصيصة تختصّ بها الأدبيّة. فنحن في الواقع نبحث عن وحدات الأدبية التوظيفية الدنيا، وهي ذات أشكال متغيرة مثلها في ذلك مثل العناصر التي تحدّثنا عنها أعلاه فيما يخص التوظيف، أدبية متغيرة الأشكال ولكنها محدَّدة وظيفيا. وهكذا نقف على مقابلة بين وسم خطاب معتبر ولا-وسْمه.

---

(1) نقترح أسلوم (جمعها أساليم) مقابلا عربيا لـ(stylème/s) وذلك قياسا على مرفيم (morphème) ومعنم (sémème).

وبالنسبة إلى درجة صرف من التعبير، تُوجد رسائلُ موسومةٌ. ولكنّ درجة التعبير الصفر والوسم بالنسبة إلى ماذا؟ قطعًا بالنسبة إلى النمط وإلى الاستعمال، اللّذيْن يُقاس العدول بالرجوع إليهما. بأيّ معيار نحدِّد النمطَ والاستعمال؟ وحتى إذا ما توصّلنا إلى تبيُّن ذلك المعيار، فلا شيء يضمن لنا أنّ العُدولَ المُكتشَفَ ذو قيمةٍ أدبيةٍ. يبدو أنّ وضعَ نظاميْ وسْم مُمكنيْن معا، هو أقْوَمُ طريقة. أحدهما يقتفي آثار م.ريفارتير ويتعلق بشعور التقبُّل الضروريّ لإقامة الوسم: متقبّل النصّ الأدبيّ (قارئه) ينشئ مقياسَ الوسم: ردّ فعله (المحتمل) يحوِّل ويظرف حقيقة قيمة الوسم وتتعلّق هذه القيمة إذن بالفارق بين أفُق المتقبِّل الثقافيّ وأفق الأثر الأدبيّ المنتج. والآخر يرتبط ضرورة بالأول ويتعلق بالانتظام الداخلي لكلّ نصّ يولّد منواله الخاصّ. والسمة في الوقت نفسه اختلافية بالنسبة إلى ما ليس بالنصّ الوارد، وائتلافية بالنسبة إلى ما يكون هو النصّ. ويجدر الانتباه إلى أنّه من الممكن أن تنشأ ظواهرُ وسْم مضادّ. مثلا مجموعة من المحدِّدات الشكلية المتراكمة تسم النصّ باعتباره منتميا إلى سُنّة أدبية مُعيّنة وضمن تلك المجموعة عنصر حائد، يقوم عند الاقتضاء بدور الوسْم المضادّ موظّفا الممارسة الواردة خاصة. أو بطريقة أكثر انبساطا، في تعاقب جُمَلٍ ذاتِ إيقاعٍ ضعيفٍ؛ أي ذاتِ تغيُّر في التنغيم ثانٍ أقصرَ من الأوّل الأشدّ توسيما مُسبقا بالنظر إلى الإنجاز العاديّ للفرنسية، خاصّية الوسم هذه، تؤُول إلى الضعف بتتابع الانتقال النصّيّ وظهور جملة واحدة ذات إيقاع قويٍّ، في المساق الأخير أو الأوسط، أي جملة ذات تغيّر في التنغيم بحيث يكون التنغيمُ الأوّلُ أقصرَ من الثاني، وغير مَوْسُوم عادة، ينتج في هذه الحالة خاصّة أثرُ وَسْم مُضادّ قويّ.

2-3 الأسلوبيات التسلسلية والعاملية

بهذه الطريقة نظلّ في حضرة جدلية الجمع والمفرد، جدلية الاختلافيّ والنمطيّ؛ فنُواجه فتنة أقوى المجازات، وحده التكرار يظلّ الأداة الأنجع في البحث وبَنْيَنَةَ الظواهر المدروسة الموضوعية الوحيدة . فليس من المصادفة أن ينتصبَ اليوم، في حداثة تتجاوز الإحصائية المعجمية، بيار لافون مُحصيًا المقاطعَ المتكرِّرة في الخطاب. فالتكرار إلى جانب إشكالية الأجناس، هو محرِّك ما ينبغي أن تكون عليه الأسلوبية التسلسلية، بما أنّ الظاهرة المتكررة تظلّ، إلى حين اكتشافٍ استشرافيٍّ جديدٍ، الوسيلةَ الوحيدةَ لوضع حدودِ أيّ بحث بنيويّ: تعيين وجوه الظاهرة وتقديرا لمدلولها. وجود ظاهرة توظيفية ومدلولها يتحدّدان في التعاود (Itération) كمسار العودة والمضاعفة وإعادة الظهور- وعلى أساس التعاوُد في اللاتعاود- فمن المُلحّ إذن، إجراء سلاسل من الأساليبِ، من كل الأنظمة اللسانية التي ينبغي أن نرتّبها ونعقدها في سلاسل من السلاسل بطريقة تُمكّننا بفضل التصرّف في الثوابت والتقديمات والتعديلات، من قيس مختلف الأدبيات بدقّة وقيس مختلف الخصوصيات الفردية ضمنها. ومثل هذا البرنامج، إذا ثبت، لا يمكن أن يقام على الوجه المطلوب إلا بالاستعانة بوسائل آلية للكشف والتسجيل. وذلك شرط العلمية مع الاحتفاظ بالتناسب المطلوب. ودون ذلك، تبقى دراسة الصور والتلفظ عند مؤلف مّا دراسةً فنيةً ولو كانت مُتقنة لسانيًا، تبقى قابلة مبدئيا لتُنقل دون خصيصة ذاتية إلى غيره.

إننا نحاول في استعراض التكرار وطفرته، الوقوفَ على قانون يرتدّ إليه المتوالُ اللغويّ لممارسةٍ أدبيّةٍ معيّنةٍ. هذا القانون هو تراكم حزمة

من السمات اللفظية التي يُحدّد الرابط بينها وحده قيمَها التوظيفية. أي أن نقولَ إنّ السُّنّة (=القانون) نتيجةُ تحديد جامع مانع (surdétermination). هذا التحديد الجامع المانع يمكن بصفة عامة أن يعرّفَ الجنسَ أو وحدة أثرٍ أصغرَ وربّما كل الدرجات التي بينهما. وكلما تراكمت في النصّ سماتٌ متناظرةٌ (ذات وجهة دلالية جمالية ترديدية)، كان النصّ تامَّ التحديد وتحتّم تَسْنِينُه وأمكن أيضا وقوع خروج عن السُّنّة عند الاقتضاء. ولا يتعلّق الأمر هنا بقيس الاختلاف بين الآثار الأصيلة وجمهرة الآثار الدنيا (التي لا نقول أبدًا بأهمّيتها بما فيه الكفاية في الأسلوبية التسلسلية) فقط، بل يتعلّق الأمر كذلك بمحاولة تبيُّن كيمياء الأدبية، في حركة أدقّ، تُعيّنُ التحديدَ الأدبيَّ الجامعَ المانعَ بوصفه أدبيا، والحرية المطلقة في الابتعاد عن السُّنّة بالنسبة إلى أثر كبير مخصوص؛ إنه هذا التوتّر نفسه الذي نسمّيه أسلوبا. وإذا ظلّ الابتعاد دالاًّ بالرجوع إلى السُّنّة، وإذا عاد إذن إلى تحديدٍ للأدبيةِ جامعٍ مانعٍ بطريقة متزامنة، فذلك ما تقوم به ظاهرة التعويض. ومُتصوَّر التعويض (البنيوي) ضروريٌّ على كلّ حال للتفكير في الجبرِ المعقّد الذي كنا بصدد إعطاء نبذة عنه وتفسيره. فالتعويض يختزل الأثر في صورة بسيطة، من ذلك أن تم في شعر أبولينير[1] (Appolinaire) والشعر الذي بعده، التخلّي عن بعض القيود الوزنية التقليدية تخلّيا عن صنف من الوسم الزائد في التعاودات والتشابكات الصوتية المعجمية المركبية فيه طباقا لحنيا(contrepoint)) ويجري كلّ شيء كما لو أنّ ثمّة طاقة تكوينية من المحدّدات الأسلوبية، وكما لو أنّ مقرّات المادّة اللفظية التي تشتغل شعريًا كانت تنشط باحتراقٍ

(1) غيّوم أبولينير شاعر فرنسي ولد سنة 1880 وتوفي سنة 1918، يُعدّ رائدا للسوريالية.

ينبغي أن تظلّ درجة التشبُّع فيه بطريقة أو بأخرى مستقرّة إجمالا عبر مسالك كثافة مختلفة. وقاعدة التعويض تحدّد على الأقلّ طريقا خصبا في التحليل الأسلوبيّ الخاصّ أو النوعيّ.

كلّ هذه الأحداث المكتشفة والمفهرسة تنتظم حينئذ في مستويات أو في شبكات أحد الأقسام الأكثر تجديدا في الأسلوبية التسلسلية اليوم هي الأسلوبية العالمية. وموضوعها تحديدا هو دراسة النصّ الأدبيّ باعتباره خطابا بالنسبة إلى هذه الدوائر البنيوية وهي العامل الباثّ والعامل المتلقّي. ويرتسم محورًا تساؤلٍ اثنان: نبحث من ناحية عن طبيعة هؤلاء العوامل في حضورهم الوارد: شخص، شخصية، صورة، دور ضمنيّ تماما... ونفحص من ناحية أخرى بنية العلاقات العاملية التراتبية التناظُرية (من شبكة متجانسة). وتلُوح هذه العلاقات مُتابعةً مستويين أساسيين: ذلك الذي يقود من العبارة – السرد إلى التلقّي – القراءة (المستوى الأول)، حاملا مستوى الأحاديث المتبادَلة بطريقة واضحة كما هي بين الشخصيات (المستوى الثاني): وكلاهما كانا قابلين لتحليلات أفقيةٍ كثيرة داخلية وهذا التراتب العام يولد أيضا تعطيلاتٍ ماثلةً بصعودِ العاملِ من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى. وتصنيف هذه التحليلات الداخلية وهذا الصعود، يرتبط بتصنيف مختلف عمليات حضور أقطاب البثّ العاملية الكبيرة والتلقي (المستوى الثاني يسمح بأخذ أحداث التعديل بعين الاعتبار)، وذلك إذا تحقق التصنيف يوما عبر كمّيات كبيرة من الآثار، فقد يتكوّن سبقٌ مُهِمّ في معرفة ما ينشىء كثافة الأدبية. ولعله يمكن أيضا مواجهة سمات مستوى عامليّ أساسي سابق وآثاره، في شكل النصوص الوارد، حيث تكون الدائرة البائة قوة الإنتاج والدائرة المتلقّية

قوّة التقبّل (سوء القراء المحتملين) ويمكن أن تضبط في نفس الوقت في مسؤولية برنامج الأثر البنيوي وفي مرجع أفقه الثقافي (الإيديولوجيّ الجماليّ).

هكذا نصل إلى ضرورة سيميائية من المستوى الثاني أشرنا إليها آنفا، أيْ إلى اختبار نسقيّ وفنّيّ لتمثيلية المناويل الأدبية ودلاليتها الثقافية.

المصدر

فصل: الأسلوبية، جورج مولينييه، الموسوعة الكونية الفرنسية، باريس، 1990،ج 21، ص- ص.705-709.

Stylistique : article in. Encyclopaedia Universalis, Paris, 1990, p-p.705-709.

التحليل الأسلوبي منهج أم تقنية للبحث النصيّ؟

تنفتح الأسلوبية على اختصاصات كثيرة: نظريّة الأدب وتاريخه ونقده، والسردية والإنشائية، والنحو، والدلائلية، واللسانيات الاجتماعية، والبراغماتية ولسانيات النص، إلخ.

بعضهم يعدّها لسانيات أدبية[1] بما أنها – حسب وجهة النظر هذه – ليست دقيقة بما فيه الكفاية، بل إنّ بعضهم الآخر يذهب إلى أنّ الأسلوبية اختصاص هجين يقع على حدود الاختصاصات، بل هو يفتقر إلى الشرعية. وعلى الرغم من ذلك، تبقى اللسانيات علم الأسلوب، تختصّ بوضع خصائص الأساليب الفردية والوظيفة (الجماعية) وبتعزيز القيم التعبيرية الجمالية للأقوال.

إن الأسلوبية تدرس "الأسلوب في تجليه الفردي أو الجماعي: الطريقة التي يظهر عليها الشكل في توافق مع المحتوى ضمن عمل قولي (إنشائي أو غير إنشائي).

يرى اللسانيون أنه توجد طريقتان للدخول في الدراسة الأسلوبية: إمّا أن ندرس التعبير أو أن ندرس الآثار. ويرى بعض الباحثين أنه يجب دراسة الأمرين..[2] إذ ينبغي فحص المحدِّدات الشكلية للنصّ والنظر كيف ينتج هذا الأثر أو ذاك في مدوّنة معيّنة. إنّ دراسة أسلوب كاتب مّا أو التحليل الأسلوبي لنصّ أدبيّ توضّح التعبير الفرديّ

(1) Michael Toolan, 2002, **On the centrality of stylistics**, dans la revue The European English Messenger. rd. XI/1, Spring.p.19.

(2) Valerica Sporiş, 2006, **L'analyse stylistique: méthode ou technique de la recherche du texte?**

للمؤلّف وتفاعله بالنسبة إلى محتوى الرسالة. إنّ الأسلوبيّ يهتمّ بـ "فضاء أرياض التعبير الفردي"[1].

إنّ أهمّ المجدِّدين في الأسلوبية هم: شارل بالي(Charle Bally) وكاري فوسلر (Kari Vossler) وليو سبيتزر (Leo Spitzer). يؤكد شارل بالي صاحب الأسلوبية التأثيرية (العاطفية) أو التعبيرية أن الأسلوبية تدرس تعابير اللغة من زاوية محتواها العاطفي، أي تعبير الأقوال عن الحساسية عبر اللغة وعمل الأقوال في الحساسية[2]. فأسلوبية بالي تدرس اللسانَ المتحدَّثَ به، فلذلك تكون اللهجات المحكية مدوّنة ملائمة، بل ومثالية، لتطبيق الأسلوبية التعبيرية، نظرا إلى حرارة التعابير فيها وعفويتها وقيمتها العاطفية العالية.

أمّا كاري فوسلر، فالأسلوبية عنده جزء لا يتجزأ من الجمالية أو علم الجمال (الإستيطيقا l'esthétique) وهذه هي الوجهة الثانية للأسلوبية الأدبية أو الجمالية.

ويعتبر ليو سبيتزر أفضل ممثل لمحاولة الملاءمة بين النزعتين الأسلوبيتين، فقد ميّز بين لغة الأسلوب وأساليب اللغة.

(1) Tudor Vian, 1965, **La recherche du style et l'art littéraire** (en romanienne), Bucarest, Editura Tineretului, p.218.

(2) Charle Bally, 1909, **Traité de stylistique Française**. I.Heidelberg, p.16; apud. René Amacker, **Charle Bally et la stylistique entre comparatisme et stucturalisme**, colin, 1991, p.129

الأسلوبية بين المنهج والتقنية

ليست الأسلوبية منهجا فحسب، بل هي تقنية لمقاربة النص وتحليله. وإذا كان المنهج هو عموما طريقة نظامية في البحث والمعرفة وتحويل الواقع الموضوعي وهو مجموعة تمشّيات يتبعها الفكر لاكتشاف الحقيقة والبرهنة عليها؛ مجموعة تمشيات عقلية تُتبع للوصول إلى هدف، فإنه (أي المنهج) متكون من إجراءات مطبّقة نظاميًا في ميدان مخصوص، تبعا لهدف محدّد وناجع. والمنهج يطبّق النظرية، وكي نضمن نجاعته يتعيّن علينا أن نراعي بعض الشروط: الاختيار الدقيق للوسائل وانسجامها وتواترها وملاءمتها لموضوع البحث والكفاءة الكبيرة عند التطبيق.

وفي اللسانيات، يُعرَّف المنهج بوصفه طريقةً نظاميةً لدراسة الظواهر اللغوية ومجموعةً من الوسائل المستعملة في بحث لسان مّا.

أمّا التقنية فتعني "مجموعة الوسائل المستخدمة لإنتاج عمل أو للحصول على نِتاج معيّن[1] في ميدان مخصوص للنشاط أو للمعرفة. والعلم التطبيقيّ يُوضع التحليل في خدمة التقنية.

ويَقترح التحليل الأسلوبيّ بوصفه تقنية بحث للنصّ الأدبيّ، نظاما من الوسائل والمناهج ومتتالية من التمشيات التطبيقية، مرتكزا على قاعدة لغوية. إنه تحليل يرتكز على المصادر التعبيرية الجمالية للنصّ أو انتمائه إلى تنويعة وظيفية معيّنة للّسان وهذا الضرب من التحليل في جوهره وصفيّ.

وقد وُضعت افتراضات كثيرة للتحليل الأسلوبيّ للنصّ الأدبيّ:

(1) Le Robert: Dictionnaire d`aujourd`hui, p.997.

أ- التحليل الأسلوبي هو الواصل بين التحليل اللساني والتحليل الأدبي؛

ب- التحليل الأسلوبي جزء لا يتجزّأ من التحليل الأدبي؛

ت- التحليل الأسلوبي يُكمّل التحليل النحوي: والقِيَم الأسلوبية مُستخرجة من القيم المعجمية والنحوية؛

ث- التفسير الأسلوبي يمثل فنّا للتأويل وتمشّيا للعودة إلى المنهج الهرمينوطيقي.

التحليل الأسلوبي للنصّ

غالبا ما نلحّ على اعتبار أنّ لكل نصّ أسلوبًا. وأحد أهداف التحليل الأسلوبي هو الوقوف على انتماء النصّ الذي يتمّ تحليله إلى هذه اللغة أو تلك، إلى هذا الأسلوب الوظيفي أو ذاك، مع بيان السمات المخصوصة والسمات المتداخلة.

لنا الأسلوب والنصّ الأدبي (نصّ بأكمله أو مقطع منه، نص شعري أو نثري، نص ملحمي أو غنائي أو درامي). نضع المصادرات التالية: النص الأدبي هو نتاج بنية لغوية؛ البنية اللغوية التي نفحصها تستجيب للوظيفة الإنشائية / الجمالية؛ والتحليل عمل لاحق (فالنص موجودٌ بَعدُ بوصفه سلسلة من الكلمات والقضايا والجمل)؛ والشرط الأول للتحليل هو فهم النصّ؛ وثمة منوالات كثيرة لتحليل النصّ وتأويله.

ولوصف البنية اللغوية، يجب تفكيك عناصرها واكتشاف العلاقات الموجودة فيما بينها، وكل ذلك يستمر عبر فهم الآثار.

والأسلوبيّ يهتم بنية النص الأدبي واشتغاله؛ وعليه أن يتجاوز مستوى الجملة ليبلغ مستوى الخطاب.

وفي هذه الحالة، فإنّ التحليل الأسلوبي يجيب عن الأسئلة الآتية:

- ما الخصائص الفردية التي تسم النصّ؟
- ماذا يريد النصّ والمؤلف إرساله ووفق أيّ صيغة؟
- ما وسائل كلّ كاتب للتعبير عن الرسالة الأدبية؟

في هذه الظروف، تتبيّن علاقة التحليل الأسلوب بالتحليل الأدبي، ولكن أيضا بالتحليل اللسانيّ.

ونقترح فيما يلي بعض الصيغ للمقاربات الأسلوبية الممكنة للنصّ الأدبيّ:

1. التحليل عبر المستويات اللسانية بعد اللغوية (**postes langagiers** هو التحليل الأشهر، والظواهر محلّ الاهتمام نظاميا من خلال قيّمها التعبيرية والجمالية من كل مستوى لساني: الصوتي والصوتميّ والمعجميّ والدلاليّ والصرفيّ والإعرابيّ. يتعلق الأمر بكل الظواهر التي يمكن أن تكون موارد للتعبيرية الفنية. إنه عمل مُضجر ولكنه ضروري. ومن ثمة، فإنّ هذا الضرب من التحليل يساعد في تفريد أسلوب المؤلف وفي ملاحظة أصالة عمله وفنّه الأدبيّ.
2. التحليل المتدرّج: تحليل المظاهر الجزئية: ينطبق على مقاطع محدّدة تنتمي إلى نصّ أدبيّ. ويصل هذا الضرب من التحليل إلى دمج الدلالات الجزئية المكتشفة في مُجمل الأثر.

3. دراسة الوجوه الأسلوبية: تقترح استخراج مظاهر البلاغة. وتقود هذه الدراسة إلى تقدير درجة تعبيرية النص تفريد (individualisation) أسلوب المؤلف. إنّ عالم الصور البلاغية معقد وكذلك تصنيفها معقد هو الآخر.

والمراحل الكبرى لهذا التمشي هي التالية:

أ- مرحلة "تشريحية" أو وصفية؛

ب- مرحلة "فيزيولوجية" أو وظيفية.

يعتبر جورج مولينييه Georges Molinié أنه "ثمة ثلاث مهامّ تبدو ضرورية لفحص الخطاب المجازي: تحديد وجود صورة مجازية ووصف النظام اللغوي وترجمة ذلك في لغة واصفة"[1]. ويجب القيام بالخطوات التالية: التحديد والتفكيك والبحث (لشكل الصورة ودرجتها ومستواها) والتأويل.

مولينييه نفسه يميّز بين صنفين كبيرين من الصور:

أ- صور ذات بنى كبرى (macrostructurales): الخُطبة (l'allocution) والتوظيفات الكميّة والتضخيم (amplification) (التعبير التحليلي (périphrase) والترديد (paraphrase) والإطناب (l'expédition) والتراكم (conglobation) ووصف المشهد (l'hypotypose) والتضاد

(1) Georges Molinié, 1986, **Éléments de stylistique française**, Paris, PUE, p.84'

(l'opposition)، الـضديدة (l'antithèse) والمفارقـة (le paradoxe)، إلخ؛

ب- صـور ذات بنـى صـغرى (microstructurales): التكـرار (répétition) وصـور البنـاء (الجمـع بـين المتناقـضات (l'oxymore) والحـشو (le pléonasme) والمجـاز العقلـي (l'hypallage) وحـذف النـسق (le zeugma) والتكريـر (l'épanode) والمقابلة (chiasme) والحذف (l'anacoluthe) والمعاظلة (l'hyperbate) والوجوه البيانية (المجاز المرسل والكناية (la métonymie) والاستعارة (métaphore)، إلخ[1].

(1) G. Molinié, ouvrage cité, p-p.81-116.

الأسلوبية والتداولية: التجاور والتداخل

لقد ارتبطت الأسلوبية ارتباطا معقدًا بالبنيوية وبالإرث النظري الذي تركه الشكلانيون الروس فضلا عن ارتباطها باللسانيات في صيغتها السوسيرية (نسبة إلى دي سوسير F.De Saussure) فشارل بـالي أحد اثنين جمعا محاضرات دي سوسير التي نُشرت إثر وفاته، وهـو الـذي أنشأ الأسلوبية التعبيرية[1]. ولقد تعددت مذاهب الأسلوبية، وكثر مزاولوها وتكاثر مع ذلك منتقدوها، بل والقائلون بجفافها وقرب زوالها[2] ويـصرّ المتمسكون بهـذا المـنهج أنـه صـالح للتطبيـق علـى النـصوص، وأنـه لا يتعارض مع الثورة المعرفية الـتي تـشهدها علـوم اللـسان مـا دام مـسلكا إجرائيا في مقاربة الخطابات الأدبية خصوصا.

وقـد تعـددت العنـاوين الـتي تعتـبر الأسـلوبية مـزوّدا منهجيـا للمحلّل بقائمة من الأدوات والرؤى التي تـسهّل علـى صـاحب القـراءة الوقوف على أدبية النص مـن خـلال دراسـة شـروطها الـشكلية دراسـة فنية[3].

(1) يقول جورج مولينيه عن مدرسة بالّي الأسلوبية: "فأسلوبية بالي ليست إنجازا أدبيا ولا فرديا. (انه) يستعمل العمل الأدبي كسند وكإطارأو كذريعة تتيح تحليل أفعال اللغة الشعورية، وتكتسي هذه العلاقة الأخيرة أهميتها انطلاقا من هذه النظرية واعتبارا لعموميتها ولتمثيليتها البنيوية بالنظر إلى النسق الشامل للغة ما (مثلا الفرنسية في النصف الأول من القرن العشرين)". تاريخ الأسلوبية: جورج مولينيه، تعريب عز الدين العامري وعبد المنعم الشنتوف، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان- طرابلس ليبيا، صيف- خريف 1996، العددان85- 86، السنة17، ص146.

(2) يقول جورج مولينيه: "كان يظن سنتي 1968 و 1974 أن الأسلوبية قد ماتت، إذ إن للعلوم أعمارا (...) وابتداء من سنة 1987 عشنا عودة الأسلوبية" لجورج مولينيه تعريب صابر الحباشة، جريدة الصحافة، الورقات الثقافية، العدد 243- 29 اكتوبر 1999.

(3) المرجع نفسه.

إن المقاربة الأسلوبية بما هي تطبيقية إجرائية، تلغي الأبعاد التي تخرج عن البعد اللساني المحض للظاهرة الأدبية، وإن أقرّت بوجود نواحٍ اجتماعية ونفسية وثقافية واقتصادية تؤثر في صناعة النص، فإنها لا تهتم بها في تحليل النص لأنّ مثل ذلك الاهتمام يؤدي بالأسلوبية إلى إبداء حكم قيمة، وهو ما تعزف عنه عزوفا مبدئيا، وهو ميسمٌ فارق يميّزها عن النقد الأدبي الذي يعطي حكما على الأثر / النص المنقود.

بهذا المعنى نفهم الاتصال بين الأسلوبية والمنهج النصّاني والانفصال بينهما في الوقت ذاته. فهما متصلان لانكبابهما كليهما على النص إجراء وتطبيقا ولاشتراكهما في اعتماد الوسائل اللغوية (الأصوات، المفردات، التراكيب الصور، المجازات، الجُمَل (...في تحليل النص. وهما مختلفان من جهة الرؤية: فالنص في المنهج النصّاني هو مركز يستقطب التحليل أمّا منزلة النص في الأسلوبية فيُنظر إليه من جهة وقوعه ضمن ثنائية السُّنّة والعدول (أو النمط والانزياح، أو الاستعمال المعياري والاستعمال الأدبي، أو اللغة العادية والكلام الأدبي...) لذلك قيل إنّ الدراسات النصية تنظر إلى المنظور الأسلوبي بصورة هامشية. فالأسلوبية تضع قاعدة أو معيارا متحققا بالقوة (virtuellement réalisé) في اللغة العادية، وتقابلها مع الانحرافات في الأسلوب. ويتعارض هذا التصوّر مع فكرة مركزية النص. إن الشعرية المقارنة تلجأ إلى التحليلات الأسلوبية لكنها تضعها ضمن نظام حتى أنّ مصطلح النقد النصي ذاته لا يُستخدم إلا بشيء من التحفّظ[1] ولعل هذه المفارقة التي

(1) جيزيل فالانسي Gisèle Valency: النقد النصي، ضمن كتاب: مدخل إلى مناهج النقد الأدبي، ترجمة د. رضوان ظاظا، مراجعة د. المنصف الشنوفي، عالم المعرفة، الكويت، العدد221، مايو/ أيار 1997، ص 216.

تسم الممارسة الأسلوبية هي التي بوّأتها منزلة العلم المساعد الذي يقف في مفترق الطرق. فالشكلانيون الروس من جهة وشارل بالّي من جهة أخرى، قد حدّدوا - فيما يذكر مولينييه- وقوع الأسلوبية في مفترق الأدب واللسانيات أي في تقاطع مجموعة محدّدة (النصوص الأدبية) مع جهاز من التصوّرات والمناهج المتدبرة بطريقة خصوصية (اللسانيات البنيوية). ومنذ ذلك الحين، لم توجد أسلوبية إلا وهي بنيوية[1].

فالأسلوبية تحلل النصوص الأدبية خاصة: تصف أدبيتها وتبيّن الخواصّ الفنية الموجودة في الجماليات الكلامية[2] لذلك فهي تقف عند حدود التشخيص والوصف الفني ولا تتجاوز ذلك إلى الحكم على الأثر (كما هو الحال في النقد الأدبي) ولا تقف على أغراض القائل المقامية ولا تتبيّن الاستراتيجية الخطابية للنصّ بما هو قول (كما تفعل ذلك التداولية/ البراغماتية). وليس تعيين حدود الأسلوبية هذه قولا يُنقص من قيمتها أو يدعو إلى هجرها، ولكن من المفيد - فيما نزعم- فهم سيرورة المناهج وأنماط التعالق الناتجة عن احتكاكها وتعايُشها. كما أنّ دعوى التفاضل بين المناهج هي دعوى مردودة لقيامها على مقارنة غير علمية. ثم انّه من الطريف أن نتذكّر أنّ الثورة المعرفية التي حصلت في اللسانيات منذ بداية القرن العشرين لم تُلغِ الأنحاء التقليدية ولكنها غيّرت النظر إليها وراجعت سلطة تلك الأنحاء على الألسنة، ببيان حدودها

(1) جورج مولينيه: الأسلوبية، تعريب صابر الحباشة، جريدة الصحافة، الورقات الثقافية، العدد 243، 29 أكتوبر 1999.

(2) جورج مولينيه: دراسة الأسلوب والبحث، وأدوات الفن الأدبي، ترجمة د. بسام بركة، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت لبنان- طرابلس ليبيا، شتاء 1998 العدد94، السنة 19، ص 231.

وتبيّن وجود متواليات كثيرة ممكنة لوصف الألسنة الطبيعية، وهو أمر ولّد وضع الأنحاء التقليدية بوصفها إحداثيات على شبكة تحليل كبرى وُضعت عليها كذلك الأنحاء الصورية واللغات (بما هي أنظمة من العلاقات اللسانية) وغير ذلك من الأنساق ذات القدرة التفسيرية الشاملة للظاهرة اللغوية (ولعلّ من المقترحات البارزة في هذا السياق مفهوم "النحو الكلّي" (grammaire universelle) كما صاغه نعوم تشومسكي. غير أن مولينييه يقيم علاقة تواصل متين بين الأسلوبية والبراغماتية تجعل الأولى موجّهة - فيما بدا لنا- للثانية، وليس العكس كما هو منتظر.

ينطلق صاحب كتاب "الأسلوبية" من أن البراغماتية تدرس نظرية الأعمال اللغوية كما ظهرت مع أوستين وسورل، فهي تنظر إلى الأقوال بما هي مسرح تظهر عليه ثلاثة مستويات من العمل اللغوي:

- العمل اللغوي.
- العمل المتضمن في اللغة (أو اللاقولي).
- عمل أثر القول.

ويعود مولينييه إلى برّوندونير "الذي يرى أن كل فعل كلامي هو تحقيقي لذاته ولمجرد كونه إنتاجا كلاما، في حين أن القيمة التأثيرية تختص بتحقيق موقف ملموس تحقيقا فعليا بواسطة التكلم وحده"[1].

ويرى الباحث الفرنسي أن قيمة العمل الفني هي شيء إضافي، فهي "لا توجد في أي مكون من مكوناته "وهي - مع ذلك- "تنتمي إلى

(1) المرجع نفسه، ص232.

طبيعة لغوية- وهذا هو واقعها المادي- وتنتمي في الوقت نفسه إلى طبيعة الحدث غير اللغوي بقدر ما يصبح الفعل اللغوي نفسه إلى طبيعة الحدث غير اللغوي بقدر ما يصبح الفعل اللغوي نفسه حدثا في العالم، تماما مثل اللوحة الفنية، أو السيمفونية، أو المنحوتة في عالم الأشكال الجمالية، ومثل الطاولة أو المحرك في العالم الاجتماعي- الاقتصادي. هذه القيمة علامة الرهان البراغماتي للفن الكلامي، وهي هدفه ونتيجة له"[1]. ويفسر موليني تصوره للقيمة البراغماتية/ التداولية للعمل اللغوي ذي الطبيعة الأدبية، فهذه القيمة البراغماتية "تقوم بعملية إبدال وتحويل وتصعيد بحيث تجعل من العمل الكتابي شيئا فنيا. وتضع هذه القيمة النشاط الكتابي على أساس كونه ممارسة للمرجعية الذاتية في العمل اللغوي. إن الفعل الكلامي الذي يتسم بكونه أدبيا هو "تأثيري" أولا يكون شيئا. فالأدبية هي المجازية performativité مطلقة للغة إذ تتحول إلى وظيفة شعرية، أي إن الفعل الخلاق لشيء لغوي يكون هو نفسه مرجع هذا الشيء"[2].

يبدو لنا هذا التوجيه الذي عمد إليه مولينييه لكل من التداولية والأسلوبية محكوما بمحاولة إخراج الأسلوبية من المضيق الذي آلت إليه ولا سيما "أسلوبية الأثر" كما يقول هو[3]. ثم إن إمكانية تلاقي هذين المنهجين على صعيد واحد، لا يمكن أن تتم إلا إذا صادق التداوليين والأسلوبيون معا على تصور موحد في نظرية المعنى: فإذا اقتصر التداوليون على المعنى المقامي واعتبروه عمدة التفسير، وانكب الأسلوبيون على المعنى اللغوي (الحرفي المجازي على حدّ تعبيره فقط فإن

(1) المرجع نفسه، ص234.
(2) المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.
(3) المرجع نفسه، الصفحة.235.

هذا الافتراق الجوهري في تصور المعنى لا يسمح بتلاقي المنهجين إلا إذا عدّل كل منهما من منظوره إلى هذه المسألة المركزية.

وثمة مَشابهُ كثيرةٌ للخلط بين منهج الأسلوبية ومنهج التداولية (مع تسليمنا بوجود أسلوبيات شتى وتداوليات مختلفة) لعل من بينها علاقة المنهجين كليهما بالبلاغة. فضلا عن الرأي القائل بوراثة الأسلوبية للبلاغة. فقد شاع أن الأسلوبية مرتبطة تاريخيا بالبلاغة/ الخطابة[1] فضلا عن الرأي القائل، بوراثة الأسلوبية للبلاغة، ثم ما تشهده الوسائل والوجوه البلاغية من استثمار واستغلال في إطار للأسلوبية المطبقة على النص الأدبي. ويقوم التصور الأسلوبي للبلاغة– من منظور مولينييه – على اعتبار البلاغة ثلاث بلاغات:

1- البلاغة الإقناعية وهي التيار الأكثر ذيوعا وهو المتصل بفن الإقناع إذ يعمد باثّ (خطيب) إلى فعل أمر أو تفكير بأمر أو التفكير بأمر لا يوجد مبدئيا ما يدعوهم أو يرغبهم في فعله أو التفكير فيه، نصل هكذا إلى التفريق بين ثلاثة أصناف كبيرة من الفصاحة اعتبارا لما نريد أن نقنع به وهي:

- الإقناع بالصحيح أو بالخطأ
- الإقناع بالعادل أو بالظالم
- الإقناع بالنافع (المشرف) أو بالضارّ (المخزي)[2] ولا يخفي أن هذا التصور قادم رأسا من الإرث الأرسطي في الخطابة و الشعر.

(1) جورج مولينيه: الأسلوبية مقال في E.U ترجمة صابر الحباشة، الصحافة، الورقات الثقافية، العدد 243، 29 اكتوبر 1999.

(2) المرجع نفسه.

2- بلاغة الإنشائية هي إجمالا دراسة التعبير البيانية وأعلام هذا الصنف من البلاغة[1] قد أنشأوا نظرية المجازات ذات بنى صغرى وأخرى ذات بنى كبرى وهذه النظرية تشكل التفكيك الأسلوبي لبعض الآثار مهما كانت، إذ علينا أن نلاحظ جيدا ضرورة التفريق في الاستعمال اللغوي الأساسي للغة المجازية بين وجهة نظر الباث الذي يعمل على نقل مدلول ثابت إلى مجموعة من الدوال وبين وجهة نظر المتلقي الذي يتقبل دالا واحدا فيسعى إلى وضعه في تركيب المدلولات الصحيح، أو لا يسعى إلى ذلك.

3- البلاغة النمطية ويقصد بها فنون محاكمة مؤلفات الفكر محاكمة جيدة، وهي فنون لا تحصى، تتوجه للنقاد كما لممارسي اللغة الجميلة، وقد سيطرت بذلك على عالم الكتابة الرسمية منذ عصر لابرويار إلى زمن أناتول فرانس وأندريه جيد. ويشير موليني إلى أن هذا الضرب الأخير من البلاغة الذي ظهر على هامش الضربين الأولين وازدهر في فرنسا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتواصل في التعليم المؤسساتي حتى القرن التاسع عشر، قد لفظ أنفاسه الأخيرة وأصبح مسدود الأفق[2].

والملاحظ أنّ الأسلوبية المعاصرة قد استثمرت كلاًّ من البلاغة الإقناعية وبلاغة الإنشائية بل أكثر من ذلك فمباحثهما – عند مولينييه – جزء لا يتجزأ من الأسلوبية. فالبلاغة الإقناعية هي التي تحلل مجازات

(1) من أعلام هذا الصنف من البلاغة الذين نظروا له دي مارسيه (Du Marsais) وفونتانيي (Fontanier) و بون أوم (Bonhomme) ولوغارن (Guern Le) وفريق مو.

(2) المرجع نفسه.

ذات بنى كبرى من الدرجة الثانية وهي نماذج منطقية مقالية خاصة بإثراء الاستراتيجيات البرهانية (...) هذا التوجه (...) يتفق مع الأبحاث الحالية في البراغماتية سواء بمحاولة سبر الأساليب البرهانية والفعّالة الراجعة إلى تلفّظ خيالي بالكلام داخل كون أدبي معطى أو بمحاولة قيس المحمل الثقافي في المنتجات الأدبية المعتبرة أعمالا لغوية مخصوصة"[1].

فهذا التصوّر النظري للأسلوبية يشير إلى أنّ البلاغة والتداولية تعدّان منجمَيْن تغرف الأسلوبية منهما ما تعتبره صالحا ليُثريَ مقاربتها للنص. إن رؤية الأسلوبية لهذين العلمين تتسم - فيما يبدو لنا - بالتجزيئية، بمعنى أنها تهمل 'فلسفة' كل علم ومقوماته الإبستيمولوجية وتعتبره مادة خاما قابلة للاستغلال في إطار الأسلوبية المعرفي. وليس الأمر على القدر ذاته بالنسبة إلى البلاغة أو بالنسبة إلى التداولية. فالأسلوبية قد 'استباحت' أدوات التحليل البلاغي بل وظّفتها بشكل يستأصلها من المحضن النظري التقليدي. أمّا التداولية - بما هي علم/ منهج حديث - فتستفيد منها الأسلوبية من جهة تعديل النظرة إلى العمل الأدبي باعتباره واقعا تحت طائلة نظرية الأعمال اللغوية (العمل القولي والعمل اللاقولي وعمل أثر القول، مع أن البعد الثالث المتصل بالقيمة غير اللسانية للقول ليست هدفا أدبيا، فالأسلوبية لا تهتم بها، ولكنها تقرأ لها حسابا. وتترك أمر تحليلها للتداولية. فالأسلوبية والتداولية كلتاهما منهج من مناهج تحليل الخطاب. وهما تتقاطعان من بعض الجهات نحو اهتمامهما بالكيان اللغوي الذي يتجلى فيه القول، غير أن كل واحدة منهما تتميز بخصوصية المقاربة: فإذا كانت الأسلوبية تقف عند

(1) المرجع نفسه.

حدود جمالية القول، فإن التداولية تنظر في قيمة القول خارج العالم اللساني، أي هي تنظر إلى البعد العملي للقول.

فإذا أخذنا بهذا التفريق القائم على التمييز بين المنظورين الأسلوبي والتداولي، أدى بنا ذلك إلى التساؤل عن وجاهة الربط بين التداولية والأسلوبية على أساس علاقة التضمن أو الاندراج أي أن تندرج التداولية في الأسلوبية- كما يقترح مولينيه- أو أن تندرج الأسلوبية في التداولية كما يمكن أن يقترح ذلك[1]. يبدو منطقيا، أن نعتبر أن أولى المنهجين بالاندراج في الآخر هو أقلّهما شمولا على صعيد النظريات التي يقوم عليها المنهج أي لن أوسع المنهجين من حيث الطلقة التفسيرية هو الأقدر على أن يندمج المنهج الآخر فيه. فإذا نظرنا إلى أدوات التحليل التداولي ألفيناها أقرب إلى المنطق، والمنطق يتخذ من الأقوال العادية والأقوال المصطنعة مدونة له (يماثل في ذلك ما يأتيه النحاة التقليديون عند التمثيل بأمثلة لا صدى فيها للاستعمال أحيانا). أما الأسلوبية فتتناول - في معظم اتجاهاتها- تحليل الخطاب الأدبي، ومن ثمة فإن التداولية والأسلوبية تتخذان مدونتين نصيتين متنافرتين عند التطبيق. ولما كانتا تنزعان منزعا 'علميا' في المقاربة، فإنه يعسر وصمهما أو أحداهما بالاتجاه نحو تعميم النتائج المتوصل إليها في مقاربة مدونة معينة على مدونة أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم المنهج ولا عند تطبيقه.

(1) هذا مبحث شديد الأهمية- فيما نرى- خصوصا إذا انتبهنا إلى إن المتحدثين عن 'التداولية المندمجة' نحو أوزفالد ديكرو، لا يربطون بينها وبين الأسلوبية، بل يعودون إلى الأصل الجامع أي إلى المنظومة اللغوية عموما، وفي ذلك تجاوز لإشكاليات خصوصية المدونة التي تشتغل عليها الأسلوبية: هذا المنهج الذي سماه مولينيه 'الدلائلية الأدبية'
(littéraire sémiotique)

إن الذي نقف عليه في هذه المماثلة العامة بين التداولية والأسلوبية أنهما تتوازيان توازيا يشاكل ذاك الذي شهده تاريخ البلاغة بين ضربي البلاغة الكبيرَيْن:

- البلاغة الإقناعية / الخطابية.
- البلاغة الإنشائية / الجمالية.

فالتجاور بينهما قد استُعيد في هذا العصر بين التداولية (بما هي وريثة الضرب الأوّل من البلاغة) والأسلوبية (بما هي وريثة الضرب الثاني). ولعل مبحث أصنافيات النصوص (textes typologie de) يُفيد في تدبُّر وجوه التجاور والتقاطع بين ما هو من مشمولات التداولية وما هو من مشمولات الأسلوبية.

وثمة خطر آخر قد ينساق إليه الباحث إذا انجر وراء التعميم السهلْ عندما يقرأ تاريخ البلاغة العربية بوصفه- في نظره- مثيلا لتاريخ البلاغة الغربية. طبعا لا ننفي المشابه الكثيرة بين التاريخين، بيد أن تبين خصوصيات كل بلاغة ولا سيما الخصوصيات الثقافية، تسهم في تصويب الحكم على تاريخها تصويبا سديدا، وإلاّ فإن إرسال الحكم بإطلاق اعتمادا فقط على النتائج التي تم الاطلاع عليها انطلاقا من البحث في تاريخ البلاغة الغربية، قد يؤدي إلى ضرب من سوء الفهم أو التعسف في التأويل، مما من شأنه حجب رقائق الاختلاف بين السيرورات المتباينة التي اتخذتها كل منظومة لغوية، وما وجهها من إطار إبستيمولوجي حاف تراوح بين الجمود والحراك خلال التاريخ بفعل عوامل ذاتية وأخرى خارجية معقدة ومتداخلة.

من وجوه التداولية في الخطاب البلاغي

من المفيد الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن بعض الالتباسات قد تحف بالمتعاطي لحقل البلاغة المعاصرة، ومنشأ هذه الالتباسات وقوع خلط مكشوف بين البلاغة العربية والبلاغة الغربية بشقيها الإغريقي واللاتيني. والحاصل أنّه من المهم أن ننطلق في طرح مسائل البلاغة من تمييز بين:

- البلاغة القديمة والبلاغة الحديثة
- البلاغات الثلاث عند أرسطو
- البلاغة الجديدة والبلاغة الحديثة

كما ينبغي الاهتمام ببعض القضايا التي كثيرا ما يُساء طرحها من قبيل:

- موت البلاغة
- الأسلوبية وريثةٌ للبلاغة
- الأسلوبية تموت ثم تُبعث
- بلاغة الجميل وبلاغة النافع
- التداولية مقابل البلاغة

وهذه القضايا تنبثق من افتراض ما انفكّ يتعزز حضوره بين الباحثين يقوم على ملاحظة تعقّد ظاهرة الكلام في حد ذاتها، وما ينجر عن ذلك من تعقد مقاربات دراسة الكلام. فالكلام طبقات وقد أوجدت علوم اللغة مستويات لدراسة ذلك الكلام. وقد اختلفت الرؤى

والمنظورات التي تقارب مسائل الكلام فمن دراسة بنيوية إلى دراسة تداولية، مرورا بكثرة كاثرة من المناهج والمقاربات.

فأما الدراسة البنيوية فتنطلق من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا: من الأصوات فالصواتم فاللفاظم ثم المركبات ثم الجمل إلى النص.

واللسانيات التقليدية، بمختلف مشاربها (التوزيعية والتحويلية والتوليدية، ...) تقف عند حدود الجملة، أمّا نحو النص فينظر إلى النص وحدةً كاملة وبنية متناسقة فيدرس مظاهر الانسجام ووسائل التناغم بين مكوناته.

وأما الدراسة التداولية فتجعل البُعد الحجاجي أصلا تهتمّ به قبل أن تهتمّ بالبُعد التواصُليّ. فالقولُ حجاجيٌّ في مستواه الأول قبل أن تكون له مهمّة تواصلية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الظواهر البلاغية (الوجوه والمجازات والمحسنات والصور والوسائل والأساليب) تتنوع بتنوع المنظور؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن الاستعارة الشعرية ليست من جنس الاستعارة العلمية. فلئن اتفق البلاغيون على حدّ الاستعارة بأنّها تشبيه منسيٌّ ودرسوها ووضعوها في قوالب وجعلوها مطلقة ومرشحة ومجردة وجعلوها مكنية وتصريحية وتخييلية وعنادية، فإنّ هذه المعالجات الفنية لا تفيدنا إفادة حقيقية عند تعميق النظر في الدور الخطابي للقول الاستعاري.

فالاستعارة الشعرية تحقق الجمالية، أما الاستعارة العلمية فترنو إلى تحقيق الفهم، وكلتاهما تتوسل المماثلة.

فنوع الخطاب (أدبي، جمالي، علمي، فني، قضائي، تقني، اقتصادي، رياضي، سياسي، تعليمي،...) يوجّه استعمال الاستعارة الوجهة التي تلائم طبيعته. ولا توجد استعارة خارج السياق مثلما أنه لا يوجد معنى خارج السياق، كما يرى ذلك فتغنشتين.

ومهما اجتهدنا في الخروج بدلالة تداولية للاستعارات الخمس التي حُشي بها البيت الذائع للوأواء الدمشقي (ت385هـ):

وَأَمطَرَتْ لُؤْلُؤاً مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ   وَرْداً وَعَضَّتْ عَلَى العُنَّابِ بِالبَرَدِ

فإنّ الصورة الجمالية تبدو أوضح وأجلى، بل هي المرادة من القائل في هذا السياق الغزلي. وهي القيمة التي يرشحها القارئ أو السامع ذو الكفاءة البلاغية المعهودة.

أمّا استعارة الحجّاج (ت95 هـ): إنّي أرى رؤوساً قد اينعت وحان قطافها، وإني لصاحبها [...]، فلا أظنّ أن متقبلا متوازنا يذهب في تحليلها إلى إعطاء الأولوية للبُعد الجماليّ فيها بقدر ما يذهب إلى أنّ مدار القول على التهديد والوعيد. وهو عمل لاقوليّ (illocutionary act) يقصد من خلاله إحداث أثرٍ للعمل القوليّ (perlocutionary act) وهو في سياق الحال قمع المعارضين وضمان انزجارهم بتخويفهم عبر ضخّ طاقة تجعل الاستعارة محلاً لتوليد الترويع في النفوس.

تعرّف التداولية المدمجة حسب المعجم الموسوعي للتداولية بكونها نظريّة دلاليّة تُدمجُ مظاهر التلفّظ في السنّة اللّسانية (بمعنى اللّسان Langue عند دي سوسيّر 1968)[1] وليست مظاهر التلفّظ، في بعض وجوهها، سوى عوامل حجاجية تندرج في الأقوال فتكيّف تأويلها وفق غاية المتكلّم. وقد درس ديكرو ألفاظا وكلمات مخصوصة لها قيمة حجاجية، ولكن قبل الانتقال إلى التحليل الحجاجيّ ما معنى الحجاج عند ديكرو؟

إنّ ديكرو يفرّق بين معنيين لِلَفظ الحِجَاج Argumentation : المعنى العادي والمعنى الفنّي أو الاصطلاحيّ، والحجاجُ موضوعُ النّظر في التداوليّة المدمجة هو بالمعنى الثاني.

- الحجاج بالمعنى الفنّي

يعني الحجاج بمعناه الفنّيّ صنفا مخصوصا من العلاقات المُودَعَة في الخطاب والمُدرجَة في اللّسان، ضمن المحتويات الدّلاليـة. والخاصّيّة الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون دَرَجيّة (Scalaire) أو قابلة للقياس بالدّرجات، أي أن تكون واصلةً بين سَلالِم[2].

(1) Jacques Moeschler&Anne Reboul :Dictionnaire encyclopédique de pragmatique ,Ed :du seuil,1994 p.79

(2) op. cit. p. 88

عن المنطق غير الصّوري انظر برلمان 1977 Perelman، وعن المنطق الطبيعي انظر غرايز 1982 و 1990 وغرايز (ط.) 1984؛ بورال Borel وغرايز Grize وميفيل Miéville 1983، فينيو Vignaux 1976 .

إنّ مفاهيم السُلّم الحجاجيّ والتوجيه الحجاجيّ يختصّان إذن بالعلاقة الحجاجيّة،سواء أحُدِّدت هذه العلاقة لسانيًا أم اندرجت تداوليًا . إنّه ضمن الحجاج بمعناه الفنّي ، نفهم إمكانيّة الدفاع عن أطروحة أولويّة الحجاج على الإخبار. إنّه من زاوية نظر إخباريّة (المستوفية شروط الحقيقة(Véritconditionnel[1] ، تقريبا ق تستلزم لا ـ ق[2]، والحال أنّ جملةً لها شكل: تقريبا ق، لا تستدعي موضعًا topos يُمكن أن تستعمله جملةٌ لها شكل لا ـ ق، بل هي تستدعي موضعًا يمكن اعتماده مع جملةٍ لها شكل ق. إنّ القيمة الحجاجية (تحديد السّلّم الحجاجيّ الذي ينبغي أن يوُضَع عليه الفعلُ الذي يُحدِّده الملفوظ) هي الأولى إذن بالنّظر إلى القيمة الإخبارية[3].

- تصوّر موريس Charles W. Morris للدلالية وللتداولية :

التداولية هي العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوّليتها ، هذا هو التعريف الأوّلي للتداولية . ويفرّق موريس بين التداولية الخالصة والتداولية الوصفية ونعت "الخالصة " يعود على تطوير لغة حيث يكون الحديث فيها عن البُعد التداولي للسيميوزيس (توليد الدلالة) Semiosis والمفاهيم الأساسية للتداولية هي :المؤوِّل (بكسر الواو) و المؤوَّل (بفتح الواو) والاصطلاح (المطبّق على العلامة) والأخذ بعين الاعتبار (بوصفه وظيفة للعلامات) والتحقّق والفهم كما توجد مفاهيم

(1) وجهة النّظر « المستوفية شروط الحقيقة »، أخذنا ترجمة هذا المصطلح عن عبد الله صولة: الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية، منشورات كليّة الآداب بمنّوبة، سلسلة لسانيات، المجلّد 13، 2001، ج.1 ، ص30.

(2) يمكن أن نضرب مثالا على ذلك: يسأل الزوج زوجته: هل العشاء جاهز؟ فتجيبه: هو تقريبا جاهز. فالجواب يستلزم أنّه غير جاهز.

(3) Ibid p. 89

أخرى هامّة للدلائلية مثل الدليل (العلامة) واللغة والحقيقة والمعرفة وهي ذات مكوّن تداوليّ. إنّ التداولية تفترض التركيب والدلالة. فالمعلوم أنّها العلاقة بين العلامات فيما بينها والعلامات في علاقتها بالأشياء، حتّى نصل إلى علاقة العلامات بالمؤوّلين[1].

- مفهوم القاعدة التّداولية :

إنّ القواعد التركيبية تحدّد العلاقات بين العلامات الحوامل؛ أمّا القواعد الدلالية فتربط الصلة بين العلامات وأشياء أخرى؛ في حين تنطق القواعد التداولية بالظّروف الخاصّة بالمؤوّلين، وهي ظروف تكون العلامة الحامل ضمنها علامةً. ومن ثمّة، فإنّ كلّ قاعدة تجري بطريقة سلوك نمطي، وبهذا المعنى يوجد مكوّن تداولي في كلّ القواعد. ولكن ثمّة قواعد تداولية مخصوصة. إنّ هذه القواعد تعبّر مثلا عن الشّروط التي ينبغي أن يستجيب لها المؤوّلون ليؤديّ اسم الفاعل مثل " أوّاهُ ! " وظيفته أو صيغة أمر مثل" تعَالَ !" أو عبارة تقييمية مثل" لحسن الحظّ " أو عبارات مثل "صباح الخير ! " أو مختلف الوسائل البلاغية أو الإنشائية . وبما أنّ صياغة مثل هذه الشّروط لا تستوعبها حدود التركيب ولا الدلالة ، فهي من مجال اشتغال التداولية[2].

لقد توقّع مُوريس منذ سنة 1938 المنعطف الذي ستتخذه البحوث اللاّحقة: المنزع العامّ يتمثّل في البحث المتخصّص سواء في التركيب أو الدلالة أو في ميدان التداولية الأرحب. لذلك لم يعد ثمّة تركيز زائد على العلاقات فيما بين هذه الاختصاصات ضمن الدلائلية. وغالبا ما يقدّم المعلّقون تقدُّم البحث على أنه بناءً انطلاقا من التركيب،

(1) F. Armengaud : La pragmatique, PUF, 1993, p. 34
(2) Op. cit. . p.p. 36 – 37

تنضاف إليه وجهة النظر الدلاليّة ثمّ التداوليّة (التي تُعهد إليها مسائل تستعصي معالجتها خارجها !). والحال أنّ البُعد التداوليّ حاضرٌ منذ إدخالنا مفهوم القاعدة: القاعدة تكون دائما من أجل استعمال[1].

- نحو تداوليّة صوريّة : برنامج ستالنكير **Stalnaker** في **1972**

علم الدلالة هو دراسة القضايا(propositions) أي دراسة مواضيع تمثّل شروط حقيقية. ننطلق في العادة من العالم الواقعيّ ولكن من الملائم إمكان تقييم لا فقط الحالة الراهنة للعالم ولكن حالات ممكنة له، وهو ما سمّيناه 'عوالم الممكنة ' إنّ القضيّة هي طريقة لتقسيم العالم على قسمين؛ لتقسيم مجموع الحالات الممكنة للعالم قسميْن: الحالات المُقصاةُ من قبل حقيقة القضيّة والحالات غير المُقصاةِ. كيف نحدّد عالَمًا ممكنًا؟ يكون ذلك بتخصيص مجال ذواتٍ يُقال إنّها تُوجد في هذا المجال[2].

فللتداولية إذن مهمّتان :

- تحديد الأعمال اللّغويّة المهمة، وذلك هو تحليل الأعمال المتضمّنة في الأقوال[3].
- تعيين خصائص سياق التلفّظ الذي يحدّد أيّ القضايا يُعبّر عنها بجملة مُعطاة .

إنّ مشكلة تحليل الأعمال اللغوية هي إيجاد الشروط الضروريّة والكافية للنجاح أو حتّى للإنجاز العادي لعمل لغويّ . وتشتمل هذه الشّروط على وجود بعض الخصائص(السّمات) أو انتفائها في السّياق

(1) Op. cit. . p. 37
(2) Op. cit. . p.40
(3) Op. cit. . p.44

الذي يُنجز فيه العمل اللغوي. مثال ذلك : مقاصد المتكلّم والمعرفة والاعتقادات والمحاولات والمصالح المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، والأعمال اللغوية الأخرى المنجزة في السّياق ذاته، والظرف الذي جرت فيه المخاطبات وتأثيراتها وقيمة الحقيقة للقضيّة المعبّر عنها ...إلخ .

لا يختصّ سياق التلفّظ بالقوّة التي عُبّر بها عن القضيّة، فحسب، ولكنّه يشمل القضيّة نفسها[1].

(1) << الأعمال المتضمّنة في الأقوال>> نترجم به مصطلح (Actes illocutionnaires) الفرنسي. وقد آثرنا هذه الترجمة على أخرى واردة هي << الأعمال اللاقوليّة >> وقد استعملها شكري المبخوت في فصل الحجاج في اللّغة ضمن أهمّ نظريّات الحجاج في التقاليد الغربية من ارسطو إلى اليوم، كليّة الآداب منّوبة ، 1998، واورد عبد الله صولة الترجمتين معا: (الحجاج في القرآن، مرجع مذكور، ج1، ص107). [أمّا أثناء مناقشة الرسالة فقد نبّهنا الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف إلى أنّه من الأفضل أن نختار ترجمة أكثر اختصارا وهي الأعمال اللاقولية. غير أننا وإن اقتنعنا برأيه، فإننا آثرنا أن نترك الاختيار الأول ليكون شاهدا على اجتهاد عملنا به في فترة ما ثمّ لم نجد غضاضة في تغييره إلى سواه، عملا بالقاعدة القائلة لا مشاحّة في الاصطلاح إذا بانت المعاني...]

ومناط تفضيلنا الترجمة التي اخترنا على الأخرى أنّ المصطلح وارد على الفرنسية من الإنجليزية (الأمريكية) التي ظهر فيها أولا «Illocutionary acts» ومعلوم أنّ السابقة (in) [وقد ماثل الحرف (n) الحرف (l) المجاور له] تدلّ في الانجليزية على الداخل أو المضمّن، في حين أنّ السابقة ذاتها تدلّ في الفرنسية على الضدّ أو العكس كـ: (متعدّ: transitif) مقابل (غير متعدّ: intransitif) <<والسابقة (in) كما تذكر فرانسواز أرمنقو، من اللاتينية تعني (في) و الجذع (locutio) يعني الخطاب؛ فالعمل المضمّن في القول هو ما نفعله ونحن نتكلّم>> F. Armengaud :La pragmatique, P.U.F.Paris, 1993, p 78

ويوافقنا مسعود صحراوي في الترجمة ذاتها وإن كان يرسمي العمل فعلا. انظر: د. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005، 42.

وقد وجدنا اقتراحات أخرى لترجمة المصطلح نفسه منها الفعل التكلّمي أو فعل الإنجاز، طه عبد الرحمن: اللّسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط1، الدار البيضاء - بيروت، المركز الثقافي العربي، 1998، ص 260، الهامش (10)

ومعلوم أنّ (Actes illocutionnaires) و(Actes illocutoire) هما بمعنى .

هذا العرض لبعض المقاربات اللسانية والفلسفية للتداولية يُركّز على الطابع المنهجيّ و الإجرائيّ، وقد اعتمدنا بشكل غالب كتاب فرانسواز أرمنغو المحال عليه في الهوامش السّابقة، وذلك اقتصارًا منّا على الخطوط الكبرى، ففضّلنا الاطّلاع على عدد من المقاربات، ولم نتبنّ واحدةً منها فقط خشية الوقوع في الإسقاط عند مزاولة المتن التلخيصيّ أو رهبة من التمحّل في استخراج النتائج . غير أنّنا لا نزعم مع ذلك أنّ جميع ما ذكرناه يمثّل الأطروحات التداوليّة، ولكنّه عرض مختصر يتوقّف عند بعض المحطّات الهامّة في النظريّات التداولية المعاصرة سنحاول الاستفادة من أخرى أحدث منها في الإبّان .

ثمّ إنّنا نزعم محاولة توظيف بعض تلك المقاربات في إنارة قراءة شروح التلخيص قراءة معاصرة تركّز على البُعد التداوليّ في هذا المتن البلاغيّ وما مسايرتنا لمصنّف فرانسواز أرمنغو إلاّ محاولة لاقتناص أكثر فُرَص المسك بخيوط المشهد التداوليّ الهامّة، فإن لم نفهم بعض المقاربات في هذا المضمار أو مررنا على بعضها الآخر مرور الكرام، فليس ذلك سوى قصور منّا عن إدراك الشّمول في مجال تشعّبت فيه الرّؤى وتزاحمت الفلسفات والمناهج وربّما تضاربت المقاربات. إنّ سمة الثراء الشديد في المباحث التداولية، قد تؤدّي بنا إلى محاولة تجنّب التشتيت، وذلك بالوقوف على ما نراه ملائما للمدوّنة التراثية سواء بالتوافق أو المخالفة أو غير ذلك من أنماط التلاقح .

ولقد أقامت فرانسواز أرمنغو كتابها[1] على عرض أهمّ المقاربات التداولية عرضا تاريخيا ما أمكنها ذلك الحال، ثمّ أسّست الفصول الثاني

(1) F. Armengaud : La pragmatique, PUF , 1993 , p.127

والثالث و الرابع على برنامج هنسن (Hansson) الذي أسّس تداولية ذات درجات ثلاث. وكان الفصل الخامس بيانا لتفاعل التداولية في التيّارات الفلسفية المعاصرة .

- تكوين تداوليّة ذات درجات ثلاث : برنامج هنسن في 1974

إنّ هنسن (Hansson) هو الأوّل الذي حاول التوحيد بين مختلف أجزاء التداولية توحيدا نسقيّا مراعيا التمفصل بين مختلف تلك الأجزاء . وقد أقام محاولته هذه بطريقة تقدّميّة مستقلّة نسبيّا .

إنّ هنسن يميّز بين ثلاث درجات في التداولية . وعبارة درجات المختارة عوضا عن أجزاء تحدّد فكرة المرور التدريجي من مستوى إلى آخر. وسنرى أنّه يتمّ وضع بعض مظاهر السّياق في الاعتبار بالنسبة إلى كلّ درجة. ويمكن القول إنّ السّياق يغتني ويتعقّد من درجة إلى أخرى .

1) تداولية الدرجة الأولى هي دراسة الرموز الإشاريّة، أي العبارات الغامضة نسقيّا . عبارات معناها غامض ومرجعها يتنوّع نسقيّا حسب ظروف استعمالها، أي حسب سياق التلفّظ .

ما هو السياق بالنسبة إلى الدرجة الأولى ؟ إنّه موجودات أو محدّدات موجودات . سياق وجوديّ ومرجعيّ : المخاطَبون وإحداثيات المكان والزمان .

2) تداولية الدرجة الثانية هي "دراسة الطريقة التي تتّصل فيها القضيّة المُعبَّر عنها بالجملة المنطوقة، إذ في الحالات المهمّة، ينبغي أن تتميّز القضيّة المعبّر عنها عن الدّلالة الحرْفيّة للجملة ما هو السّياق بالنسبة إلى الدرجة الثانية ؟ إنّه السياق في معناه الموسّع عند

ستالنكير (Stalnaker)، أي هو موسّع حتّى ما يفترضه المتخاطبون .

3) إنّه سياق معلومات ومعتقدات مشتركة . ومع ذلك فإنّه ليس سياقا "ذهنيّا" ولكنّه سياق يُعبّر عنه بألفاظ العوالم الممكنة .

4) تداوليّة الدرجة الثالثة هي نظرية الأعمال اللغويّة . ويتعلّق الأمر بمعرفة ما يتمّ إنجازه عبر استعمال بعض أشكال اللّسانية . إنّ الأعمال اللّغويّة موسومةٌ لسانيا ، ولكن ذلك لا يكفي لرفع الالتباسات وتحديد ما تمّ إنجازه حقّا في وضعيّة تواصليّة معيّنة. وإنّ وجود الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يجعل المشكل أعقد .

وكما كتب شنال (Schnelle) منذ 1973 : "إنّ السّياق هو الذي يحدّد ما إذا كان ملفوظ جادّ قد تمّ إنجازه وليس مزْحا، أو إذا ما عَرَضنا مثالا، هل إنّه يشكّل إنذارًا أو إنّه يُعطِي أمرًا. فإنّنا نرى أنّ مفهوم السّياق هنا أشدّ ثراءً و أكثر إطلاقا منه في الحالات السابقة. إنّ رفع الالتباسات في الحالات التي طرحها شنال، قريبٌ إلى الانتساب إلى كفاءة موسوعية أو كفاءات ثقافية أو بين الثقافات وحتّى الحسّ الفردي"[1].

إنّ هذا التخطيط الذي نقلته فرانسواز أرمنغو عن هنسن يمثّل في ما نرى مقاربة صالحة للملفوظات بأنواعها في اللّغات الطبيعية. غير أنّنا نحدس مُسبقا ، برهان هامّ يتمثّل في خصوصيّة المقاربة التداولية للنصوص المنتمية إلى جنس الشرح البلاغي، والرهان يكمن في ما نرى، في حيّز اشتغال المشروع التداولي المقترح : هل هو المتن الشّرحي باعتباره

(1) Op : cit. p.p. 47 - 48

وحدة منسجمة ، فيتمّ تشريحه بطريقة كليّة وفق المنوال التداوليّ ؟ أم إنّ المقاربة التداولية ستغوص خلال ثنايا الشّرح، فتتسلّط على التناول البلاغي لمدوّنة الشّواهد (باعتبار انتماء هذه الأخيرة إلى الإنجاز الفرديّ للّغة وهو إنجاز خاضع من حيث المنطلق إلى السّياق والعلاقات التواصلية) لتُشكّل مقاربة ثانية ذات مستويين في التعامل :

1. مستوى فهم الطرح البلاغي : التفسير البلاغي للوجوه الجمالية والتأثيرية في الأقوال.
2. مستوى طرح بديل تداوليّ / أو إقرار تشاكل مع التناول البلاغيّ القائم[1].

ولعلّنا سنعمد إلى المراوحة بين المستويين بشكل منظّم عسانا نُوَفّق إلى إحاطة أشمل بموضوع العمل، وهو دراسة البُعد التداوليّ في شروح التلخيص .

وإن كان نصّ العنوان يحتمل قراءتين على الأقلّ

1) القراءة الأولى تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ومن ثمّة يكون البحث عبارة عن كشف ذلك البُعد وإماطة اللّثام عنه .

(1) هذا التفريع في الافتراض يجعلنا نتفق مع ما قاله مسعود صحراوي [...] ولكن استقلالية التراث العربي لا تبرر الممارسات الإقصائية الحزبية التي تجعل منه غير قابل للتحاور العلمي المنصف مع معطيات العلوم المعاصرة، ولا سيما إذا توافرت لبعض مفاهيمها الكفاية العلمية الوصفية والتفسيرية المناسبة لدراسة البعد التواصلي الإبلاغي للظواهر الخطابية phénomènes discursifs للغة العربية، التداولية عند العلماء العرب، ص8.

2) القراءة الثانية لا تسلّم بوجود بُعد تداوليّ في المدوّنة، ولكنّها تطرح إضافة صبغة تداولية على التناول المتوافر في الشّروح البلاغيّة المدروسة .

فيكون البحث إضافة وتلوينا خصوصا للمدوّنة التي نشتغل عليها .

- التداخل بين النحو و البلاغة :

يُشير بعض الباحثين المستعربين إلى تطابق في العمق بين التحليل البلاغي في علم المعاني(مبحث الإسناد) والتحليل النحوي للمبحث ذاته[1] وفي ذلك إقرارٌ بثقل وطأة المنهج النّحويّ الذي تكرّس فجعل علم المعاني اختصاصا ضيّقا لا يبلُغه الباحث إلاّ بعد أن ترسخ قدمه في آليات التحليل النحوي.

غير أنّ باحثا عربيّا معاصرا، قد ارتأى أنّ اختلاط مسائل النحو بمسائل علم المعاني، قد أضرّ بالبلاغة من جهة كونه يقيم تعارضًا صميما بين البلاغة بما هي دراسة الكلام الجميل والنحو بما هو دراسة الكلام السليم ، مع تحكيم منهج هذا في تلك . فالمنطق يقول إنّ المنهج الذي يُدرس به "الأسلوب العادي" ليس المنهج نفسه الذي يُحتكم إليه عند دراسة "الأسلوب العالي" أو الكلام السامي بعبارة جون كوهين .لذلك يخلص الباحث إلى الدعوة التالية : ولعلّي أكون أكثر صراحة حين أدعو

(1) Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques , tome1, chap. IV , section 2 : l'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique (G. Bohas, J – P. Guillaume, D. Kouloughli), Pierre Mardaga éditeur , Liège , Bruxelles , 1989, p.271.

إلى تنحية علم المعاني عن كيان البلاغة لتحتفظ البلاغةُ بتجانُسها وصفائها ووظيفتها الجمالية التي تختلف عن وظيفة النحو القائمة على السلامة اللّغويّة[1].

غير أنّ بوهاس وجماعته يرون أنّ البلاغيين ـ في مبحث الإسناد ـ رغم اشتراكهم مع النّحاة، فقد توصّلوا إلى بعض النتائج التي لم يقف عندها النّحاة. وقد علّلوا ذلك بالمنهج المعتمد لدى أولئك البلاغيين، وهو منهج يتأسّس على اهتمام قارّ لديهم "بربط الأعمال المتّصلة بنظام الكلمات، باستراتيجيات المتكلّم و بآثار المعنى المرتبطة بتلك الاستراتيجيات بانتظام"[2].

فالمستعربون يعتبرون البلاغيين على تقارب كبير وتوافق شديد مع النّحاة،غير أنّ ذلك لم يطمس بعض التميُّز لديهم. في حين يرى د. صلاح عيد أنّ ارتباط البلاغة بالنحو منذ عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) في "دلائل الإعجاز" مرورا بفخر الدين الرازي (ت 606 هـ) وصولا إلى السكاكي (ت 626 هـ) والخطيب القزويني (ت 739 هـ) قد شلّ النظر الأصيل في جماليات الأسلوب ، وذلك بتسليط منهج النحاة على مباحث البلاغة، ولم تكف محاولة حازم القرطاجنّي في "منهاج البلغاء" في الفصل بين مجالي النحو والبلاغة ولا جهد ابن خلدون في "المقدّمة" في ربط النحو بمجاله الأصلي وهو الإعراب[3]. فكأنّ التداخل بين مباحث العلمين يُعدّ

(1) صلاح عيد: الأسلوب الأدبي بين الاتجاهين النحوي والبلاغي، القاهرة، مكتبة الآداب، 1993، ص. 6

(2) Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques p. 271 عنوان سابق (الترجمة من عندنا)

(3) د. صلاح عيد: الأسلوب الأدبي، ص. 6

"خلطا" عند د. صلاح عيد، لا سيما إذا تعلّق الأمر باستبداد النحو بالبلاغة .

غير أنّ بوهاس وجماعته يرون أنّ أسبابا تاريخية تكمن خلف هذه الظاهرة، فقد حاولت البلاغة التخلّص من سيطرة النّحو ، بل أكثر من ذلك، إذ يقرّر المستعربون "أنّ لعلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تلمّح إلى ذلك تلميحا)"[1] غير أنّ هذه النزعة قد ولدت ـ في نظر بوهاس وجماعته ـ متأخّرة جدّا (القرن الخامس للهجرة) فهي عاجزة عن أن تزحزح النحو من مكانته التي ابتناها منذ أواخر القرن الثاني للهجرة .

فكان للنحو ذلك المحلّ الأسنى في "الصرح الثقافي [العربي]"[2] وارتضى البلاغيون بالتراتب بين الفنون ،بحيث لا يُصار إلى مباشرة البلاغة إلاّ بعد التفقّه في النحو[3].

لنا على كلام د. صلاح عيد نقطة نقديّة، وأخرى على كلام بوهاس وجماعته.

إنّ تفريق د. صلاح عيد بين هدف البلاغة وهدف النحو هو أساس دعوته إلى "تنحية" علم المعاني من البلاغة، وإن كان لم يبيّن هل يقصد بـ"التنحية" إلحاق هذا العلم بالنحو، أم اطّراحه وطمسه، أم إعطاءه منزلة أخرى بين المنزلتين؟

(1) Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques, p. 270

(2) Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques,p.270

(3) وتتجلّى هذه الظاهرة في التعليم المدرسي إلى الآن، حيث يُدرس الإعراب والتصريف منذ التعليم الأساسي في مرحلته الأولى، ولا تدخل البلاغة إلاّ بعد الفراغ من اكتساب المعارف النحوية الضرورية، أي في بداية التعليم الثانوي، ولا يدوم تعليمها إلاّ سنة واحدة .

إذا سلّمنا بأنّ اللّغة من حيث هي جهاز (نظام سيميولوجي) عمياء عن الجمال: فهي آلة لإنتاج الكلام وتركيبه. أمّا النحو، فهو الضابط للسلامة والمقبوليّة (يوجد فارق لطيف بين المقبولية acceptabilité والنّحوية grammaticalité، في النظرية التوليدية، على سبيل التدقيق). وأمّا البلاغة فهي الضابط للجماليّة. فإذا نظرنا إلى مباحث علم المعاني - وهو مجال الطعن عند د. صلاح عيد - ألفينا أنّ الفصل و الوصل والتقديم والتأخير والإيجاز والإطناب والمساواة، أبوابٌ لا مندوحة عنها، عند النظر في نحو النصّ أو بلاغة الخطاب. فإذا أفرغنا البلاغة من هذه الأبواب كان التحليل الجماليّ ناقصا. ولعلّ القول بالتكامل بين النحو والبلاغة أولى عندنا. إذ البلاغة تبدأ عملها عندما يستوفي النحو مهمّته. إذ من غير المنطقيّ النظرُ في بلاغة جُملة لاحِنة (لا نحويّة)، طبعا ينبغي الأخذ بالنحو في مفهومه الواسع بما هو سَمْتُ العرب ونَهْجُهم في تصريف الأقوال وإنشائها .

وربّما شبّه علم المعاني بعلم الدلالة La sémantique ، وهو عند الغربيين بمعزل عن البلاغة (أوالخطابة La rhétorique)، وهذه المقارنة تقودنا إلى النقطة النقدية الثانية التي تتّصل بالقول بانحسار البلاغة واتّخاذها مرتبة أدنى من تلك التي للنحو - كما يشير إلى ذلك بوهاس وجماعته - فهذا التمشّي في التحليل يذكّرنا بتاريخ الأسلوبية - عند الغرب - حيث آلت إلى الذّبول عندما اتُّخذت مساعدة للنقد الأدبيّ وقد أجرى جورج مولينيي حُكما عامّا ينطبق على الأسلوبية الغربية وكذلك على البلاغة العربية، يقول: عندما يُعدّ علمٌ ما ثانويا بطريقة مُسبقة، فإنّه يضعُف بسرعة[1].

(1) G Molinié, Art. Stylistique, in Encyclopædia Universalis, Vol. 21, Paris, 1996, p. 706

- مقارنة منهج البلاغيين بمنهج النّحاة :

يشير جورج بوهاس وجون بول غيّوم وجمال الدين الكُلُغْلِي إلى التقاليد العربيّة في علم البلاغة معرّجين على القزويني صاحب "تلخيص المفتاح" للسّكاكي (الباب الثالث) وهو المصنّف الذي فتح عهد الشّروح و الحواشي الغزيرة في اختصاص البلاغة[1] ويشير المستعربون إلى استقرار البلاغة علما يتفرّع إلى ثلاثة علوم :

- علم المعاني [النحويّة]
- علم البيان [بلاغة الصُّوَر]
- علم البديع [علم تزيين الخطاب]

ونلاحظ أنّ التسمية الأجنبية التي اقترحوها للعلمين الثاني والثالث تذكّرنا ببعض أقسام الرّيطوريقا في التقاليد الغربيّة، إذ يتحدّث تودوروف[2] عن أقسام البلاغة مشيرا إلى أنّ المصنّفات [البلاغية / الخطابية] تقسّم إعداد كلّ خطاب إلى خمس فترات أوخمسة أقسام هي على الترتيب: الابتكار - الترتيب - الإلقاء - التذكّر - النّطق (أو التلفّظ).

فقسم الإلقاء يتمثّل في البحث عن أحسن شكل ممكن للخطاب، وجوهر هذا البحث هو الجنس الأدبيّ بشكل خاصّ (غنائي، ملحميّ، دراميّ - تراجيدي أوكوميدي، تعليميّ، تاريخي، إلخ ....)

(1) G. Bohas, J-P. Guillaume, D. Kouloughli: L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique, in Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques, Tome 1, Pierre Mardage éditeur, Liège , Bruxelles, 1989 , p.-p. 260 – 282

(2) T. Todorov: Poétique, in. Encyclopædia Universalis, Paris, 1990

ويكمن أساسا في علم تحسّس الصّور[1]. ويشير تودوروف في موضع لاحق من المرجع نفسه إلى أنّ البلاغات (أو الخَطابات بفتح الخاء) نزعت في القرن السابع عشر وبدرجة أشدّ في القرن الثامن عشر إلى تركيز اهتمامها على الإلقاء، أي الأسلوب، محقّقة بذلك عمليًا الربط بين البلاغات والبلاغات الثواني أي الشعريّات[2].

وبتبسيط مُخلّ (وكلّ مقارنة هي مغالِطة من بعض النواحي) نقول أنّ علم المعاني يوافق تقريبا، قسمي الابتكار والترتيب[3]، في حين يوافق علمَا البيان والبديع قسم الإلقاء .

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) نشير مجدّدا إلى سذاجة المقارنة، ولكن لاباس من التذكير بانّ الابتكار ـ كما يرى تودوروف ـ قسمٌ من الخطابة يشمل ألبحث عن الأفكار وأساسًا الحجج والبراهين التي ستكوّن مادّة الخطاب وأساسهْ براهين طبيعية أو واقعية؛ براهين اصطناعية، أي تعود، إلى الفنّ و التي تُسمّيها المصنّفات أيضا مواضع (topoi) إنّها كلّ التأثيرات والوسائل الممكنة ـ عددها خمس عشرة ـ تستطيع تأثيث الخطاب: العودة إلى الاشتقاق، إلى التعريفات، إلى الترقيم، إلى اعتبارات عن الصّلة بين الجنس والنّوع، بين السّبب والتأثير، المقارنة، المتضادّات، الظروف.
ولكن الابتكار يشمل أيضا، وهذا غريب بالنسبة إلى التفكير المعاصر، بناء المتكلّم شخصيّته (اخلاقه) بنفسه، لأنّها تتحكّم كثيرا في مصداقيّته خطيبا؛ ثمّ عِلم استعمال العواطف وهو شديد الحَذسيّة، فهي أضمن سرّ للذهاب إلى القلب كما يقول مصنّف جيار (1730) Gibert .
أمّا الترتيب، فيُعلّمنا تنظيم المواد المجمّعة عبر الابتكار حسب النظام الأنسب. ولكن مهما يكن المكان المختار لاستعمال هذه الموادّ في خطاب مُعطًى، تتّفق كلّ المصنّفات إجمالا على نظام عامّ. فعن بوردالو Bourdaloue أنّ الاستهلال يجلب الانتباه ثمّ يقترح سؤالا مع إعلان عدّة نقاط تحتويها (القسمةُ)؛ ويعرض السردُ الأحداثَ والحجج (للتأكيد) وضدّ (التفنيد)، والموجز يلخّص النقاط المحصّلة، ثمّ تمنح خاتمة الخطبة لها الطاقة المنطقية، الانفعالية، الجمالية للضربة الأخيرة المتقنة.
T. Todorov : Poétique, in Encyclopaedia Universalis, paris, 1990.

وبعيدا عن هذا الهاجس المقارنيّ غير الملائم ، نرى من الأصلح تركيز النظر على علاقة علم المعاني بإشكاليات الملفوظ (énoncé) والتلفّظ (énonciation) [1] ويشير بوهاس وجماعته إلى أنّ قسما لا يستهان به من اهتمام المختصّين في هذا المجال، قد انصبّ على تحليل المعايير الموضوعيّة و الذاتيّة اللاّزمة ليكون الملفوظ مناسبا للمقام . هذا الأخذ في الاعتبار للعلاقات بين الملفوظ والتلفّظ قاد إلى أشكلة الأدوار المتوالية للمتكلّم والمخاطب ولحال الخطاب [سياق التلفّظ]، كما أدّى إلى التعرّف على سمات هذه المكوّنات المختلفة لحدث التّواصل، ضمن البنية الشّكليّة للملفوظ[2]. وهذا التحليل مستقيم في نظرنا غير أنّ ما بُني عليه من نتائج يستحقّ التأمّل. يقول المستعربون : وهكذا، فإنّ الحُكم نفسه [المحتوى القضوي نفسه]، لا ينبغي ـ حسب المختصّين في علم المعاني ـ أن يُقدّم بالطريقة ذاتها إلى المخاطب الخالي الذهن أو الطالِب أو المنكر.

وبالمِثل، يمكن حذف عناصر تكوينية أساسيّة من الملفوظ (المسند إليه ـ المفاعيل ـ أدوات التعريف) دون خسارة، وربّما حقّق ذلك الحذف فضْل نجاعة واقتصاد، أحيانا، إذا كان السياق المقاميّ الموضوعي أو العالم

(1) يقول محمد الشاوش: وتجدر الإشارة إلى أنّ من يترجم العبارتين الفرنسيتين énonciation و énoncé بالتلفّظ والملفوظ على الترتيب، لا يحصل من هذه الترجمة إلاّ على تحريك الشّفتين وإصدار الصوت، وهو معنى بعيد عن معنى العبارتين الفرنسيتين والأنسب أن يجعل مقابلهما ألقول: بمعنى المصدر الدّال على الحدث للأولى وبمعنى الاسم أي المقول للثانية.
أصول تحليل الخطاب (مرجع مذكور ، ج2، ص618)
إن كانت وجهة نظر الشاوش وجيهة من جهة النقد ، فإنّها تثير إشكالا عندما يتعلّق الأمر بالاقتراح البديل. إذ هو قد اتّخذ كلمة (قول) ترجمة للكلمتين الفرنسيتين، وهذا الضرب من الاشتراك، وإن أوحى بثراء معاني كلمة (قول) في العربية، فإنّه يوقع في الالتباس عند الاستعمال.

(2) G. Bohas et al. Ibid.

الذهنيّ الذاتيّ للمخاطب يسمح بتعويض العناصر المحذوفة. في حين أنّ عمليّات الحذف التي لا تتوفّر على ضمانات موضوعية وذاتية بالاسترجاع، تُصِمُ الملفوظ بعدم المناسبة[1] يمكننا أن نقول عن هذه الاستنتاجات الصائبة في مجملها عن ظاهرتي مراعاة حال المخاطب والحذف أنّها ـ رغم صوابيّتها ـ تبدو انتقائية .

فالظاهرة الأولى تتعلّق بالمخاطب: فإذا كان خالي الذهن يتوجّه له القول خاليا من المؤكّدات كقولك :

1- عبدُ الله قادمٌ

أمّا إذا كان متردّدا بين القدوم وعدمه، فنستعمل مؤكّدًا واحدا لنرجّح كفّة القدوم فنقول :

2- إنّ عبدَ الله قادِمٌ

وإمّا إذا كان المخاطب مُنكرًا تماما لمسألة القدوم ، فعند ذاك يُحتاج إلى مؤكّديْن فأكثر لإزالة الوهم العالق بذهنه فنقول:

3- إنّ عبدَ الله لَقَادِمٌ

وقد استعملنا في هذا القول مؤكّدين هما (إنّ) واللاّم في صدر الخبر .

وقد نزيد على ذلك إخراج القول من الإخبار إلى الإنشاء باستعمال تأكيد مغلّظ كالقسم :

4- والله إنّ عبد الله قادِم (أو لَقادِمٌ)

(1) G. Bohas et al. Ibid

وخروج القول من صيغة الإخبار إلى صيغة الإنشاء ، فيه تقوية أشدّ لدرجة التأكيد. إذن ثمّة سلّمية تحكم قيس حالة المخاطب الذّهنية، فيرد القول مستجيبا لها على المقتضى المطلوب .

أمّا الظّاهرة الثانية المتعلّقة بالحذف: فقد أدرجها الشرّاح تحت باب القول في أحوال المسند إليه وقد قدّم الشرّاح الحذف على سائر الأحوال (كالذّكر بأنواعه) استنادًا إلى قاعدة منطقية أوردها التفتازاني(على سبيل المثال) في قوله : قدّمه (أي الحذف) على سائر الأحوال لكونه عبارة عن عَدَم الإتيان به، وعدمُ الحادثِ سابقٌ على وجوده[1]. فالحذف من حيث مفهومه اللّغوي يعني الإسقاط[2]، وهذا يُشعِر بأنّه العدمُ بعد الإتيان، لذلك فالمقصود بالحذف هو المفهوم الاصطلاحيّ: وهو عدمُ الإتيان بالمسند إليه .

وقد انتبه الشرّاح إلى أنّ ظاهرة الحذف بوصفها حالا من أحوال المسند إليه، إنّما تتعلّق أساسا بالمبتدأ لا بالفاعل (لأنّ الفاعل مُستَكِنٌ في الفعل كما يقول النّحاة).

- المنوال النحوي و المنوال البلاغيّ

يشير بوهاس وجماعته إلى التناقض القائم بين المنوالين النحويّ والبلاغيّ في تحليل الملفوظات. يقولون : [...] إنّ المختصّين في علم المعاني، قد طوّروا منوالا للتحليل الشكلي للملفوظات، تُناقِضُ بساطته

(1) شروح التلخيص ، ج. 1، شرح التفتازاني ، ص. 273

(2) شروح التلخيص ، ج. 1، حاشية الدّسوقي ، ص. 273

ورشاقته تعقيد التحليل التقليدي للنّحاة واعتباطيّته أحيانا"[1] لا شكّ أنّ هذا الوصف لتحليل النحاة يتناقض وموقفَ الأستاذ محمد صلاح الدين الشريف، فما سمّاه بوهاس وجماعته "اعتباطيّة التحليل أحيانا" قد يُقصد منه ما يسمّى "تمحُّل النّحاة" وقد بيّن الأستاذ الشريف أنّ اعتماد النّحاة أشكالا نحويّة نادرة ومعقّدة أحيانا إنّما هو "اختيار ذو قيمة منهجيّة، إذا كان القصدُ منه مثلا اختيار قدرة النظريّة على التكهّن بالظواهر قبل ملاحظتها ووضعها"، ويستنتج الأستاذ الشريف قائلا : "فليست الجملة [...] تأديةً عفويّةً لمعنى [...]، بل تأديةٌ مبحوث عنها ومقنّنة بتمشٍّ منهجيّ واضح مُسيَّر بنظريّة نحويّة ذات أبعاد تطبيقيّة في معالجة النّصوص الأدبيّة بحثا عن معناها، و النّصوص الشّرعيّة احترازا من الخطإ في فهم أحكامها"[2].

وكيلا يكون النقد المتّجه إلى موقف بوهاس وجماعته اتّهاما للنّوايا أو رجمًا بالغيب، نعرض تصوّرهم لتميّز التحليل البيانيّ للمشتغلين بعلم المعاني عن التحليل النحوي، يقولون : "هذا المنوال الذي نكتشف عناصره الأساسية عند الجرجاني ، يقوم على بعض المفاصل الوظيفية الأساسية التي يمكن تلخيصها كما يلي :

1- كلّ ملفوظ بسيط يتكوّن من علاقة إسنادية بين مسند إليه ومُسند

(1) G. Bohas et al. : L'analyse grammaticale dans la tradition arabe classique , in. Sylvain Aurous : Histoire des idées linguistiques , Tome 1, Pierrc Mardage éditeur, Liège, Bruxellcs, 1989, p.268

(2) محمّد صلاح الدين الشريف: تطابق اللّفظ و المعنى بتوجيه النّص إلى ما يدلّ على المتكلّم، حوليات الجامعة التونسيّة، عدد 43 ، 1999 ، ص. 40

2- في كلّ ملفوظ، ما خرج عن المسند إليه والمسند، فهو قيد يتسلّط على المسند عليه أو على المسند أو على العلاقة الإسنادية . ويحمل هذا القيد حصرًا للّفظ الذي يتعلّق به.

3- عمليّة التقييد يمكن تكرارها، أي إنّ قيدًا يُمكن أن يُسلّط على قيد آخر؛

4- كلّ ملفوظ معقّد يُحلّل إلى إسناد بسيط واحد تتعلّق به عمليّة تقييد واحدة أو أكثر، وتكون للعملية تلك بنية إسناديّة هي الأخرى. وكذلك عمليّات التخصيص للمركّب الاسميّ (التعريف، النعوت، الإضافة، البدل، إلخ...)، هي قيود تتسلّط على المسند إليه أو على اسم آخر. وبالمثل فإنّ المفاعيل بأنواعها، هي عمليّة قيد على المسند. أخيرًا فإنّ ملفوظا معقّدًا كالشرط مثلا، يُحلّل إلى جواب الشرط [إسناد بسيط] يتعلّق به الشرط [قيدٌ إسناديّ]

هذا المنوال لتحليل الملفوظات القائم على الثنائية : الإسناد و القيود، ليس التمييز الرّواقيّ بين المحتوى القضوي والأحوال [الأنماط / الكيفيّات] ـ كما لا يخفى ـ وهو التمييز الذي استعادته اليومَ بعضُ المدارس اللّسانية . ومع ذلك، فلا شيء يسمح، في الحالة الرّاهنة للمعارف، باعتبار هذا التوازي، ضربًا من الاقتراض [الاقتباس].

ومهما يكن من أمر، فإنّ هذه المقاربة الوظيفية لبنية الملفوظات تسمح في الواقع بتحاليل ابسط وأكثر إقناعا شكلا ومضمونا من ثقل الآلة المنطقيّة النحويّة التي آل إلى استعمالها النّحاة العرب المتأخرون"[1].

(1) G. Bohas et al. Op. cit. p.- p. 268 – 269
(الترجمة العربية لنا وما ورد بين معقّفين هو اقتراح آخر أو توضيح وشرح)

قد يكون الموقف الذي ننقله عن بوهاس (وغيره) مغريا بعض الشيء بما أنّه يُنصف البيانيين المشتغلين بعلم المعاني ويبرز مواطن الإضافة الحقّة في المنوال الذي اتّخذوه لهم. غير أنّ هذا الموقف سرعان ما يفقد بريقه إن نحن واجهناه بنقد يتساءل سؤالا إنكاريًا عن قيام موقف بوهاس على التفريق التقابليّ بين المنوالين النحوي والبلاغي، والحال أنّ البلاغيين أنفسهم يتحدّثون عن التداخل بين العِلْمين، بل أكثر من ذلك : أليس الجرجاني نحويًا قبل أن يكون بيانيًا ؟ ثمّ إنّ ما وُصف به منهج النّحاة من سيطرة الآلة المنطقية النحوية الثقيلة عليه، ينسحب ـ كما هو شائع ـ على منهج السّكاكي في تقنينه البلاغي وقد سار على هديه البلاغيون المتأخّرون .

ولعلّ هشاشة هذا الطرح قد جعلت أصحابه يقلّلون من شأن ما ادّعوه قارئين ما توهّموه من انزياح المنهج البلاغيّ قراءة تاريخية تُنسّب الأمر وتعيد الدرّ إلى مكمنه، إذ يستدرك بوهاس ومَن معه قائلين : ومع ذلك ينبغي أن نُشير إلى أنّ هذين المنواليْن لم يدخلا في صراع في الثقافة العربية : رغم أنّ لعِلم المعاني نزعة الحلول محلّ النحو، بالقوّة [لا بالفعل] (وبعض الصفحات [في دلائل الإعجاز] للجرجاني تُلمح إلى ذلك تلميحًا)، فلكَوْنها وُلدت متأخّرة جدّا، فإنّها لم تكن لتتمكّن اجتماعيا من تهديد مكانة هذا الفنّ [النحو] في الصرح الثقافي [العربيّ]"[1].

(1) Op. cit. p. 270

- الثالوث : النحو والبلاغة والتداولية

إنّ قول فان دايك[1] في كتابه "النصّ والسّياق" في الصفحة الثامنة عشرة: "وكان ينبغي أن نخصّص أيضا كيف أنّ التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطقية " إنّما يذكّرنا بقول أورده جار الله الزّمخشري صاحب الكشّاف " إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى"[2]. والفرق بين القولين أنّ الإشارة التي جاء بها دايك تحيل على العلاقة الجدلية عموما بين المستوى الشكلي والمستوى الدلالي، في حين تحيل ملاحظة الزمخشري على ظاهرة تختصّ بها العربية (وربّما اللّغات الاشتقاقية الأخرى كذلك) وتتعلّق بحمل الجذر معنى أصليًا يظلّ محفوظا في كلّ الصيغ التي يوضع فيها، وتنضاف إلى المعنى الأصلي معان صيغية تختلف باختلاف الصيغة. فملاحظة الزمخشري مبنية على استقراء للّغة العربية . أمّا إشارة فان دايك فعامّة تتّصل بإثبات قرابة / علاقة بين البنية الصرفية الشكلية والبنية الدلالية المعنوية.

يشير فان دايك إلى أنّ المستويين الشكلي (الصوري) و الدلالي لا يكفيان لتحديد بنية العبارة، بل من الضروري إتمام ذلك بمستوى ثالث هو مستوى فعل الكلام . ومن ثمّة تتميّز ثلاثة مستويات :

1- المستوى الصرفي التركيبي [يعتني بصورة العبارة]
2- المستوى الدلالي [يهتمّ بمعنى العبارة]
3- المستوى التداولي [يتعلّق بوظيفة العبارة]

(1) فان دايك : النصّ و السّياق ، ترجمة عبد القادر قنيني ، الدار البيضاء إفريقيا الشّرق 2000

(2) جار الله الزمخشري: الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ط.1، دار الفكر، 1977،ج 1 ص.41

غير أنّ فان دايك يمتنع عن إعطاء حلّ لإشكالية العلاقة بين النحو والتداولية ، سواء أقامت تلك الصلة على الاستقلالية المحفوظة لكلّ مستوى أم نشأت عن اندراج أحدهما في الآخر. وغير بعيد يلوح موقف هرمان بارّيه وإن كان تناوله للمسألة يفحص أكثر من دايك الصلة بين المستويين، ولكنّه يقول بوجود حدود غامضة / غير مستقرّة بينهما[1].

ويشير دايك في أحد هوامش الفصل الأوّل إلى مسألة تبدو لنا هامّة، تتعلّق بالصلة القائمة بين النحو والبلاغة ، ذلك أنّه يقول : إنّ صياغة القواعد التداولية من علم النحو تعني أنّ مثل هذا النحو ينبغي أن يفسّر ليس فقط القدرة على تركيب العبارات "الصحيحة" بل القدرة على استخدام مثل هذه العبارات في بعض المواقف التواصليّة استخداما مطابقا وتُسمّى القدرة الأخيرة "الكفاءة التواصليّة"[2] يبدو دايك في هذه الإشارة لم يخرج عن إعطاء دور بلاغي للنحو ، فانتفاء العبارات المناسبة للمقام يدخل في إطار اهتمام البلاغي لا النّحوي فيما نقدّر إذ مراعاة مقتضى الحال ومناسبة المقال للمقام ممّا يدخل في أدبيات علم المعاني .

وهذا الاتجاه نرى بارّيه يسمّيه إكساب النحو صبغة بلاغية (Rhétorisation de la grammaire) على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الأمر لا يتعلّق بتوسّع إمبريالى لأحد المستويين على حساب الآخر، ولكن

(1) يقول هرمان بارّيه: "إنّ الحدود بين النحو والبلاغة ليست مستقرّة، لا سيّما وأنّ معيار التمييز بين المنظورين ليست الاصطلاحية (conventionnalité)، بالمعنى الكلاسيكي للعبارة. فكلّما كانت إجراءات اكتشاف التداوليّة معقّدة وناقدة، استرجعنا النحو في دائرة البلاغة وابتعدنا عن ظواهر ليست اصطلاحية إلاّ لسانيّاً".

Herman Parret : Prolégomènes à la théorie de l'énonciation : de Husserl à la pragmatique, Peterlang, Berne ,1987, p .217

(2) فان دايك، النص والسياق، ص32، الهامش4.

نفهم المسألة على النحو الذي ذهب إليه فرنسوا راستيي (François Rastier) إذ عدّ التداولية بديلا للبلاغة الكلاسيكية[1] حيث تشتغل بأدواتها وعلى ميدانها ومن ذلك فكسّر الحواجز بين النحو والبلاغة يعني من جهة أخرى إكساب النحو مسحة تداولية (Pragmatisation)) على رأي التداولية المدمجة ويبدو أنّ فان دايك يتراوح في موقفه من النحو بين النحو "الضيّق" المنحصر فقط في علم التراكيب، وبين النحو بمعناه الواسع الذي يندرج فيه المكوّن التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية وكذلك علم السيمانطيقا الكلي"[2] ثمّ يقرّر أن يختار النّحو بمعناه الواسع ، معلّلا اختياره هذا بأنّه يمكّنه من تعليل عدد كبير من ضروب التّعميم (في كلّ من الجمل و الخطاب) في حدود الإطار النّحوي نفسه"[3].

(1) يقول فرانسوا راستيي: "[...] كما حاولت التداولية - وهي فرع آخر من فلسفة الدلالة - ان تضع في الاعتبار البنى النّصيّة عبر بحوثها في الحجاج وعبر تحليل المُحادثات وتبقى روابطها باللسانيات غير واضحة وفي الواقع - وكما بيّنّا ذلك في غير هذا الموضع - فإنّ التداوليّة قد عوّضت البلاغة في جانب [من الجوانب]، بعد انفجار الثالوث trivium [النحو / البلاغة / الجدل] لذلك فهي تتخذ من التخاطب موضوعا لها بدلا من النصّ في حدّ ذاته".

François Rastier : Sens et textualité, Hachette sup. paris, 1989, p 6

(الترجمة لنا، التسطير من عندنا، ما ورد بين معقّفين من إضافتنا)

(2) فان دايك، النص والسياق، ص29.

(3) نفسه، ص29.

تصدير: واعلم أنّ هذين القسمين من الكناية والتعريض قد وردا في غير اللغة العربية ووجدتهما كثيرا في اللغة السريانية، فإنّ الإنجيل الذي بين أيدي النصارى قد أتى منهما بالكثير.

- ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر

اللغة هي المملكة التي يتخاصم على امتلاك أبوابها الباحث اللسانيّ وعالِم الأنثروبولوجيا والفيلسوف والمنطقيّ والبلاغيّ والفقيه اللغويّ والنحويّ وغيرهم، ولكنها تتأبّى عليهم جميعا فلا يتيسّر للفذّ منهم إلاّ المسك ببعض مفاتيحها وتظلّ سائر أبوبها مرتجة حتى يلجها مَن اقتبس مِن وهجها وعنفوانها نارا تضيء عتمات الفكر. فليس كاللغة مُخبرا عن الفكر البشريّ وإن التوت سبل التعالق بين اللغة والفكر واعتاصت مسالك التواصل بينهما ولكن الرباط بينهما مقدّس[1]. فتتراوح اللغة بين إن تكون محض كشف حساب لما يقع في الفكر من عمليات ذهنية، بما هي مرآة صادقة تعكس ما يقع فيه من اشتغالات فكرية، وبين إن تكون أداة عاجزة عن التعبير عمّا يفيض به الفكر من شواغل واهتمامات فهي تمسخ الفكر وتمرّره عبر مصفاتها الجاهلة التي تمرّر المدجّن المُقوْلب وترفض الأصيل المختلف.

فهذه التحديدات المصطنعة المتهافتة للغة عاجزة عن إن تحيط بكنهها في المطلق لذلك لا فكاك من مقاربة اللغة مقاربات منهجية واعية؛

(1) بيّنّ أنّنا لا نُساير سذاجة القول بانعكاس اللغة في الفكر آليا وقصر العلاقة بينهما على اعتبار أنّ اللغة تعبير عن الفكر وترجمة لما يجري فيه (د.السيّد احمد خليل: دراسات في القرآن، بيروت، دار النهضة العربية، 1969، ص50).

إذ على اللسانيّ أن يحدّد مفهومه للغة دون أن يطلب من الفيلسوف أو عالِم الأنثروبولوجيا مثلا أن ينقادا لتصوّره هو لها، فهي ملك مشاع للعلوم الإنسانية خاصّةً، فهي كالقارّة المجهولة يعمّرها من العلوم ما استقام له فيها منهج صارم واضح المعالم يبني معها علاقة بيّنة محدّدة.

تبقى المقاربة الفلسفية ناشزا لأنها لا تنصاع إلاّ لقوانين العقل وتأبى أن تنضبط انضباط العلوم فتكون مستويات التناول الفلسفيّ للغة متباعدة وربما متناقضة: فالأنساق الفلسفية منذ أفلاطون لم تنفكّ تبني مع اللغة علاقات وتهدم أخرى.

غير أنّ ما نشير إليه هو أنّ المقاربات المختلفة للغة منها العامّة التي تتعلّق بماهية اللغة ووظيفتها لا تهمّنا في هذا السياق، بل نُعنى هنا بمقاربات جزئية تتعلق بمباحث في اللغة تتعاورها البلاغة والمنطق والفلسفة. فالأمر يتعلّق بتحليل التشبيه باعتباره وسيلة لغوية تعبّر من زاوية البلاغة عن معنى زائد عن ذلك التقرير. وسنبيّن أنّ الزيادة هنا ليست لها قيمة خارج المنظومة الثقافية بَلْهَ البلاغية.

واخترنا أن نعتمد مرجعيتيْن أثيرتين إحداهما عربية قديمة ولكنها كثيرا ما تعود لجِدّة آرائها وطرافتها ونقصد عبد القاهر الجرجانيّ (ت.471هـ)، والأخرى غربية إليها- مع غيرها- يعود فضل إنشاء التداولية[pragmatique] التي شكّلت منعطفا حاسما في الدراسات اللسانية كما مثلت مسلكا حيويا بالنسبة إلى المباحث الدلالية، ونقصد بهذه المرجعية جون لانغشو أوستين John Langshaw Austin (ت. 1961م) فكيف تناول الرجلان التشبيه كل من زاوية نظره؟

وهل من ترابط بين طبيعة الإجراءين الفلسفي و البلاغي للعبارة التشبيهية؟ وهل من قوانين جامعة تشكل الحبل السري بين اللغة (التعبير) والفكر (التنظير)؟

وقبل ذلك كله نسأل: كيف قارب أوستين التشبيه فلسفيا بطريقة تطبيقية؟

يرى أوستين Austin أن التركيب (يشبه س) يحتاج مع ذلك إلى معالجة خاصة [رغم العلاقات الدلالية الرابطة بين الجمل ((يشبه س)) و((له نفس مظهر س)) و((كان س، كان فعل تام))] ذلك أن دوره يتمثل في أنه يفيد الانطباع العام الذي تم عن طريق شيء ما، وعلى الرغم من أن هذا التركيب يقترب كثيرا من التركيب ((يظهر أنه)) (هذا يشبه، ويظهر أنه، بحث جاد)، فإنه كثيرا ما يرد أنه لا يفعل ذلك. اي أن الانطباع العام يمكن أن يؤخذ باعتباره أمارة، وكثيرا ما لا يكون ذلك. فالجملة 'الأيام الثلاثة الموالية تشبه كابوسا طويلاً' لا تعني أنه يظهر أنها كابوس حقيقي ولا تعني كذلك أن أميل إلى التفكير أنها كانت (كان فعل تام) كذلك. فكل ما تدل عليه العبارة هو أنها تعني أمرا ما، هو أن هذه الأيام الثلاثة تشبه كابوسا. وفي سياق مماثل، يندر أن نفاضل بين 'يظهر أنه' و'كان فعل تام'[1].

فأوستين تناول التشبيه من حيث طاقته التخييلية لا الإحالية، فهو أداة لا تفيد التطابق الواقعي بين المشبه والمشبه به كما لا تدعو إلى تمثل ذلك التطابق أو الإقرار به، فالعقد البلاغي بين مستعملي أسلوب التشبيه الذي يقوله والذي يتقبله، ينأى عن إحداث شبهة أن يكون القول

(1) J.L.Austin: Le langage de la perception, traduit par P.Gochet, Librairie Armant Colin, Paris, 1971, p.61.

حقيقيا، بل كل من الباثّ والمتقبل شاعر بوظيفة التشبيه التقريبية فاعتماد هذا المشبه به (كابوس طويل' في جملة أوستين) بالذات يوحي بما قصد إليه المتكلم من إثبات الانزعاج وانعدام الراحة مما هو مشترك بين المشبه والمشبه به والعلم بهذه الدلالة المقصودة هو مشترك- أو يفترض أن يكون كذلك في السياقات العادية- بين المتكلم والمتقبل.

والحجة التي تكمن خلف عدم القول بالتطابق بين المشبه به، فضلا عن ذلك العقد البلاغي بين الباثّ والمتقبل وعن اندراجهما في سنة ثقافية تحكم عليهما بعدم التسوية بين عنصري التشبيه، تتمثل في اختلاف انتماء المشبه والمشبه به فالأول ينتمي إلى الظروف الزمانية (ثلاثة أيام) والثاني ينتمي إلى الوقائع النفسية (كابوس)، فماهية كل منهما للأخرى لذلك لا يمكن الجمع بينهما على سبيل التطابق أو التماهي.

كما أن أداة التشبيه (تشبيه) تسير في المسار نفسه من حيث إثبات التقريب والتمثيل ونفي المطابقة والواقعية العينية.

فهذا التحليل الذي عمدنا إليه، وإن احتج لرأي أوستين، فإن السياق الذي خاض فيه أوستين أمر التفريق بين تلك الأقوال الثلاثة (يشبه س' و له نفس مظهر س' و كان س' وكان تام) لم يكن يعير المقاربة البلاغية أي أهمية بل هو مبحث فلسفي لغوي ورد في سياق الفصل الرابع 'حقل المظهر الدلالي' (ص 55 وما بعدها)، يتبين فيه أوستين أن أفعالاً من قبيل (يشبه، يظهر أنه، أظن أنه) ليست متماثلة وإن جرى استعمالها على انها كذلك عند آير Ayer وأغلب الفلاسفة الذين يتنقلون بين تلك العبارات بحرية والحال أن أوستين يفرق بينها ويعرض

'حشدا من السياقات والتراكيب ليبرهن على ذلك[1]. فاوستين لا يعنى في هذا المجال سوى بتدقيق 'الفروق التي غالبا ما يهملها الفلاسفة[2] فنظرته إلى التشبيه لم تكن مطولة ولا لتمييز ذات التشبيه بل لعزل فعل التشبيه عن سائر الأفعال المجاورة له في المعنى، فالمقاربة البلاغية مستبعدة عن الخطاب الأوستيني على كل حال.

ولعل سببا آخر غير مباشر وثانويا يجعل أوستين يعرض عن الاهتمام بالتشبيه بلاغيا، يتمثل في أن الأمثلة التي يعتمدها هي كلها مصنوعة أو محيلة على الواقع العادي للغة، فهو لا يتخذ أمثلة أدبية ولا نماذج فنية من الكلام مختبرا عليه يشتغل، بل إنه قد انصرف عن طبقة الكلام الفني ليعنى أوستين إما بجمل عادية لا مسحة جمالية فيها[3] أو باستعمالات فلسفية جافّة درج عليها الفلاسفة فاضحت كالمسكوت عنها في خطاباتهم بل يعرض في هامش ص56 لمقارنة عبارات: 'حقا'، 'يجب أن'، 'واجب'، 'إلزام' أخلاقي) .

وبذلك فاستبعاد المعطى البلاغي ضروري ليستقيم المنحى الذي توخاه أوستين في إثبات مجمل دعاويه حول عدة عبارات وتراكيب وألفاظ بدت له تستحق التدقيق سواء كان مجال الخطابات اليومية العادية أو الخطابات الفلسفية 'الراقية'.

والحال أن أوستين يحمل بشدة على هذا التفريق الاعتباطي بين رجل الشارع و الفيلسوف ويخلص إلى أن 'عدم الاتفاق بين الفلاسفة

(1) Ibid,p.56

(2) Ibidem

(3) وهو أمر سنعلّق عليه في ما يلي من العمل.

ورجل الشارع [في خصوص موضوع إيهام الأشياء المادية] ليس سوى اختلاف في الدرجة'[1].

فاوستين يتناول مبحث الإيهام بين قطبين: اللغة والفلسفة صارفا النظر عن الفن (الاستعمال الفنّيّ للغة، فالإيهام في هذه الحالة ذو وظيفة جمالية إنشائية) لذلك نراه يضرب صفحا عن انحراف الكلام صوب المجاز والاستعارة، فهو يقول في معرض تعليقه على استعمال كلمة 'مباشرة' في قولنا عن الفلاسفة إن غالبيتهم غير مستعدة أن تقرّ بمبدإ أنّ الأشياء كريشات الحبر أو السجائر هي محسوسة مباشرة'.

ما يلي: لنا هنا في الواقع الحالة النموذجية لكلمة لها بعد استعمال مخصوص، كلمة توسع معناها شيئا فشيئا دون احتياط ولا تعريف ولا حد، حتى صار في البداية [ذا دلالة] استعارية مبهمة حتى فقد في النهاية دلالته'.

وينتهي أوستين إلى القول: 'لا يمكن أن نسيء استعمال اللغة العادية دون أن ندفع الحساب'.

ويشير في الهامش إلى خطورة هذه المسألة وهو يسوق مثال كلمة 'علامة' يقول 'فكروا في الصعوبات الناشئة عن التوسّع اللاواعي لكلمة 'علامة، توسع يمكن أن يؤدي- في الظاهر- إلى نتيجة أنه لما يكون الجبن تحت ناظرينا، فإننا نرى علامات الجبن'[2].

(1) Ibid,p.31

(2) Ibid,p-p.35-36

فكأننا نلمس في أوستين غيرة الفيلولوجي على اللغة[1]، ولكنها غيرة حكيمة لم تؤد به إلى التجديف في نهر تصحيح الأغلاط اللغوية الشائعة عند الفلاسفة في استعمالاتهم التعبيرية، فهذا يسقط العمل في شأن لغوي شكلي صرف يراعي القواعد والقوانين اللغوية فقط، ولكنه ترقى صعدا في تناول مسالة الإيهام مساويا بين الإيهام اللغوي الناجم عن سوء استعمال اللغة (عند اعتماد مفرداتها بطريقة غير دقيقة) والإيهام البصري الناتج عن الخدع البصرية كما في رؤيتنا عصا مغموسة في الماء إلى النصف، فالنصف المغمور نراه كأنه مطوي ولكنه طي غير الذي يكون عليه الحال وقع الطي خارج سطح الماء؛ فكأن للماء منطقه الذي يجعلنا نقر بالإيهام الذي نراه فيها ولكننا لا نطلب لها تفسيرا بل تأويلا "فالأحلام هي الأحلام"[2]. ولكي لا نسقط فيما خشي أوستين منه وهو التطابق، فإن الفرق الذي نراه بين التفسير والتأويل كما أشار إلى ذلك أبو هلال العسكري إذ يقول: "الفرق بين التفسير والتأويل هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة والتأويل الإخبار بمعنى الكلام" كما يورد تعاريف أخرى منها "التفسير أفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل و التأويل

(1) هذا الاستنتاج يلتقي مع ما يقوله بول ريكور عن أوستين من أنه كان متعمّقا بالعلوم الكلاسيكية وأحسن اطّلاعا على الإغريقية واللاتينية أكثر ممّا كان متعمّقا بالرياضيات والعلوم الطبيعية، وقد أورثه ذلك التزاما بالدقّة والأمانة في فقه اللغة" عن مقال بول ريكور"فلسفة اللغة" بدائرة المعارف الكونية الفرنسيةEncyclopaedia Universalis ترجمة محمد عليّ مقلّد، مجلة العرب والفكر العالميّ، العدد8، خريف1989، ص17

(2) Austin:Le langage de la perception,p.48

الإخبار بغرض التكلم بكلام وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازا أو حقيقة"[1].

ومحصل الأمر عند أوستين أن الإيهام واقع في اللغة عند سوء استخدامها ولا يبرئ الفلاسفة من سوء الاستخدام هذا فبين ألفاظا تستوي عندهم- أو عند بعضهم على وجه التحقيق- والحال أنها غير متماثلة. كما أن الإيهام يقع بالنسبة إلى المدركات الحسية فحلل أوستين في هذا السياق أمثلة العصا التي جزء منها مغمور الماء فإذا هو كأنه مطوي، كما حلل صور المرآة وكذا فعل مع الشراب...

والذي يهمنا من تناول اوستين لهذه الوقائع اللغوية والنفسية و العينية والحسية، هو الشق اللغوي منها.

فالتناول الأوستيني لتلك العبارات المتجاورة عنده -هذا ما نفهمه ضمنيا- والمتماثلة عند غيره من قبيل "يشبه س" و "له نفس مظهر س" و "كان س" [والملاحظ أنّ "كان" هنا فعل تام] ورد في سياق البرهنة على ما سماه "حجّة الإيهام" ولكننا نقتطعه من سياقه ذلك لنفحص وجه الإفادة اللسانيّ من هذا الإلمام الأوستيني بهذه المسائل. فأوستين يقرّ وجود سمات مشتركة بين تلك التعابير الثلاثة ولولا ذلك لما تمت المقارنة بينها أصلا ولكنّ وجه الإشكال يمكن في أنّ المرجع غائب في تمييز هذه الوحدات الكلامية بعضها عن بعض رغم تعالق بعض مثلا فاشتراك الماء والبنزين، مثلا في سمة الشفافية لا يؤدي بنا إلى القول بتماثلهما

(1) أبو هلال العسكري"[ت.400هـ]: الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربيّ في دار الآفاق الجديدة،ط.6، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1983،ص48

فملاحظة هذا المظهر المشترك هو تقرير بصري لا يمكن أن يصل بنا إلى الخلط أو الالتباس بينهما.

ولكن ذلك مُستقل عن الإضافية الخاصة بطريقة التعبير(élocution) فالكلمات نفسها لا تستتبع شيئا، لا في هذا المعنى ولا في ذاك[1] والذي أوقع الالتباس بين تلك التعابير الثلاثة (يشبه سٌ و له نفس مظهر سْ و كان سْ وكان تام) هو أنها لا تحمل شحنة لا قولية هي ضرورية للتمييز بينها، فهذه العبارات تقع على خط تعبيري واحد، نستشعر أنها غير متطابقة لكن لا يمكننا الوقوع على دقائق الفويرقات بينها؛ ولو كانت متراتبة كما هو الحال مع جمل التشبيه عند عبد القادر الجرجاني لكان حدس الوقوع على الفروق[2] اقوى. إذ أن الجرجاني يتكلم مستحضرا البلاغة، بل هو داخل سياقها المعرفي في حين يقف أوستين –راغبا في ذلك لا شك– في عراء التأمل الفلسفي المجرد دون توسّل بإواليات التحليل البلاغيّ.

فتلك العبارات ثلاثتها تقع من السلّم اللغوي على درجة واحدة توحّد بينها ولكن مواضع قدمي كل عبارة مختلفة عن الأخرى، فهي ذات شحنات معنوية ذات خانات متقايسة وإنّ ما يفرق بينها أنها لا يمكن أن تكون متطابقة، ذلك أنّنا نصادر على أن بينها صلات معنوية وثيقة لذلك حتى تظل المصادرة يقينية علينا أن نقر أنها مختلفة، فلكي يكون الاتصال اتصالا بين شيئين يجب أن يكون الشيئان مفترقين وإلاّ لما عددنا ذلك

(1) Austin:Le langage de la perception,p.62

(2) نُنبّه إلى أنّنا نستعمل مصطلح الفروق بالمعنى الذي ذهب إليه أبو هلال العسكريّ في كتابه الفروق في اللغة، لا على المعنى الذي استعمله فيه عبدُ القاهر الجرجانيّ في دلائل الإعجاز.

اتّصالا؛ إلا على سبيل التجوز و الاتساع وهذا سبيل الغى أوستين النظر فيه لأنه يهتم باللغة العادية.

ولمّا كان عبد القاهر الجرجاني في حِلٍّ من هذا القيد المعرفي الذي اشترطه أوستين على نفسه، ولمّا كان يتحدّث من داخل البلاغة، فقد أمكنه أن يعقد العلاقات التراتبية بين أمثلة التشبيه التي درسها فهو يقول: "واعلم أن ليس شيء أبين وأوضح وأحرى أن يكشف الشبهة عن متأمّله في صحّة ما قلناه من التشبيه فإنك تقول: زيد كالأسد، أو شبيه بالأسد.فيكون تشبيها أيضا. إلاّ أنّك ترى بينه و بين الأول بونا بعيدا لأنّك ترى له صورة خاصة وتجدك قد فخّمت المعنى وزدت فيه بأن أفدت أنّه من الشجاعة وشدة البطش أنّ قلبه لا يخامره الذعر ولا يدخله الروْع، بحيث يتوهّم أنّه الأسد بعينه. ثم تقول لئن لقيته ليلقينّك منه الأسد، فتجده قد أفاد هذه المبالغة ولكن في صورة أحسن وصفة أخصّ وذلك أنّك تجعله في كانْ يتوهم أنّه أسد وتجعله ها هنا يرى منه الأسد على القطع، فيخرج الأمر على حد التوهّم إلى حد اليقين"[1].

المتكلم في نص الجرجاني لا يروم بث حقيقة علمية ولكنه يريد الإقناع بوهم فكان كلامه كلما كان إلى الحقيقة أقرب كان أبعد عن الإقناع لأنه لا يملك حجة عقلية، فكلما تصاعد من الحقيقة إلى المجاز ومن الصدق إلى الكذب ومن التوسط إلى المبالغة، تكاثرت أسهم الإقناع والإفحام[2]. فكون الشخص إنسانا وأسدا (بمعنى السّبُع) غير مطابق لحالة الأشياء لذلك يعمد القائل إلى المغالطة باعتماد آليات التشبيه و

(1) عبد القاهر الجرجانيّ[ت.471هـ]: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق و فهرسة د.محمد التنجي، ط1، بيروت، دار الكتاب العربيّ، 1995، ص312

(2) يقول الجرجانيّ: المجاز يكون أبدا أبلغ من الحقيقة المرجع السابق، ص313

الاستعارة لجعله هو إيّاه، فاشتغال اللغة على نحو استعاريّ ينفي عن الكلمات دلالتها التصريحية ويُكسبها دلالات حافّة سياقية فالأسد يصير غيرَ السَّبُع بل هو الإنسان بلغ من الشجاعة ذروتها ومن البأس أقصاه. فهذا التوسّع في المعنى تحكمه ضوابط لغوية و تداولية لتتعيّن الدلالة من ورائه، والسياق هو الذي يستبقي الدلالة الملائمة ويستبعد تلك التي لا تناسب المقام.

لكن ما هي معايير التراتبية في تصنيف التشبيهات والاستعارات ولماذا كانت هذه أبلغ من تلك؟

لما كان التشبيه البليغ (وهو الذي حذف منه أداة التشبيه ووجه الشبه) هو افضل أنواع التشبيه، فإنّ الاستعارة هي الأخرى أضل من جميع التشبيهات لأنها تقوم على حذف المشبه (=المستعار له)، فالقاعدة العامة أن البلاغة هي الإيجاز دون إخلال، فكانت الاستعارة وهي إلى عدم ذكر أداة التشبيه ووجه الشبه فيها، قد استغنت عن ذكر المشبه، فهي أكثر المجازات اللغوية اقتصادا وأعلاها درجة في سلّم البلاغة؛ فهي أوغل في المجاز و أنأى عن الحقيقة.

ثم إنّ بلاغة التشبيه البليغ أمكنُ من بلاغة التشبيه التامّ في استغنائه عن التصريح بالتلميح، فهو أوجز لفظا وأغزر معنى، وبلاغة الاستعارة من جنس ذلك وإن كانت أرقى درجة، وفضل هذه الدرجة يتمثل في تجاوز الإسناد الصريح (زيد أسد) إلى إسناد مُضمر (جاء أسد). ففي التشبيه البليغ يحتاج المتقبل إلى إثبات من القائل بأن زيدا أسد، في حين يسلّم المتقبل، في الاستعارة، بأنّ زيدا أسد بل هو يعتبر ذلك من

محصول الحاصل لذلك فالترجيح في الاستعارة قاطعٌ باتٌّ وهو بحاجة إلى تزكية القائل.

ولكن ما الذي يضمن ألاّ يذهب في ظنّ المتقبّل أنّ الأسد سَبُعٌ؟

فهنا لا يمكن الحديث عن البلاغة دون أن يحصل حدّ أدنى من الثقافة أو الكفاءة التداولية إذ شاع في السياق البلاغي العربي تشبيه الشجاع بالأسد وجمالَ العيون بعيون المها والقدِّ بالبان واللمعانَ بالدينار والسواد بالليل... وغير ذلك مما يعد من الموروث المتفق عليه بحيث لا ينكره إلا مكابر ولا يجحده إلا جاهل. وهذه القيم الجمالية التي يعبر عنها على هذه الشاكلة في اللسان العربي تجد لها تعبيرات مختلفة في سائر الألسنة. وهذه التعبيرات كل في لسانه هي رصيد مشترك – ضمني– بين متكلّمي ذلك اللسان؛ يضمن تواصله واستمراره وجود المدوّنة الأدبية التي تحمل اللغة الصافية المعيارية التي تجسد تلك النماذج الكلية التي يستعيدها الشعراء وكتاب النثر الفني أو يطورونها وتتحول تلك المستنسخات الشكلية تبعا للذوق الأدبي العام ولكيفية تلقي مستعملي تلك اللغة لها ولدرجة استيعابهم إياها.

فالوسائل البلاغية تشتغل وفق تراتبية تنتظمها والذي جعلها على تلك الشاكلة هو القصد الذي تعمد إلى إحداثه في المتقبل، فكلما كان استحصال المعنى أوفر وإثباته أيقن، كانت الوسيلة البلاغية أرفع مرتبة، فالوسائل البلاغية (نقصد هنا التشابيه والاستعارات على وجه التدقيق) تقاس بدرجة التأثير الذي تحدثه في نفس المتقبل وهو تأثير غير نفسي زئبقي لا ينصاع لمعيار، بل هو ينضبط بقوانين اللغة ففضل الاستعارة على سائر التشابيه بين من حيث الحذف والإيجاز والاقتصاد

وكذلك من حيث التمكن من الإسناد مع تغييب أحد عنصريه. فالنحو محكم في البلاغة ينطق عن تساوقها معه وإن اختصّ بالتعبير وامتازت هي بالتصوير فإنّ الدلالة تجمع بينها على صعيد واحد وفي سلك ناظم فريد.

فإذا كان اشتغال الجرجاني على اللغة جاء من النحو والبلاغة والمنطق، فإن أوستين اشتغل على اللغة منطقا وفلسفة مستبعدا غير ذلك.

فمقاربة أوستين واقعة على منطق اللغة بمنأى عن منطق الأحلام (وهو مجال من مجالات علم النفس التحليلي) ومنطق البلاغة (وهو من اختصاص البلاغيين) فاقتصر تحليله اللغوي على أمثلة عادية واقعية تنتمي للواقع المعيش[1] (وقد خصّص أوستين فصلا كاملا هو الفصل السابع لتحليل كلمة 'واقعي' ص 85 وما بعدها) معتبرا إن ما هو من قبيل التعبيرات الحُلُميّة أو الأدبيّة الفنّيّة خارج المدوّنة التي يشتغل عليها.

في حين مدوّنة الجرجاني الأصلية هي النصوص الفنية (الشعر والقرآن) وما اعتماده على أمثلة عاديّة إلاّ تبسيط للأمور ومن باب التوضيح الذي تدعوه النزعة التعليمية لذلك يُردف تلك الأمثلة السهلة المصنوعة للتسهيل والتقريب بشواهد شعرية، فما على القارئ إلا تطبيق ما أوصله إليه الجرجاني من المثال التوضيحي (زيد أسد وزيد الأسد وجاء الأسد)، على الشاهد الشعري الذي يقترحه الجرجاني ليطبّق عليه القارئ ما علّمه إياه نظريا.

وقد ظلّ الجرجاني وفيّا لمدوّنته هذه المعيارية الفنية وظلّ أوستين وفياً هو الآخر لمدوّنته العادية فافترق منهجا التناول عندهما فضلا عن

(1) تقول فرانسواز أرمنغو عن اوستين إنه من الذين جعلوا من اللغة العاديّة حديقة التعيم في تحليلاتهم المرهفة، المقاربة التداولية، ترجمة د.سعيد علّوش، مركز الإنماء القومي (د.ت)، ص8

تكوين الرجلين وغير ذلك ممّا لا نودّ استقصاءه من الفوارق فهي جمّة ولكنّ وجه الطرافة أنّ المقاربتين [في رأيي] متكاملتان، فيمكن تطبيق آراء الجرجاني على النصّ الفنّيّ وتطبيق آراء أوستين على النصّ غير الفنّيّ وبذلك يمسحان معا كلّ النصوص، ومن ثمّة فإنّ الإبقاء على الحدّ الفاصل بين الجنس الفنيّ من القول وغير الفنيّ منه، مفيد من هذه الزاوية وبذلك تتكامل البلاغة والمنطق والفلسفة في الاهتمام بالمحور الأسّ الذي تشترك هذه العلوم الثلاثة في الاعتناء بمختلف إشكالياته وهو محور: اللغة/ الفكر[1]. مع الإشارة إلى أن البلاغة والمنطق عند الجرجاني هما أرسطيتان في حين يمتح أوستين من المنطق الحديث ومن الفلسفة التحليلية وأتباع هذه الفلسفة يحتفون باللغة احتفاءً جعل بحوثهم تبدو أحيانا كأنّها فلسفة لغوية[2].

هذا فضلا عن أنّ أوستين هو صاحب كتاب كيف نصنع بالكلمات أشياء؟ ذي الأهمية الكبيرة فهو يقع في بدايات الدراسة التداولية، ويؤسّس لها.

(1) لا يعني اقتصارنا على هذه العلوم الثلاثة أنّ غيرها من العلوم وخاصّة الإنسانية منها لا تهتمّ بمحور اللغة / الفكر، ولكن إثباتنا لهذه العلوم فقط ناتج عن اعتماد أوستين والجرجانيّ عليها كلّ من جهته في مقاربتهما(مع العلم انّ الجرجانيّ لم يعتمد الفلسفة و أوستين لم يعتمد البلاغة).

(2) F.Chatelet: Philosophie analytique,in Encyclopaedia Universalis

تصدير:

يقول العلامة الشيخ محمد الطاهر بن عاشور: إنّ الغرض الأكبر للقرآن هو إصلاح الأمّة بأسرها، فإصلاح كفّارها بدعوته إلى الإيمان (...) وإصلاح المؤمنين بتقويم أخلاقهم وتثبيتهم على هداهم وإرشادهم إلى طرق النجاح وتزكية نفوسهم ولذلك كانت أغراضه مرتبطة بأحوال المجتمع في مدّة الدعوة. تفسير التحرير والتنوير، ج1، ص81 (أورده عبد الله صولة، الحجاج في القرآن، من خلال أهم مظاهره الأسلوبية، ص44)

مقدمة

نود أن نضع خطة تقديم هذا السفر المهم، على النحو التالي:

1- تعريف موجز بالكتاب وبصاحبه

2- عرض أهم مقولاته وأمّهات أفكاره

3- تعليق على منهجه وخلاصاته واستنتاجاته

ولا يُغني هذا التقديم بأيّ حال من الأحوال عن مراجعة الكتاب وقراءته، خصوصا وأنه يهتم بالبلاغة القرآنية فيبين الإعجاز (مجدّدا) دون أن يقع في ما قد يقع فيه بعض المتحمسين من لهج بأقوال تجافي الصواب وتشتطّ بعيدا عن التأويل المسوّغ.

1- الكتاب ومؤلفه

أ- الكتاب:

"الحجاج في القرآن من خلال أهمّ خصائصه الأسلوبية" كتاب هو في الأصل رسالة دكتوراه دولة، نوقشت في كلية الآداب منوبة / تونس، سنة 1997 ونال صاحبها رتبة الدكتوراه بملاحظة الشرف الأولى، وأشرف على الرسالة د.حمادي صمود وناقشتها لجنة متكونة من أساتذة بارزين في الجامعة التونسية (د.عبد القادر المهيري ود. عبد السلام المسدي [رئيسا] ود. محمد صلاح الدين الشريف ود. عبدالمجيد الشرفي والأستاذ المشرف).

وقد طُبع الكتاب في طبعة أولى في كلية الآداب منوبة / تونس، سنة 2002، في جزءين، ثم أعيد طبعه طبعة ثانية، في بيروت سنة 2006 في طبعة مشتركة بين دار الفارابي، بيروت ومكتبة المعرفة، تونس وكلية الآداب منوبة، تونس، في مجلد واحد، يبلغ عدد صفحاته 647 صفحة.

ب- المؤلف:

والأستاذ عبد الله صولة، رحمه الله، من الباحثين الدؤوبين في اللسانيات وعلوم الدلالة والأسلوبية والنقد والأدب، في الجامعة التونسية.

يعرفه زملاؤه وطلبته بحذقه وحصافة رأيه وإخلاصه في التعاون واتصافه بالنزاهة العلمية واللين في غير ضعف... وقد تشرفت بإهداء كتابي "لسانيات الخطاب" و"الأبعاد التداولية في شروح التلخيص" لروحه وفاء للأياديه البيضاء عليّ...

ومهما يكن من أمر، فإنّ ما نشره عبد الله صولة لا يعدو أن يكون:

- الفكر الإصلاحي في عصر النهضة (كتيّب، بالاشتراك مع محمد القاضي).
- السيرة الذاتية (ترجمة لكتاب جورج ماي، بالاشتراك مع محمد القاضي).
- بعض الفصول حول الأسلوبية الذاتية أو النشوئية (في مجلة فصول القاهرية، عدد خاص بالأسلوبية، 1984) وحول الحجاج: أطره ومنطلقاته وتقنياته عند برلمان (ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، من أرسطو إلى اليوم، إشراف حمادي صمود، 1998) وحول العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة (مجلة دراسات لسانية سيميائية أدبية، 1987) وحول الأيام لطه حسين نصا حجاجيا (ضمن كتاب جماعي). بالإضافة إلى مقالات في الكتاب الجماعي الذي صدر بعد وفاته في الأردن في دار عالم الكتب الحديث بعنوان الحجاج مفهومه ومجالاته: دراسات نظرية وتطبيقية في البلاغة الجديدة تنسيق الدكتور حافظ إسماعيلي علوي.

كما اضطلع الأستاذ صولة بالإشراف على رسائل ماجستير ودكتوراه كثيرة، وقد نالني شرف مشاركته مقرّرا في مناقشة رسالتي في شهادة الدراسات المعمقة يوم 18 يناير 2003...

وقد عمل، رحمه الله، إلى ذلك، عضوا في بعض لجان الانتداب للتعليم العالي والترقيات الجامعية واهتمّ بالدراسات العرفانية / المعرفية والدلالية المعاصرة.

2- أهمّ مقولات الكتاب وأطروحاته

أ- المهاد النظري

ينطلق صولة من نظريات الحجاج الحديثة ليتخذها خلفية نظرية ينظر من خلالها إلى مبحث الحجاج في القرآن، وقد اعتبر في المدخل الذي وضعه للأطروحة أنّ الحجاج ضربان: "ضرب أنت فيه لا تبرح حدود المنطق فهو ضيّق المجال ومرادف للبرهنة والاستدلال؛ إذ هو يُعنى بتتبّع الجانب الاستدلالي في الحاجّة. وضرب هو واسع المجال لانعقاد الأمر فيه على دراسة مجمل التقنيات البيانية الباعثة على إذعان السامع أو القارئ"(ص8، ■ *ملاحظة*: نعتمد في الإحالة على صفحات الكتاب على الطبعة الثانية الصادرة سنة 2006).

ويعمد الباحث إلى تعريف الحجاج لغة واصطلاحا ويعود إلى المفسرين والأصوليين والمعاجميين وإلى الباحثين الغربيين أيضا، مبرزا أنّ الحجاج يُعتبر قاسما مشتركا بين الجدل والخطابة. كما اهتمّ بالحجاج من حيث هو "حوار" وبوصفه مبحثا لغويّا قائما بذاته. وقدّم صولة جدولا (ص31) ترجمه عن بعض الباحثين الغربيين (بواسّينو Alain Boissinot) يقارن فيه بين الاستدلال البرهاني والحجاج والحمل على الإقناع.

والملاحظ أنّ صولة يقدّم أربعة مفاهيم للحجاج عند طوائف أربع [أربع: نعت لطوائف، لذلك وردت مذكّرة] من الباحثين الغربيين (1- تولمين، 2- برلمان وتيتيكاه، 3-أنسكمبر وديكرو، 4- ماير)، ثم يعلّق عليها قائلا: "مفاهيم الحجاج الأربعة هذه، على أهميتها بالنسبة إلى بحثنا، فيها ما من شأنه أن يثير مشاكل منهجية في مجال الدراسات الحجاجية عامّة، وفي دراسة القرآن دراسة حجاجية خاصّة"(ص39-40).

ومن بين المشاكل التي قصد إليها الباحث بهذه الإشارة ما بين مفاهيم الحجاج تلك من اختلافات جذرية، بين مضيّق له وموسّع، فرأى صولة أن يتخذ موقفا وسطا، يقول: "فالرأي عندنا أنه ما كلّ حجاج بفصل أو وصل. كما أنه ما كلّ قول بحجاج، وليست اللغة بكل وحداتها المعجمية ذات طاقة حجاجية في ذاتها. وفوق هذا وذاك فإنّ لطبيعة النص دورا أساسيا في إكساب لغته بعدا حجاجيا أو عدم إكسابها إياه" (ص40).

ب- القرآن خطاب

يرى صولة أنّ القرآن خطاب، "وكونه خطابا يقتضي أنه إقناع وتأثير"(ص41). وهو إلى ذلك "مسرح عليه تتحاور الذوات وتتجادل ويُحاجّ بعضها بعضا"(ص42) ويرمي الباحث لا إلى بيان "حجاجية" القرآن من خلال التفاسير، بل إلى "توظيف فهم المفسرين [...] لبعض معاني القرآن [...] إنّ هؤلاء المفسرين يراعون كثيرا قواعد اللغة والإعراب والبلاغة التي من شأنها أن تكشف عن المعاني القرآنية بطريقة "موضوعية".

وهم إلى ذلك يأخذون في الاعتبار كثيرا مقامات القول القرآنيّ يفسّرونه بها ويتأوّلونه في ضوئها"(ص48).

ج- الخصائص الأسلوبية

المقصود بالخصائص الأسلوبية هي "ظواهره اللغوية وقد تحوّلت بحكم تردّدها وتكرارها وعودتها فيه إلى أسلوب في القول يميّزه" (ص48). وللقرآن خصائص أسلوبية في مستوى المعجم والتركيب والصورة، ويرى الباحث "أنّ أسلوب القرآن ذو بعد حجاجيّ وأنّ الحجاج فيه ناشئ عن طريقة له في القول مخصوصة فضلا عن نشوئه من مضامين هذا القول" ويضيف أنّ "الحجاج في القرآن لا يمكن أن يكون إلا حجاجا خاصّا به دون غيره من سائر الخطابات"(ص53).

د- أهداف الأطروحة

اعتنى عبدالله صولة في أطروحته بمحاولة تحقيق ثلاثة أهداف:

أولها: الكشف عن حجاجية الكلام القرآنيّ، في مستوياته الثلاثة:

1- مستوى المعجم، أي مستوى المفرد من القول
2- مستوى التركيب أو المركّب منه
3- مستوى الصورة، وهي تمثل جانب المجاز فيه

فهو يريد البرهنة على الحجاج في القرآن إفرادا وتركيبا، حقيقةً ومجازا.

وأخضع هذه الظواهر المعجمية والتركيبية إلى مبدإ "العدول":

- كمّيّا: بالزيادة والنقصان
- نوعيّا: على الصعيدين الجدوليّ والنسقيّ

أمّا الصورة فقد درسها من جهة المادة التي تتشكل منها، ومن جهة الطريقة الأسلوبية المتوخاة في صوغها"(ص55).

<u>ثانيها</u>: هدم الثنائية الضدّية التي قامت عليه البلاغة في الغرب (بلاغة الحِجَاج/ بلاغة الأسلوب).

<u>ثالثها</u>: الإسهام في الكشف عن جانب من جوانب قدرة القرآن على التأثير في متلقيه، تأثيرا حجاجيا ومن ثَمّ عقليا، بالإضافة إلى ما له من قدرة على التأثير العاطفيّ في قلوب أولئك المتلقين.

هـ- النحو والتداولية

يقول صولة "إنّ نظرية النظم في القديم تلحّ بلغة نظريات تحليل الخطاب المعاصرة على ما يحصل في الجملة أو في النصّ من ظاهرة الانسجام (cohérence) ذات الأصول النحوية دون شك، أكثر بكثير من إلحاحها على ظاهرة الإفادة (pertinence) فيه، التي هي ذات منطلقات وأصول تداولية" (ص59).

ويقرر، قائلا: "إننا بدراسة اللغة القرآنية حجاجيا نكون من ناحية أولى في صميم تداولية الخطاب أي [...] في مجال بلاغة التأثير التي وقفوها [أي العرب] على دراسة الشعر [...] ونكون من ناحية ثانية خارج مجال بلاغة النظم التي جعلوها لدرس القرآن"(ص59).

3- تعليق على منهج الكتاب واستنتاجاته وخلاصاته

يلاحظ أنّ هذه الأطروحة عمل قد بذل فيه صاحبه جهدا لا ينكر في التماس الدقة الموضوعية والمنهجية الأكاديمية، حتى أنّ بعض مناقشيه – عند عرض الرسالة على لجنة المناقشة – قد لاحظ سمة

المدرسية في هذه الأطروحة، وهي لعمْري خصلة بدأنا نفقدها في كثير من الرسائل الجامعية...

وتبدو شخصية الأستاذ صولة واضحة شفّافة عبر العمل، من حيث الوضوح الشفاف والمنهج العقلانيّ الديكارتيّ، وهو ما يجعلك لا تقف على مواضع نابية أو قلقة لا في مستوى المضمون ولا في مستوى التعبير.

غير أنّ بعض الملاحظات المنهجية التي لا يخلو منها عمل بشري، قد لفتت انتباه بعض أعضاء لجنة المناقشة، ومنها:

1- ترجمة بعض المصطلحات:

أ- المفهوم، يجعله الباحث مقابلا لكلّ من (concept) و(notion) و(sous-entendu)، وهذا تحميل للفظة نفسها (مفهوم) أكثر من دلالة اصطلاحية، ضمن العمل نفسه، وكان يحسن بالباحث أن يتجنب هذا الاشتراك، عبر توليد مصطلح بديل.

ب- التوجيه، يجعله صولة، كما لاحظ هو نفسه، (ص261، في الهامش) ترجمة لمصطلحين (modalisation) و(modalité) فضلا عن كونه قد جعله من قبل مقابلا لمصطلح (orientation).

طبعا لا يعني ذلك أنّ الباحث يغفل عن هذه الأمور، ولكن لعلّه يقف ضمنيا موقف هشام جعيط الذي صرّح بأنّ اللغة العربية المعاصرة فقيرة في مستوى المصطلحات والألفاظ الفنية، وهذا أمر لا يُستغرب، إذ ركن أهل الضاد إلى استهلاك العلوم، وعلوم اللغة

من العلوم التي شهدت في القرن العشرين قفزات عملاقة، فلا غرابة أن نشهد بعض الحرج الاصطلاحيّ ينتاب الباحثين، لفقر العربية المعاصرة في التعبير عن الجهاز الاصطلاحيّ الحديث، على الرغم من المحاولات المثابرة لسدّ الفجوة، في اللسانيات نذكر محاولات (الطيب البكوش، عبد السلام المسديّ، عبد القادر فاسي الفهري، محمد كمال بشر، بسام بركة، ...).

2- لا تفوتنا الإشارة إلى طرافة تناول الأطروحة وعمقها وغزارة أمثلتها وتطبيقاتها، فضلا عن ثراء الجانب النظريّ وامتلاك الباحث ناصية القول وغُزره في اللسانين العربيّ والفرنسيّ (فضلا عن قراءاته المتعمقة كذلك باللسان الإنجليزيّ)...

3- من الاستنتاجات الطريفة التي توصّل إليها صولة أنّ "العدول في الكلام القرآني ليس لغاية أن يكون هذا الكلام جميلا وإنما لغاية أن يكون كلاما حجاجيا مقنعا بوجه من الوجوه. إنّ الكلام في القرآن عدول حجاجيّ أو من أجل الحجاج، وحجاجٌ يتوسّل العدول" (ص604).

4- ما توصّل الباحث إلى نتيجة مفادها "أنّه بالإمكان طمس الهوّة الفاصلة فصلا صارما في البلاغة الغربية بين بلاغة الأسلوب من ناحية وبلاغة الحِجاج من ناحية أخرى"(ص605).

* نقد نظرية النظم للجرجاني

ولعلّ نقد صولة لنظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، هي من الطرافة بمكان؛ إذ بيّن الباحث أنّ الجرجاني سجن نفسه "داخل دائرة البحث عن أسرار الجمال والحسن والمزية في معاني

النظم القرآني بصرف النظر عن القيم الأخلاقية التي تحملها وبغضّ الطرف عن الأبعاد الحجاجية التي من أجلها استُجلبت تلك المعاني" (ص610) فالأحرى، حسب صولة، أن يكون الاهتمام بالجمال في دراسة النصوص الأدبية لا في دراسة النصوص الدينية. وبيّن أنّ هذه المسألة خلها أصول كلامية، ناقلا قول الجاحظ (ت255هـ): "مِن أحكم الحِكَم إرسال كلّ نبيّ بما يُفحم أعجب الأمور عندهم [لأي عند قومه] ويُبطل أقوى الأشياء في ظنّهم (...) فلمّا كانت أعجب الأمور عند قوم فرعون السحر ولم يكن أصحابه قطّ في زمان أشدّ استحكاما فيه منهم في زمانه بعث الله موسى عليه السلام على إبطاله وتهوينه (...) وكذلك زمن عيسى عليه السلام كان الأغلب على أهله. وعلى خاصّة علمائه الطبّ، وكانت عوامّهم تعظّم ذلك على خواصّهم، فأرسله الله عزّ وجلّ بإحياء الموتى؛ إذ كانت غايتهم علاج المرضى (...) وكذلك دهر محمد صلى الله عليه وسلّم. كان أغلب الأمور عليهم وأحسنها عندهم وأجلّها في صدورهم حسن البيان ونظم ضروب الكلام مع علمهم له وانفرادهم به. فحين استحكمت لفهمهم شاعت البلاغة فيهم وكثر شعراؤهم وفاق الناس خطباؤهم، بعثه الله عز وجلّ فتحدّاهم بما كانوا لا يشكّون أنهم يقدرون على أكثر منه" (الجاحظ، حجج النبوّة، ضمن *رسائل الجاحظ*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1979، ج3، ص278-280).

خاتمة

هـذا الكتـاب الحجـاج في القـرآن، مـن خـلال أهـم خصائـصه الأسلوبية مفيد من وجوه، فهو يقدم رؤية طريفة لنظرية النظم ويحاول أن يدرس النصّ القرآنيّ دراسة تخلو من الأبعاد الإسقاطية – وإن عن حسن نيّة – قصد بلوغ مرتبة علمية في تحليل بعض جوانب الأبعاد الحجاجية في هـذا الكتـاب المنـزّل، دون الوقـوع في تكـرار أقـوال القـدماء أو تطبيـق مقولات الغـربيين بـشكل أعمى، بـل حـاول الباحـث أن يلتـزم بمنهج عقلانيّ يدرس الخطاب القرآني في ضوء مباحث الحجـاج، للوصـول إلى إبراز أهمّ الخصائص الأسلوبية الـتي يتميّـز بهـا، دون اشـتراط أن يكـون ذلك ممرًا قسريًا للرضوخ إلى قول إيـديولوجيّ في شـأن القـرآن، نحـو مـا تفعل كثير من الدراسات غير المتحلّية بالانضباط المنهجيّ.

القسم الثاني

مباحث في تحليل الخطاب

"تحليل الخطاب": الحد والمفهوم

المبحث الأول: الخطاب: مقاربة أولية

قبل الخوض في مسائل "تحليل الخطاب" النظرية والإجرائية، يبدو من الملائم أن نقف على بعض المفاهيم الأساسية في هذا الحقل البحثي"، ولعل من آكد تلك المفاهيم وأولاها بالعناية والاهتمام مفهوم الخطاب. فهو مناط التحليل وبؤرة النظر. ولا غرابة في أن تختلف حدود الخطاب وتصوّرات الباحثين عنه.

فغنيّ عن البيان أن مفهوم الخطاب من أكثر المفاهيم دورانا على ألسنة علماء أصول الفقه قديما، ولا نحتاج إلى كبير عناء كي نقف على شدة تواتر هذا المفهوم في كلامهم. وكيف لا وهو مفهوم محوري في دراساتهم الأصولية. فهذا السرخسي يجمع "أسماء صيغة الخطاب في استعمال الفقهاء وأحكامها [في] هذه الأسماء [الـ]أربعة: الظاهر والنصّ والمفسّر والمُحكَم، ولها أضداد أربعة: الخفيّ والمُشكِل والمُجمَل والمتشابه"[1]. ولا ننسى القاعدة الأصولية الشهيرة القائلة إنّ العبرة لعموم الخطاب لا لخصوص السبب"[2]. ويقول الآمدي أيضا: "فإن الخطاب القوليّ يستدعي وجوب الجواب، ولا كذلك الفعل"[3].

فلقد اعتنى علماء الأصول بمسائل تحليل الخطاب عناية فائقة، وقلّبوا النظر فيه أيّما تقليب، وأتوا بآراء واجتهادات لافتة.

---

(1) السرخسي، أصول السرخسي، ج1، ص163.

(2) المرجع نفسه، ج1، ص164.

(3) الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج1، ص184.

غير أنّ وجهتنا في تحليل الخطاب لا تتوقف عند علماء الأصول، فحسب، بل هي تتعدّى ذلك إلى تبيّن ما وصل إليه علماء اللسانيات وباحثو تحليل الخطاب، في الدرس اللسانيّ الحديث. حيث إننا نجد منوالات ومقاربات جديدة، تتأثر بمستجدّات العلوم الإنسانية والتجريبية والصورية الحديثة.

أولا: الخطاب: حسب تعريف باربارا كاسّان (Barbara Cassin)

لم يكن لفظ الخطاب متّصلا في الأصل باللّغة اتّصالا مباشرا؛ إذ اللّفظ ((discours)الفرنسي مشتقّ من الأصل اللاّتيني ((discurrere) بمعنى «الجري هنا وهناك». وعندما بدأت لفظة ديسكورسيس (discursus) ـ عند نهاية الحقبة اللاّتينيّة ـ تأخذ معنى الخطاب، فقد كان معناها في البداية طريقا محفوفا بالشّكوك للمحادثة والمناقشة قبل أن تُحيل اللّفظة على تشكيل منطوق أو مكتوب للفكر، وهكذا أصبحت البلاغات الإغريقيّة للّوغس «logos» ومثلها البلاغات اللاّتينيّة للخطابة«oratio»، أصبحت بالنّسبة إلينا بلاغات للخطاب، لأقسام الكلام(الفعل، الفاعل، إلخ.) ولترتيب الخطاب(ديباجة، قضيّة، سرد، إلخ.) ولأجناسه(برهاني، مشاوريّ، قضائيّ...). إنّ تاريخ اللّفظ[لفظ الخطاب] وتاريخ استعمالاته، يوازيان تاريخ الفكر، وهكذا ففي القرن السّابع عشر ـ الذي أصبح فيما بعد قرن شفافيّة اللّغة والفكر في العرض ـ أمكن لديكارت أن يكتب«خطابًا» في المنهج،بمعنى ذلك«المسار» المنظّر والذي ما يزال النعت(discursif) في الفرنسيّة مُحافظا على دلالته ذاتها. ومع ذلك، ليس الخطاب في البلاغة وسيلة تعبير عن الفكر فحسب، بل هو قبل ذلك جهة مستقلّة، إنّه «تيّار» من باثّ إلى سامع أو قارئ، وإنّه عمل يستهدف تحقيق أثر مّا، يشهد بذلك كلّ خطاب منذ خطاب السفسطائيين. وتقترح اللّسانيات تعريفا موسّعا للخطابات باعتبارها مسارات قوليّةً فرديّة قابلة للانفصال[عن غيرها] عن طريقها يجعل المتكلّمُ أو الكاتبُ«اللّسان» «كلامًا» بالمعنى الذي وضعه دي سوسّير لهاذين اللّفظين(انظر بنفنيست: مسائل اللّسانيات العامّة) كما يحلّل ـ مع أوستين مثلا ـ مختلف الأعمال(القوليّة واللاّقوليّة وأعمال التّأثير بالقول) التي ينجزها الخطاب. ويسلّط علم التّحليل النفسي وعلم الاجتماع اليوم الضّوء المناسب على كلّ خطاب لكشف اللاّوعي أو الإيديولوجيا. وبشكل أعمّ، يُعَدّ الخطاب، في ضلّ عُلويّة المنوال اللّساني موضوع علم ونقد، في مقابل الكلام المُفسَّر أو المرسوم بالقداسة، ويصبح«حقل الخطاب» موضوع أبحاث كثيرة راهنة.

- Dictionnaire des genres et notions littéraires, Encyclopaedia Universalis / Albin Michel, Paris, 2001, p.199.

الخطاب

عن معجم الأجناس والمفاهيم الأدبية، دار الموسوعة الكونية وألبان ميشال، باريس،2001، ص.199.

ثانيا: تعريف الخطاب في معجم اللسانيات لديبواه وغيره:

جـاء في معجـم اللّـسانيات(J.Dubois et al, p.150) أنّ الخطاب يدلّ على أربعة معانٍ، يمكن إرجـاع إثـنين منهـا إلى اخـتلاف في التسمية. فالمعنى الأوّل يرادف فيه الخطابُ الكلامَ والمعنى الثّـاني يـرادف فيه الخطابُ القولَ أو الملفوظَ.

ويبرز المعجم أنّ للخطـاب معنـيين آخـرين أحـدهما ينتمـي إلى البلاغة والآخر وارد في بعض التّوجّهات اللّسانيّة المعاصرة.

ولعلّ ما تشكو منه الإسـهامات العربيّـة المحـدودة في اللـسانيات نقلا للمعرفة اللسانية أو نقدا لها أو إنتاجا وابتكارا، وما أقلّ ذلـك، لعـلّ ما تشكوه ليس خصيصة عربيّة ولا سمة محلّيّة، بل هو من مميّزات العلـوم الإنسانيّة، ولعلّ ما يذكره "معجم اللسانيات" المشار إليـه أعـلاه مـن كـون مـصطلح الخطـاب(discours) يلتـبس بـالقول أو الملفـوظ (énoncé) فيكون هو إيّاه، بمعنى أنّنا نعرّفه في هذا الاعتبار كما يلي:

«الخطاب وحدة مساوية للجملة أو هي أكبر منها وتتـشكّل هـذه الوحدة من متتالية تكوّن رسالةً (message) ذات بداية ونهايـة» ولعلّنـا نكاد نجزم بمطابقة عبارة سيبوية في حدّ الكلام(=الجملة) للحدّ الـسّابق إذ يقول صاحب الكتاب:

غير أنّ كلمة خطـاب تعـني في البلاغـة «متتاليـةً مـن التمـشّيات الخَطابيّة التي يُقصد بها الإقناع أو إثارة العواطف، وهي تمشيات تنتظمهـا قواعـد دقيقـة. نميّـز بـين الجـنس البرهـاني(عتـاب أو مـدح) والجـنس المشاوري(نصيحة أو نهي) والجنس القـضائيّ(دفـاع أو اتّهـام). ويتركّـب الخطاب الخَطابي من ستّة أجزاء لا تدخل جميعهـا بالـضّرورة في خِطـاب:

المقدّمة وطرح الموضوع وسرد الوقائع وعرض الحجج(وسـائل الإثبـات) ودحض الاعتراضات والنّتيجة التي تقنع المتقبّل وتثيره. وترتبط الخطابات أيضا بالأطر والظّروف التي قيلت فيها: الخطبة المنبريّة (الدّينيّة) وخطـاب رجُل القانون(مرافعة، اتّهام) والخطاب الأكاديمي(تخليد الذّكرى)».

ويعني الخطاب في التّصوّر اللساني المعاصر له كلُّ قول أكـبر مـن الجملة منظورًا إليه من زاوية نظر قواعـد تـضمين[إدراج] متواليـاتٍ مـن الجُمل.

ولم يكن للفظ الخطـاب أن يـدلّ قبـل تحليـل الخطـاب إلاّ علـى مرادف القول من زاوية نظر لسانيّة. إنّ التقابل بين القول والخطاب يشير ببساطة إلى التّقابل بين ما هو لـساني ومـا هـو غـير لـساني. فاللـسانيات تشتغل على الملفوظات التي تُوضَع للتحليل مجتمعةً في مدوّنة، وأمّا قواعد الخطاب، أي دراسة المسار الخطابي الذي يعلّل تـرابط متواليـات الجمـل، فكانت تُلحق بمناويل أخرى، وخصوصا بكلّ منظور يأخذ المـتكلّمَ بعـين الاعتبار.

- J.Dubois et al: Dictionnaire de linguistique, Larousse, Paris, 2001.

ثالثا: تعريف الخطاب عند دومينيك مانغنو Dominique Maingueneau

ورد في كتاب دومينيك مانغنو:«الكلمات المفاتيح في تحليل الخطاب» الصادر عن دار سوي Seuilسنة 1996، بالصفحة 28 أنّ الخطاب ذو دلالة عامّة باعتباره نشاط فواعل واقعين في سياقات معيّنة. ومثلما يفترض الخطاب تمفصل اللغة وفق معايير غير لسانية، فإنّه لا يكون موضوع مقاربة لسانيّة صرفة.

ويدخل الخطاب في سلسلة من المقابلات يتّخذ ضمنها دلالات أدقّ، من ذلك خصوصا:

* ثنائية الخطاب/ الجملة: إذ يمثّل الخطاب وحدة لسانية تتشكّل من تتابع لجملٍ. وبهذا المعنى تحدّث هاريس(Harris)(1952) عن «تحليل الخطاب» وتكلّم بعضهم عن«نحو الخطاب». ونفضّل اليوم الحديث عن النّص وعن اللسانيات النصيّة.

[نفهم ضمنيّا أنّ الخطاب يطابق النّص في الدلالة، إذا تابعنا المعنى السالف الذكر]

* ثنائية الخطاب/ القول(énoncé): فضلا عن سمته باعتباره وحدة لسانية(=قولا) فإنّ الخطاب يُشكّل وحْدة تواصل تنظمّ إلى شروط إنتاج محدّدة أي إنّه ينتمي إلى نمط قولي محدّد: حوار تلفزي، مقال صحفي، رواية، إلخ. من هذا المنظور يُحيل القول والخطاب على وجهيْ نظر مختلفتين:«إنّ نظرة تُلقى على نصّ من جهة هيكلته في اللسانْ تجعل منه قولا، أمّا دراسة شروط هذا النّص دراسةً لسانيّةً، فتجعل منه خطابا» (غسبن، 1970، ص.10)(Guespin).

* ثنائية الخطاب/ اللسان(langue):

(أ) يتقابل اللسان مُعرّفا بوصفه نظامَ قيمٍ افتراضيةٍ مع الخطاب، وذلك في استعمال اللسان في سياق مخصوص، وهو استعمال يحصر هذه القيم وينشئ أخرى في الوقت ذاته. هذا التمييز يُستعمل بكثافة في المعجم، إذ يتّصل الإحداث المعجميّ (néologie lexicale) بالخطاب بشكل خاصّ.

(ب) يتقابل اللسان مُعرّفا بوصفه نظاما يتقاسمه أفراد مجموعة لسانية، مع الخطاب باعتباره [أي الخطاب] استعمالا محصورًا لهذا النظام. ويمكن أن يتعلّق الأمر بـ:

(1) تموقع في حَقل خطابي(«الخطاب الشيوعي»،«الخطاب السوريالي»...)،

(2) نوع من الخطاب(«خطاب صحفي»، «خطاب إداري»، «خطاب روائي»، «خطاب تدريس في الفصل»...)،

(3) إنتاجات صنف من المتكلّمين («خطاب الممرّضات»،«خطاب الأمّهات»...)،

(4) وظيفة لغوية («الخطاب السجالي»،«الخطاب التوصيفي» (prescriptif)...).

غالبا ما يقع انزلاق من نظام القواعد إلى المدوّنة: يعني الخطاب الاشتراكيْ القواعد التي تسم موقفا تلفّظيا بكونه اشتراكيا كما يعني مجموعة الملفوظات المحمولة بالفعل انطلاقا من هذا الموقف أيضا. هكذا يقول فوكو(Foucault): «نُسمّي خطابًا مجموعةَ الأقوال التي تنضوي تحت تشكيل خطابي واحد»(أركيولوجيا المعرفة، باريس، غاليمار، 1969، ص.153).

- ثنائية الخطاب/ النصّ: يُعتبر الخطاب تأليفا بين النصّ وسياقه.
- ثنائية الخطاب/ الخبر(récit ou histoire)

الخطاب في كتاب دومينيك مانغنو:"الكلمات المفاتيح لتحليل الخطاب"، سلسلة mèmo دار Seuil، باريس، 1996، ص - ص.28_29.

- Dominique Maingueneau : Les termes clés de l'analyse du discours, Seuil, Paris, 1996,p—p.28_29.

رابعا: تعريف الخطاب عند أوليفي روبول (Olivier Reboul)

يُحدِّدُ الفرنسي أوليفي روبول المقصود بالخطاب حيث يقول: "هذا الاصطلاح، الذي صار حالياً ادعاءً فارغاً من طرف كل العلوم يشتمل بالفعل على عدة معان:

1- المعنى الشائع : الخطاب هو مجمع منسجم من الجمل المنطوقة جماهيرياً من طرف نفس الشخص عن موضوع معطى، ومثال ذلك (خطاب انتخابي). ويمكن أن يعني عن طريق التوسع، نصاً مكتوباً. لكنه في الأخير جنس محدود جداً، خصوصاً في ثقافتنا، إنتاج شعائري واحتفالي شيئاً ما، ومثاله: خطاب استقبالي بالأكاديمية الفرنسية.

2- المعنى اللساني المختزل ، بالنسبة للسانيين المعاصرين ، يُعتبر الخطاب (متوالية من الجمل المشكلة لرسالة لها بداية وانغلاق) عن (ديبواه ، 1973) إنه إذن وحدة لسانية تساوي الجملة أو تفوقها ومثال ذلك في لغة التربية: حكمة، مقال،...

3- المعنى اللساني الموسع ، تأخذ اللسانيات الاصطلاح بمعنى أكثر اتساعاً . إنها تقصد بالخطاب مجموع الخطابات (بالمعنى المختزل) المرسلة من طرف نفس الفرد أو من طرف نفس الجماعة الاجتماعية ، والتي تعرض طبائع لسانية مشتركة..."[1].

المبحث الثاني: مقدمة لتحليل الخطاب

يعلق بعض الباحثين العرب على اتجاهات "تحليل الخطاب" في الغرب بقوله: "إن أغلب اتجاهات تحليل الخطاب السائدة في الغرب- كما هو واضح- تميل إلى دراسة المرامي البعيدة للكلام أو النص من خلال وسائل متعددة"[2]. والواقع أنّ هذا الباحث يروم عبر هذا الكلام أن يمهّد الأمر ليعود إلى التراث النقدي والأصولي حتى يمتح منه ما يراه مساويا لـ"تحليل الخطاب"، فإذا به يعتبر أنّ مصطلح "لحن الخطاب" عند علماء أصول الفقه يكافئ مصطلح "تحليل الخطاب". ولعلّ مثل هذه الرغبة الجامحة في ربط الجديد بالقديم تُخفي مزالق نفسية تكاد العين تراها تتداح بين السطور.

قد تكون المقارنة المحايدة والمنهجية أجدى، ولكن يأبى كثير من الباحثين إلا ربطا تعسفيا، في كثير من الأحيان بين النظريات الغربية الحديثة وبين تراثنا النقدي والفكري، عموما، بشكل يدعو في كثير من الأحيان إلى مزيد التمعن وإعمال العقل والتروّي.

---

(1) أوليفي روبول، لغة التربية: تحليل الخطاب البيداغوجي، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشرق، 2002م، ص41-42.

(2) انظر مساهمة الدكتور جمعان عبد الكريم، على الأنترنيت في موقع "منتدى اللسانيات" بتاريخ 30 اوت 2007.

وبالعودة إلى تعريف "تحليل الخطاب" نجد أنّ موسوعة ويكيبيديا تعرفه كما يلي:

"تحليل الخطاب هي مقاربة منهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. إنها مقاربة متعددة الاختصاصات كمية وكيفية، تدرس سياق الخطاب الشفوي أو المكتوب ومحتواه"[1].

وتمضي الموسوعة في عرض نبذة عن تاريخ "تحليل الخطاب" بالإشارة إلى انطلاق هذه المقاربة في الستينات من القرن العشرين في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه المقاربة المتعددة الاختصاصات تستقي كثيرا من مفاهيمها من حقول علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والإعلامية وعلوم الاتصال واللسانيات والتاريخ.

إنها مقاربة تنطبق على كثير من المواضيع المتنوعة والمختلفة، من ذلك انها تهتم بالخطاب السياسي والديني والعلمي والفني. وعلى النقيض من تحليل المحتوى، في تعريفه التقليدي، يهتم تحليل الخطاب بمفاهيم الخطابات الشفوية والمكتوبة المدروسة ولغتها وأنظمتها السردية.

والفرق بين "تحليل الخطاب" و"تحليل المحتوى" أنّ هذا الأخير يرى في الخطاب انعكاسا لواقع خارجي، أما "تحليل الخطاب" فيعتبر الخطاب نفسه واقعا. بالنسبة إلى تحليل المحتوى، يتم البحث أحيانا عبر تحليل الوثائق عن تمثيل مراوغ للواقع، في حين أننا في تحليل الخطاب نجد سلسلة من المواقف والتعليقات التي هي علاقات تسلط أو إقصاء أو احتواء.

(1) **L'analyse de discours** est une approche méthodologique des sciences sociales et humaines. L'analyse de discours est une approche multidisciplinaire qualitative et quantitative qui étudie le contexte et le contenu du discours oral ou écrit.

من وجهة نظر منهجية، يتخذ تحليل المحتوى عامة قولا في حجم الجملة أو الفقرة، موضوع دراسة. أمّا تحليل الخطاب فيهتم بأقوال لها حجم مجموعة كلمات أو كلمات وأحيانا مجموعة حروف.

إن الاختلافات النظرية والمقاربات المنهجية المتباعدة تناقصت ومن الصعوبة بمكان الآن أن نرى اليوم بين تحاليل المحتوى والخطاب مقاربات مختلفة جذريا.

ولعله من المفيد أن نعرّج بسرعة على أهمّ المبادئ النظرية لتحليل الخطاب منها أنّهل مقاربة سوسيو دلالية. إذ تأخذ بعين الاعتبار سياق القول وخصائص القائل، والخصائص الدلالية للقول. إن تحليل الخطاب يعتبر الاشتغال اللساني للخطابات التي يرى فيها واقعة تستحقّ التحليل.

إلى ذلك فإن تحليل الخطاب هو تحليل بنيوي حيث يستعير عموما رصيدا نظريا وتحليليا من المقاربة البنيوية أو بعد البنيوية. إن تحليل الخطاب يدرس ما يسميه لويس ألتوسير (Louis Althusser) "التكوينات الخيالية". إنها علامات ذاتية المتكلم والصور البيانية (الواعية وغير الواعية) والنحو وأشكاله المتنوعة. إنه يدرس أيضا ما يسميه ميخائيل باختين (Mikhaïl Bakhtine) "التناص"، أي العلاقة بين النصوص أو طريقة تفاعل النصوص فيما بينها. وعلى خلاف ميشال فوكو (Michel Foucault) يصادر تحليل الخطاب على أنّ الخطاب الشفوي أو المكتوب هو مثل كون تبرز فيه القيود. وينبغي أن يُبرز التحليل ما يوجد في الخطاب من آثار القيود والتناقضات والمقاومة. من منظور جاك لاكان (Jacques Lacan)، تكوّن هذه الآثار "صلات رمزية"

(بين ممثلين ودالّين، مثل موضوع القول) لا تتميّز عن العلاقات الخيالية فحسب (بين تمثيلات مثل أنا والآخر)، بل وكذلك تتميّز عن واقع *الحامل* (حضور في البنية، غياب الموضوع، المتكلم في القول).

يتميز تحليل الخطاب باعتماد الإحصاء، حيث إنّ بعض مقارباته تركز على التحليل الإحصائي النصي. إذ يُدرك الخطاب بوصفه مجموعة من المعطيات النصية. هذه المقاربة التي توجد خاصة في علم الاجتماع، تستعمل برمجيات علمية تستعين بالحاسوب[1].

تحليل الخطاب: مداخل وإشكاليات

إنّ تحليل الخطاب هو الحقل البحثيّ الذي يُعنى بتتبع مظهر خطابيّ معيّن للوقوف على درجة تكراره من أجل صياغة اطّراده، فهدفه هو الوصول إلى اطّرادات وليس إلى قواعد معيارية، باعتبار أنّ معطياته خاضعة للسياق الفيزيائي والاجتماعي وأغراض المتكلمين واستجابة المستمعين...[2] ولذلك يتبنّى محلّل الخطاب المنهجية التقليدية للسانيات الوصفية محاولا وصف الأشكال اللغوية التي ترد في معطياته دون إغفال

(1) Un logiciel comme Alceste opère une classification automatique des discours, dont il fournit une mise [illegible] plat inspirée des méthodes de la statistique descriptive. Prospéro fournit des outils interactifs d'investigation pour suivre l'évolution de grands dossiers dans lesquels les discours engagent des acteurs hétérogènes aux prises avec des conflits [illegible] des incertitudes. Lexico et SATO permettent une analyse textuelle dans laquelle le chercheur garde le contrôle de son processus de recherche et du cheminement de son analyse.

(2) محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النص، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991، ط1، ص49.

المحيط الذي وردت فيه. فمحلّل الخطاب يحاول أن يكشف الاطّرادات في معطياته وأن يصنّفها[1].

وبالعودة إلى تعريف "تحليل الخطاب" نجد أنّ موسوعة ويكيبيديا تحدّه كما يلي:

"تحليل الخطاب هي مقاربة منهجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية. إنها مقاربة متعددة الاختصاصات كمية وكيفية، تدرس سياق الخطاب الشفوي أو المكتوب ومحتواه"[2].

وتمضي الموسوعة في عرض نبذة عن تاريخ "تحليل الخطاب" بالإشارة إلى انطلاق هذه المقاربة في الستينات من القرن العشرين في كل من فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية.

هذه المقاربة المتعددة الاختصاصات تستقي كثيرا من مفاهيمها من حقول علم الاجتماع والفلسفة وعلم النفس والإعلامية وعلوم الاتصال واللسانيات والتاريخ.

إنها مقاربة تنطبق على كثير من المواضيع المتنوعة والمختلفة، من ذلك انها تهتم بالخطاب السياسي والديني والعلمي والفني. وعلى النقيض من تحليل المحتوى، في تعريفه التقليدي، يهتم تحليل الخطاب بمفاهيم الخطابات الشفوية والمكتوبة المدروسة ولغتها وأنظمتها السردية.

(1) أورده محمد الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص، تونس، كلية الآداب منوبة – المؤسسة العربية للتوزيع، 2001، ج1، ص155، نقلا عن محمد خطابي، لسانيات النص، مرجع مذكور، ص49.

(2) L'analyse de discours est une approche méthodologique des sciences sociales et humaines. L'analyse de discours est une approche multidisciplinaire qualitative et quantitative qui étudie le contexte et le contenu du discours oral ou écrit

والفرق بين "تحليل الخطاب" و"تحليل المحتوى" أنّ هذا الأخير يرى في الخطاب انعكاسا لواقع خارجي، أما "تحليل الخطاب" فيعتبر الخطاب نفسه واقعا. بالنسبة إلى تحليل المحتوى، يتم البحث أحيانا عبر تحليل الوثائق عن تمثيل مراوغ للواقع، في حين أننا في تحليل الخطاب نجد سلسلة من المواقف والتعليقات التي هي علاقات تسلط أو إقصاء أو احتواء.

من وجهة نظر منهجية، يتخذ تحليل المحتوى عامة قولا في حجم الجملة أو الفقرة، موضوع دراسة. أمّا تحليل الخطاب فيهتم بأقوال لها حجم مجموعة كلمات أو كلمات وأحيانا مجموعة حروف.

إن الاختلافات النظرية والمقاربات المنهجية المتباعدة تناقصت ومن الصعوبة بمكان الآن أن نرى اليوم بين تحاليل المحتوى والخطاب مقاربات مختلفة جذريا.

ولعله من المفيد أن نعرّج بسرعة على أهمّ المبادئ النظرية لتحليل الخطاب منها أنّها مقاربة سوسيو دلالية. إذ تأخذ بعين الاعتبار سياق القول وخصائص القائل، والخصائص الدلالية للقول. إن تحليل الخطاب يعتبر الاشتغال اللساني للخطابات التي يرى فيها واقعة تستحقّ التحليل.

إلى ذلك، فإنّ تحليل الخطاب هو تحليل بنيويّ حيث يستعير عموما رصيدا نظريا وتحليليا من المقاربة البنيوية أو بعد البنيوية. إن تحليل الخطاب يدرس ما يسمّيه لويس ألتوسير (Louis Althusser) "التكوينات الخيالية". إنها علامات ذاتية المتكلم والصور البيانية (الواعية وغير الواعية) والنحو وأشكاله المتنوّعة. إنه يدرس أيضا ما يسمّيه ميخائيل باختين (Mikhaïl Bakhtine) "التناص"، أي العلاقة بين

النصوص أو طريقة تفاعل النصوص فيما بينها. وعلى خلاف ما يراه ميشال فوكو (Michel Foucault)، فإنّ تحليل الخطاب يصادر على أنّ الخطاب الشفوي أو المكتوب هو مثل كون تبرز فيه القيود. وينبغي أن يُبرز التحليل ما يوجد في الخطاب من آثار القيود والتناقضات والمقاومة. من منظور جاك لاكان (Jacques Lacan)، تكوّن هذه الآثار "صلات رمزية" (بين ممثلين ودالّين، مثل موضوع القول) لا تتميّز عن "العلاقات الخيالية" فحسب (بين تمثيلات مثل "أنا" و"الآخر")، بل وكذلك تتميّز عن "واقع *الحامل*" (حضور في البنية، غياب الموضوع، المتكلم في القول).

يتميز تحليل الخطاب باعتماد الإحصاء، حيث إنّ بعض مقارباته تركز على التحليل الإحصائي النصّي؛ إذ يُدرك الخطاب بوصفه مجموعة من المعطيات النصية. هذه المقاربة التي توجد خاصة في علم الاجتماع، تستعمل برمجيات علمية تستعين بالحاسوب[1].

لقد تتابع خلال بداية الألفية الثالثة نشرُ معاجم تحليل الخطاب بالألمانية (Keller et al., 2001-2003) وبالفرنسية (Charaudeau, Maingueneau, 2002; Détrie, Siblot, Verine, 2001)؛ وهي معاجم تؤثث مشهدا متكاملا لحقل بحثيّ يقع

(1) Un logiciel comme Alceste opère une classification automatique dcs discours, dont il fournit une mise à plat inspirée des méthodes de la statistique descriptive. Prospéro fournit des outils interactifs d'investigation pour suivre l'évolution de grands dossiers dans lesquels les discours engagent des acteurs hétérogènes aux prises avec des conflits et des incertitudes. Lexico et SATO permettent une analyse textuelle dans laquelle le chercheur garde le contrôle de son processus de recherche et du cheminement de son analyse.

على حدود اختصاصات متعدّدة، مع إبراز انخراطه الشديد في اللسانيات. إنّ الكتّاب الذين يشتغلون على تحليل الخطاب ينتمون إلى شبكة واسعة، ولا يندرجون ضمن حركة موحّدة[1].

ويعلق بعض الباحثين العرب على اتجاهات تحليل الخطاب في الغرب بقوله: إن أغلب اتجاهات تحليل الخطاب السائدة في الغرب- كما هو واضح- تميل إلى دراسة المرامي البعيدة للكلام أو النص من خلال وسائل متعددة[2]. والواقع أنّ هذا الباحث يروم عبر هذا الكلام أن يمهّد الأمر ليعود إلى التراث النقدي والأصولي حتى يمتح منه ما يراه مساويا لتحليل الخطاب، فإذا به يعتبر أنّ مصطلح لحن الخطاب عند علماء أصول الفقه يكافئ مصطلح تحليل الخطاب. ولعلّ مثل هذه الرغبة الجامحة في ربط الجديد بالقديم تُخفي مزالق نفسية تكاد العين تراها تنداح بين السطور.

قد تكون المقارنة المحايدة والمنهجية أجدى، ولكن يأبى كثير من الباحثين إلا ربطا تعسفيا، في كثير من الأحيان بين النظريات الغربية الحديثة وبين تراثنا النقدي والفكري، عموما، بشكل يدعو في كثير من الأحيان إلى مزيد التمعّن وإعمال العقل والتروّي.

(1) Jacques Guilhaumou, **Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive**

(2) انظر مساهمة الدكتور جمعان عبد الكريم، على الأنترنيت في موقع "منتدى اللسانيات" بتاريخ 30 أوت 2007.

مهمات تحليل الخطاب

لكلّ اختصاص علميّ هويته التي تشرّع له اشتغاله ووجوده أصلا على ساحة البحث. فإذا كان الطبّ يسعى إلى مساعدة الإنسان على الشفاء من الأمراض وإيجاد وسائل العلاج، فإنّ تحليل الخطاب يسعى – كما يرى دومينيك مانغنو – إلى دراسة كلّ إنتاج قوليّ وتحليل الأقوال في سياقاتها. ولمّا كان هذا الحقل واسعا جدا والمدوّنة المُفترَضة مترامية الأطراف، فكيف يمكننا حصر مهمة تحليل الخطاب؟

ههنا يطرح مانغنو جملة من البدائل: منها حلّ يذكّرنا بما نجده في بعض كتب التراث، عندما تتعرّض إلى قضية الحدّ، حيث ترفض بعض المواقف الحدّ، باعتبار أنّ التسليم به يؤدّي إلى سلسلة من الدور: فكلّ حدّ يحتوي مفردات، هذه المفردات بدورها تستوجب الحدّ، فيصير الحادّ محدودا، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية. فكان أن اقترح حلّ لهذه المعضلة يتمثل في إلغاء الحدّ، نظرا إلى عدم غنائه وإلى قيامه على الدور. وهذا الموقف نفسه – ذكره مانغنو في معرض عرضه لبدائل تعريف تحليل الخطاب. فهو يعتبر – استنادا إلى هذا الموقف – أنّ كلّ التطبيقات المسماة تحليل الخطاب والموجودة على الساحة، هي التي تعرّفه، ولا حاجة بنا إلى صناعة حدّ تقني أو منطقيّ جامع مانع لهذا التخصص. وينقد مانغنو هذا الحلّ الذي يجعلنا على خطر تحت رحمة حدود ضمنية أو مُقتضاة، قد تسير بنا على غير منهج.

أما البديل الآخر الذي يقترحه مانغنو فيقوم على محاولة تجنب مزالق ترك الحبل على الغارب كما يقترح البديل الأول، ومن ثمة فإنه يرى محاولة وضع حدّ صريح لتحليل الخطاب، لكيلا تبقى الأمور غير

منضبطة. بادئ ذي بدء، تحليل الخطاب هو ما أقوم به على خلاف ما يقوم به غيري. (على خلاف الموقف الأول: الذي يجعل كلّ ما يُقال هو تحليل للخطاب). وقد يُقترح تعريف فضفاض نحو ما يقول به فان ديك (Van Dijk) من أنّ تحليل الخطاب هو دراسة الأقوال الحقيقية في سياقات حقيقية.

وقد يكون الحدّ مضيّقا جدًا، على النحو الذي تقوم به المدرسة الأمريكية، حيث يرادف الخطاب التفاعل الشفوي؛ أي التقاوُل. وبالمقابل فإنّ وجهة النظر هذه تعتبر الأقوال التي لا تنتمي إلى الخطاب الشفوي خطابات باردة فقيرة، تتسم دراستها بقلة الفائدة. طبعا هذا التصوّر يستحقّ النقاش، ولا يمكن التسليم به، على إطلاقه.

وينتهي مانغنو إلى الإقرار بأنّ حدّ العلم بالنظر إلى مادّته التي يشتغل عليها، لا يشكّل خصوصية ذات بال؛ فمعظم العلوم تشترك في تناول مدوّنات[1] ومواضيع مشتركة، لكن الاختلاف يكمن في زاوية النظر. فهذه الأخيرة هي التي تشكّل فرقا جوهريا وحاسما بين أنماط الدراسة العلمية للظواهر.

ولمّا كان تحليل الخطاب يشترك مع اللسانيات الاجتماعية والبلاغة الحجاجية والتحليل اللساني والتحليل المخاطبي، في الاهتمام بالخطاب اللغوي، فإنه أضحى من الضروري التمييز بين هذه العلوم المتجاورة عبر توضيح زاوية النظر الخصوصية لكلّ منها، حتى تتضح نقاط الائتلاف والاختلاف بينها. وههنا يتساءل مانغنو: هل يوجد حدّ

(1) سنهتمّ بمفهوم المدوّنة (corpus) في حقل تحليل الخطاب. انظر أدناه.

لتحليل الخطاب يكون في الوقت نفسه مَرِنًا لا يستثني أيّ قول، ودقيقا بما فيه الكفاية بحيث يوجّه البحث بطريقة أصيلة وخصبة.

إنّ تحليل الخطاب هو تحليل تمفصل النصّ والمكان الاجتماعي الذي نشأ فيه. النصّ وحده ينتمي إلى اللسانيات النصّية، أمّا المكان الاجتماعيّ فينتمي إلى اختصاصات من قبيل السوسيولوجيا والإثنولوجيا. أمّا تحليل الخطاب، فبدراسته جهة القول، يقع في الخطّ الفاصل بين هذه الاختصاصات.

إنه يقع في الخطّ الفاصل بينها، لا في جهة التواصل بينها، لأنها اختصاصات متمايزة، ولا يمكن لواحد منها أن يمتصّ الآخر. كما أنّ تحليل الخطاب لا يمكنه أن يُختزل في هذا الاختصاص أو ذاك. إنّ النصّ وسياقه الاجتماعي كوجه الورقة وقفاها.

الدال والمدلول والمرجع، عند دي سوسير ثالوث يمثله في تحليل الخطاب: النص والسياق الاجتماعي وجهة القول التي تمفصلهما.

ويضرب مانغنو أمثلة على هذا التجمّع من العناصر التي تمثل تحليل الخطاب؛ منها نشرة الأخبار المتلفزة. إنها ليست نصّا يقرأه المذيع فحسب، بل إنها مرتبطة بمحاور وأدوار ومصادر للمعلومات، أي باختصار، بجملة من التمثيلات. لا يوجد كلام غير مرتبط بأدوار وأماكن. إن تحليل الخطاب هو دراسة الأهداف المطلوب تحقيقها من وراء استعمال اللغة. ويحاول تبيّن القوانين اللغوية وأهداف الخطابات. من ذلك أنّ جنس الخطاب الذي يتبع المؤسسة الخطابية والمؤسّسة الكلامية، تحدّده الغاية المرجوّة من ورائه.

إنّ هذا الحدّ لتحليل الخطاب يجعله في مقابل اللسانيات الاجتماعية التي تهتمّ بالتنوّع اللساني ضمن مجتمع، وكذلك في مقابل تحليل المحادثات الذي يدرس عمل التعاون اللغوي في المحادثة، حيث قد تختلف القواعد داخل اللسان نفسه؛ نحو البرتغالية المستعملة في البرتغال أو في البرازيل. إنّ اللسانيات الاجتماعية وتحليل المحادثات لهما توجّه أنثروبولوجي أو نفسي، ويذكّراننا بأنّ الخطاب ليس حِكْرا على تخصّص علميّ بعينه.

ويخلص مانغنو إلى اعتبار تحليل الخطاب اختصاصا غير متجانس، حيث إنّ عوامل عديدة تؤثر فيه وتجعله متفاوتا في الرؤية والممارسة والمنهج بين تيار وآخر وبين مقاربة وأخرى. ويُجمل ما نغنو هذه الاعتبارات والعوامل المؤثرة في تنويعات تحليل الخطاب في ما يلي:

1- التقاليد العلمية والثقافية المختلفة: فالتقاليد العلمية الأوروبية القارّية ذات منزع عقلاني تجريديّ، في حين أنّ التقاليد الأمريكية اختبارية أمبيريقية.

2- الاختصاصات المرجعية: تحليل الخطاب يقع في مفترق طرق بين العلوم الإنسانية: علم النفس التحليلي والأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والتاريخ وعلم النفس الاجتماعي والمعرفي، إلخ. ويقوم الاختصاص المرجعيّ بدور مساعد ونقديّ، في الوقت نفسه. فضلا عن أنّ كلّ اختصاص يصنع خطابا. فقد كانت المدرسة الفرنسية لتحليل الخطاب في الستينات من القرن العشرين متأثرة بعلم النفس التحليلي، في حين أنّ المدرسة الأمريكية كان تأثرها بالأنثروبولوجيا، أكثر.

3- وجود مدارس ذات زعامات كاريزمية: أسماء مرموقة توفّر للمُريدين مُمكنات فلسفية عن الخطاب.

4- وجود مدارس متخصصة في دراسة بعض المدوّنات، من قبيل خطاب وسائل الإعلام والخطاب السياسي، إلخ. هذه الظاهرة لها نتائج؛ نحو ميل العمل على مدوّنة واحدة إلى تهميش الاختلافات الفلسفية. أكثر من ذلك، قد يؤدي ذلك إلى تباينات عميقة على مستوى قابلية الرؤية المؤسسية والموارد البشرية والمادّية: فالخطاب الإشهاريّ يمارس قدرا من الجاذبية والإغراء أكبر بكثير من الخطاب الفلسفيّ.

5- الرؤية أو غياب الرؤى ذات البعد التطبيقي، الشديدة التنوع مثل تأهيل الصُمّ أوالابتكار الإشهاري أو تحرير المرأة. نلاحظ تطور تحليل نقدي للخطابْ مضادّ للجنس وللعِرْق، على سبيل المثال، يطمح إلى تغيير المجتمع.

6- المطالب المؤسّسية: ثمة باحثون من قبيل علماء الاجتماع وعلماء النفس، يتركون كاهل النص يُثقل بتهديد الذوبان، على حساب علوم اللغة. من ذلك أن تحليل الخطاب وتحليل المحتوى يستجيبان لرؤيتين مختلفتين. ففي تحليل المحتوى المطبّق في السوسيولوجيا، يُعدّ الخطاب قبل كلّ شيء مصدرا للمعلومات، يتمّ استخراج المعلومات من نص كامل. أما رؤية تحليل الخطاب، فعلى النقيض من ذلك، حيث يتعلق الأمر بفهم اشتغال الخطاب ومؤسسته الخطابية.

ولكن ثمة منافسة بين اختصاصات اللغة: لسانيات القول واختصاص الخطاب وتحليل الخطاب؛ فكل واحد منها يسعى إلى امتصاص الآخرين وصهرهما في بوتقته.

مدارس تحليل الخطاب الفرنسية

في الستينات من القرن العشرين، كان يُتحدّث عن مدرسة فرنسيةٌ متأثرة، شديد التأثر، في الوقت نفسه بعلم النفس التحليلي وبالماركسية.

كان يُعتقد أنّ الناس يتكلمون ولكنهم لا يفقهون ما يقولون؛ تُغرّبهم الإيديولوجيا البورجوازية أو عقدة أوديب التي لم يتمّ هضمُها، على الوجه السليم. إنّ الإيديولوجيا واللاوعي يسكنان اللغةَ خفيةً، ويجب طردُهما منها. هكذا كان الخطاب النقديّ يلاحق الواقع الفكري، في تلك الفترة.

أمّا اليوم فلا توجد مدرسة مسيطرة في فرنسا، وكذا الشأن في كثير من البلاد. وما النزعة الفرنسية إلا طريقة في التفكير أكثر من كونها محصورة في القُطر الفرنسي. فكيف نتبيّن خصائص هذه الطريقة في التفكير؟

تقوم هذه الطريقة على جملة من الخصائص، أهمّها:

1- الاهتمام بالخطابات المقيّدةُ على النقيض من التفاعلات اللفظية / الكلامية العفوية.

إنها تهتمّ بالخطابات الروتينية المألوفة كالدرس الجامعي ونشرة الأخبار المُتلفزة؛ وهي خطابات تجري وفق منوالات معيّنة، دون أن يكون لها مؤلفون، ولكنها مُثبّتةٌ وتستجيب لشروط مُهيمنة،

ولكنها قد تشهد تطوّرا طفيفا. هذه الخطابات الروتينيةُ تحتل مساحة ضمن حقل أوسع يشمل المحادثات التي لا تخضع لمنوالات ثابتة ومُلزِمة، ويشمل كذلك الأجناس التي لها مؤلفون معروفون: فموليير (Molière) هو الذي اختار أن يسمّي مسرحيةَ دون جوانْ (Don Juan) كوميديا.

ثمة قواعد إنتاج تتصل بالأجناس، بموجبها، لا يكفي، على سبيل المثال، أن تعرف اللغة حتى تقرأ نشرة الأخبار؛ على العكس من ذلك، فقد يمكنك أن تقرأ نشرة أخبار كُتبت بلغة لا تعرفها، إلى حدّ مّا.

هذا الانجذاب إلى الأمور الروتينيةُ الخاضعة لقيود، يمكن تعليله بأنّ فرنسا من البلدان القديمة، ذات التقاليد الراسخة، على النقيض من الدول الحديثة، حيث الأمور فيها أقل ثباتا وأكثر حركية.

2- الإلحاح على المادة اللسانية: لا يمكن لتحليل الخطاب أن تقوم له قائمة إلا بالارتكاز على اللسانيات. وإذا اهتممنا بوظيفة علامة من العلامات، فذلك بحثا عن رابط يربطنا بجوهره اللسانيّ. خذ على سبيل المثال حرف الاستدراك (لكن)؛ فهذه الكلمة تؤدي وظائف كثيرة، شديدة الاختلاف، بل ومتناقضة أحيانا. فتحليل الخطاب يحاول أن يُحصيها. والنزعة الفرنسية تتساءل كيف ولِمَ هذه الكلمة بالذات وليست كلمة أخرى لها هذه المعاني الكثيرة. مثال آخر يمكن أن نضربه يتمثل في العبارات العديدة التي تدلّ على إعادة صياغة عبارة مذكورة، من قبيل: (أيْ التفسيرية) (بعبارة اخرى) و(فلْنقُلْ)، إلخ. ولنأخذ عبارة (فلْنَقُلْ)،

وَلْنُلاحظْ أنه فعل أمر مُصرَّف مع ضمير المتكلم الجمع، مسبوق بلام التوكيد وفاء الربط، في حين أنّ العبارتَيْن المكافئتَيْن له دلاليا، هما من طبيعتين مختلفتين عنه لغويا. فـ(أيْ) حرف و(بعبارة أخرى) شبه جملة، فنتساءل عن الصلة بين طبيعة هذه الكلمة ووظيفتها وهي تسم إعادة صياغة القول.

3- الاهتمام بنظريات التلفظ اللساني: لسانيات القول هي أحد التيارات التداولية، ولكنها تداولية أقل تأسيسا على النظريات اللسانية. يتعلق الأمر في العمق بالمرور من التحليل اللساني إلى استعمال اللسان. إننا نهتم بظواهر الإحالة (référence) والواصلات (embrayeurs) والإحالة القبلية (anaphore) أو التعديل (modalisation) (الصيغ modes ، المفارقةironie).

4- أولوية التخاطب (interdiscours): أن نتكلم، هو دائما أن نتكلم تحت وطأة خطابات أخرى قيلت أو يمكن أن تكون قد قيلت، نُحيل عليها أو نرفضها. لنبدأ كتابة رسالة: هل سنكتب: السيد... / سيدي العزيز... / عزيزي ... / سلامًا ...، إلخ.؟ فلنا في المنطلق كل البدايات الممكنة حتى وإن لم نأخذ بأيّ منها. وفي نسق آخر، لا يمكننا أن نُدليَ برأيٍ سياسيٍّ خارج الحقل السياسي، حتى وإن زعمنا رفضنا الحديث في السياسة مثل الآخرين.

فمن يتكلّم إذن؟ إنّ المتكلم ظفيرة (empilement) من الهويّات، والذاتيات المتصلة بحقول القول المختلفة والتي تعتمل فيه. الذاتية القولية تخترقها حزمة من الخطابات. وبالنتيجة، فإنها تُبنى عبر خطاب يظلّ هشّا: إنه لا وجود سابق لها قبل خطابها. وهذا الخطاب لم يكن قَطُّ جاهزا بشكل كامل في الذهن. وعموما، فليست النزعة الفرنسية مرتبطة بمكان واحد هو فرنسا، إنها فسيفساء، إنها تشابُهٌ عائليٌّ يقوم على مقتضيات ضمنية، في الغالب، وليست بالنظرية.

وقد لاحظ بعض الباحثين أن دومينيك مانغنو، انطلاقا من قراءة لميشال فوكو، اشتقّ وأدخل عددا من المفاهيم في ميدان تحليل الخطاب[1]. فمنهم من رأى أنّ جلب هذا العتاد المفهوميّ من الفلسفة يفتح الاختصاص على أبعاد للتطوير مهمّة، مع تأمين مرتكزات متينة له[2]، منهم من خالف هذه الوجهة من النظر[3].

وقد تساءل بعضهم عن نهوض الرغبة في جعل تحليل الخطاب اختصاصا على ضرب من التباعد العامّ تجاه الأدوات الاختبارية وتجاه مصادرها الخاصّة، عن طريق الاعتماد كيفما اتفق على ميتا - مَقْوَلَة (métacatégorisation)، تُميّع مفاهيم اللسانيات وتحُدُّ من غلواء الخشية من تاريخانية (l'historicité) النصوص، في آن[4].

---

(1) Sarfati, G.-E., **Eléments d'analyse du discours**, Paris, Nathan/Université, 1997, p.106.

(2) Ibid.

(3) Guilhaumou, Jacques, **Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive**, version éléctronique, 2004

(4) Ibid.

تحتّل مسألة تكوين مدوّنة (corpus) مكانا مركزيّا في بدايات تحليل الخطاب، أي في أواخر السبعينات من القرن العشرين. وخصوصا في حقل تحليل الخطاب بوصفه موضوعا للتاريخ، كما ظهر في أعمال كلّ من ريجين روبين[1] Régine Robin (1973) ومركز المعجمية السياسية لـ(l'ENS de Saint-Cloud).

والمدوّنة – حسب التعريف الكلاسيكيّ – تعني مجموعة محدّدة من النصوص يتمّ تطبيق منهج معيّن عليها. (Jean Dubois, 1969)يعود مصطلح 'تحليل الخطاب' إلى مبادرة جون ديبواه في العدد 13 من مجلة (*Langages*) الصادر سنة 1969 إلى ترجمة نصّ للّساني الأمريكي هاريس كتبه سنة 1952 (« Discours analysis ») بـ(« Analyse de discours »). وتمّ فهمه مباشرة على أنه تحليل للأقوال. وقد بيّن بيير كوينتز (Pierre Kuentz 1977) أنّ تحليل الخطاب 'يتقدّم أمر تكوين مدوّنة من الجُمل تنشأ حولها النظرية النحوية'. ويعني بذلك سذاجات اللسانيّ في فهمه للسان، حيث يعتقد أنه يستطيع إنتاج أمثلة عبر استخراج جُمل من الخطاب. إنّ اللسانيّ – إذ يرفض التساؤل حول عملية الاستراج تلك – إنما يفترض تطابقا بين اللسان والخطاب: إنه يُحيّدُ الأثر الخطابيّ. ونرى كيف أنّ تحليل الخطاب يتساءل، منذ البداية، عن مادية اللسان، في صميم السمة الخطابية للأقوال ذاتها.

(1) Robin, Régine, **Histoire et linguistique**, Paris, Armand Colin, 1973.

ومع ذلك يُطرح سؤال يتناظر مع ما قيل: إلى أيّ حدّ تُوجّه طريقةُ اللسانيّ في تكوين مدوّنته من الجُمَل تكوينَ المدوّنة في تحليل الأقوال؟

ولعلّه يمكن اختزال خطوات إجراء تحليل الخطاب، إجمالا، كما يلي. بدايةً تُستمدّ ممّا يسمّيه جون ديبواه 'كون الخطاب'، أي كلّ الأقوال الواردة في عصر أو المنسوبة إلى قائل أو إلى مجموعة اجتماعية. ويتمّ تقسيمها اعتباطيا انطلاقا من الغايات والمواضيع وأحكام القيمة. وفي مرحلة ثانية، في صميم جنس 'الخطاب السياسي' الذي جرى في أحداث ماي 1968، لن نحتفظ في النهاية سوى بمجموعة من الجمل التي تحتوي، في بعض المواقع التركيبية، ولتكن هذه الكلمة المحورية أو تلك. إنّ هذه المرحلة الأخيرة هي التي تُنشئ المدوّنة، حقيقةً: إنّ تطبيق قواعد التكافؤ النحويّ التي اقترحها هاريس، تسمح بالحصول على مجموعة جدولية من الجمل المُحوّلة، أي على سلسلة المسندات إلى الكلمات المحورية.

لقد ظهر علم القيس المعجميّ (lexicométrie) في السبعينات من القرن العشرين، مع الدراسة الرائدة لأحداث ماي 1968 (Tournier *et alii*, 1975): ويُلاحظ سبْقُه من خلال الصيغة الأولى لمجلة (*Mots كلمات*)، إلى حدود نهاية الثمانينات. إنّ ما يفتحه علم القيس المعجمي، عبر تكميم الوقائع اللسانية، من مسلك نحو لسانيات المدوّنة، وهي لسانيات تعرّف المدوّنة بوصفها تجميعا لمعطيات لغوية مختارة ومنظّمة حسب معايير لسانية صريحة، لتكون عيّنة لغوية (Habert, Nazarenko & Salem, 1997 : 11). وبذلك هي توجد حلاّ لجوانب من مشكلة اللسانيين تجاه المدوّنة. وينتهي اللساني في الواقع

بتركيز اهتمامه على إغناء المدوّنة، عبر بنوك المعطيات وزيادة حجمها وتحسين مداخلها إلى المدوّنات.

لكن استدعاء المؤرخ لعلم القيس المعجمي، إنما هو قبل كل شيء، وفي مقاربة أولى، لكشف تعقيد الظواهر القولية والبلاغية التي تشكّل السطح الخطابيّ للنّص، على النقيض من الأقوال التي تُبَنيِّنُهُ دلاليا حول كلمات محورية، دُرست في التحليل الهاريسي. ثمة، بعد ذلك إجراء تحليل يرتكز في المنطلق على مدوّنة مصغّرة، لم تعُد مدوّنة أقوال، بل جدولا معجميا ذا مدخل مزدوج لأشكال المدوّنة، التي يجري إحصاؤها آليّا، ويتمّ توزيعها على قاعدة تواترها المطلق والنسبيّ في مختلف أقسام الكلام[1].

(1) **Jacques Guilhaumou**, « Le corpus en analyse de discours : perspective historique », Corpus [En ligne], n°1 | novembre 2002, mis en ligne le 15 décembre 2003, Consulté le 04 septembre 2009. URL : http://corpus.revues.org/index8.html

خاتمة

لقد سعينا في هذا البحث إلى تقديم بعض مسائل تحليل الخطاب تقديما لا يخلو من تقصير، حيث لم نصلْ إلى الإلمام بمباحثه ولا إلى الإحاطة بمسائله، والحق أنّ هدفنا الرئيس تمثل في تقديم نبذة يسيرة عن هذا الحقل البحثي المترامي، وذلك تمهيدا لكي يواصل القارئ الغوص على درر هذا الحقل في مظانه.

ولمّا كانت الكتابات العربية التي تتناول هذا التوجه في دراسة الإنسانيات قليلة، فقد استعنّا بترجمة بعض النصوص ولمّ شتات بعض المفاهيم، كي يعمد القارئ اعتمادا على الاستئناس بها وبغيرها إلى محاولة رسم صورة مّا أدقّ لتحليل الخطاب.

وقد باشرنا في هذا البحث العمل على توفير بسطة نظرة تشتمل على تعريف الخطاب وإبراز بعض مجالات تحليله، فضلا عن تسليط الضوء على بعض منوالاته وأهدافه، دون إهمال الإشارة إلى أهمية الجوانب الإجرائية في مقاربة النصوص ضمن منظور تحليل الخطاب.

وكان يمكن أن يتسع البحث – لولا ضيق المجال – للوقوف على حدود تحليل الخطاب وعوائقه وبعض الأمور الملابسة له، ممّا ندعو القارئ إلى النظر فيها عبر التعمّق في مطالعة المظانّ التي اهتمّت بهذا الحقل البحثيّ، وقد أوردنا جزءا يسيرا منها في قائمة المراجع، ولا سيما الأجنبية منها أو المعرّبة.

القسم الثالث

في إبستيمولوجيا اللسانيات

علاقة اللسانيات بالرياضيات: رهانات أم عقبات؟

ملخص

يتطرق هذا البحث إلى تبيّن بعض مسائل إدخال المبادئ والمناهج الرياضية في العلوم اللسانية تنظيرا وتطبيقا، وما تقوم عليه عمليات الإدخال من رهانات وما تكتنف اشتغالها من عقبات. إذ من الجليّ احتياج اللسانيات إلى اكتساب الموضوعية والصرامة العلمية المشهود بهما للرياضيات، منذ القديم، وقد ازداد هذا الاعتقاد حديثا بظهور علوم الحاسوب وما فتحته من مسالك لتشبيك العلوم المعرفية عبر الترييض.

Abstract

This paper deals with some problems of using mathematical principles and methods in studying sciences of language: in theoretical and practical processes. This uses have their bets and difficulties. It is very clear that linguistics needs the objectivity and the rigor of mathematics, from early moments in the history of sciences. This belief is widened recently by emergence of computational sciences, and what it open of ways to connect cognitive sciences by using mathematization.

تصدير:

1- اللسانياتُ جِسْرٌ يربط بين الرياضيات والإنسانيات.

ج. هادامار (G. Hadamard)

2- التعبيرُ البسيطُ إمّا أن يكون جبريًا أو ألاّ يكون.

فرديناند دي سوسير (Ferdinand De Saussure)

3- الرياضيات هي الاستعمال الأمثل للّغة.

ل. بلومفيلد (L. Bloomfield)

لم يخْلُ علم من العلوم من صلة مّا بالرياضيات. ولعلّ مجرّد الحديث عن الصلة بالرياضيات يُعدّ أمرا مُتجاوَزًا، في ظلّ التلاقح الذي تشهده وتقوم عليه العلوم المعرفية.

ولعلّ النموذج الإرشادي (paradigme) الذي تسير على هذه العلوم[1]، منذ بدايات العصر الحديث يجعلها تأخذ من الرياضيات ما به تُقوّي استدلالاتها وتُحكم تناسُق بُناها، حتى تبلغ من العقلانية والعلمية مبلغًا يجعلها لا تغادر الطريق الملَكية للعلم.

ولقد ظلّت اللسانيات (linguistics) لمدّة طويلة علم ملاحظة، حيث تُستحصل النتائجُ بالاستقراء والتعميم، عبر مقارنة مختلف فترات تطوّر لسان مّا أو مقارنة ظواهر تنتمي لألسنة مختلفة[2]. ثمّ ارتأى بعض

(1) هذا الرأي يورده صاحب فصل أسس الرياضيات في الموسوعة البريطانية حيث يرى أن الرياضيات هي المنوال الذي تحتذيه المعرفة العقلانية في الغرب. انظر:

Joachim Lambek, "**mathematics, foundations of.**" Encyclopædia Britannica, 2007.

(2) Solomon Marcus, **Aspects mathématiques de la linguistique**, UNESCO, Paris, 1966, 23 pages.

اللسانيين، مثل بلومفيلد (Bloomfield)[1] وهيالمسلاف (Hjelmslev) إمكانية دراسة البنى اللسانية ووجوب ان تقوم تلك الدراسة على استعمال البنى الرياضية[2].

ولعلّه يحسُن الانطلاق – قبل طرح موضوع علاقة اللسانيات بالرياضيات – من الإشارة إلى وجود طريقتين متعارضتين تقليديتين في النظر إلى العلاقة بين اللغة والرياضيات:

- إحداهما ما سمّاها برتراند رسّل النظرة العقلية المتطرّفة إلى اللغة[3] وهي نظرة تعتبر اللغة حسابا تسوده الأفكار الواضحة المتميّزة في كلّ خطواته وتعرض فيه قواعد الحساب بوضوح وصرامة وهذه هي نظرة الفيلسوف والرياضي الألماني ليبنتز (Leibniz)(1716-1646). فاللغة – عند ليبنتز – عبارة عن مرآة للعقل، بمعنى أنّ اللغة عظيمة الرقيّ تعكس الإنجازات الفكرية لمتكلّميها وتعززها. وبوصفه ناقدا لغويًا كان اهتمامه منصبا على تحسين اللغة الألمانية حتى تصبح أداة للتفكير الصحيح والدقيق. ومن هنا تمثّل وَلَعُه بالتشبيه في تشبيه الفيشات كوسيلة للحساب بالكلمات كوسيلة للتفكير[4].

(1) انظر التصدير أعلاه، نقلا عن المرجع السابق.

(2) Ibid.

(3) برتراند رسّل، حكمة الغرب: الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة د. فؤاد زكريا، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 365، يوليو، 2009، ط2، ص91.

(4) فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ترجمة د. أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 263، نوفمبر، 2000 ، صص 9-10.

كان القائم بها. أن نقول إن منوالا ما مبنيّ بدقة، لا يمكن أن يكون سوى منوال رياضيّ. بحيث إنه يمكننا أن ننتقل من صاحب نظريّة مُريَّضة (mathématisée) لاختبارها تجريبيا، أو لمحاولة تطبيقها على هذه الواقعة أو تلك. ويمكننا أن نمرّر النظرية لأشخاص آخرين، بحيث تصبح تلك النظرية وديعةً شرعيةً عندهم، مثلما كانت عند أصحابها الأصليين. فالنظريّة لم تعُد مرتبطة بالمُنظِّر[(1)].

وهذا لا يعني طبعا أن النمذجة (modélisation) (الرياضية) تحتكر كلَّ ممارسةٍ علميةٍ، ولا أنّ اللسانيات قبل تشومسكي لـك تكن علميّة. نشير بسرعة إلى أنّ التمشّي العلميّ يقوم على الملاحظة والوصف والتنظيم والتعميم والنمذجة. فالملاحظة هي المرحلة الأولى للتمشّي العلميّ، في حين أنّ النمذجة تمثّل المرحلة الأخيرة، وهي مرحلة خاصّة بالترييض[(2)].

المعالجة الآلية للّغة:

يمكن تعريف المعالجة الآلية للّغة (TAL)[(3)] ببساطة بأنها عبارةٌ عن مناهجَ وبرامجَ تتخذ الإنتاجات اللغوية معطياتٍ، حيث تأخذ تلك المناهج والبرامج خصوصياتِ الألسنة البشرية بعيْن الاعتبار[(4)]. والأكيد أنّه ليس من قبيل الصدفة أن يتصاحب ترييض اللسانيات مع تطوّر المعالجة الآلية للّغة. إننا عندما نُحوْسِبُ مشكلا فذلك يعني أنه صريح، دقيق وموضوعيّ: فالقواعد التي نعتمدها يجب أن تخضع لمسار آليّ؛ إذ

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Traitement Automatique du Langage.
(4) Ibid.

يعسر علينا أن نبقى في حيّز الغموض والعموميات. ليست الآلة بقادرة على تأويل أيّ معلومات تُدخلها لها. ومن ثمّة، فالمُعوَّل إمّا على بناء أنظمة وصف دقيقة أو على تجويد الأنظمة القائمة بطريقة تجعلها ملائمة لمعالجة خصائص اللغة الطبيعية معالجةً آليةً. ومنذ بدايات المعالجة الآلية للّغة، نهض منطقان متعارضان بالبحث في هذا المجال: أمّا أحدهما فهو المنطق العلميّ الذي يرتكز على البحوث اللسانية ويعمل على التقدّم بها، وأمّا الآخر فهو منطق يمكن وسْمُه بأنه "نفعيّ"، حيث يقوم على مبدإ أنّ "الغاية تبرّر الوسيلة". ويتجلى المنطق النفعي في أعمال يقال إنها معالجةٌ آليةٌ للّغةِ صُلبةٌ تتوسّل بأدوات تجلية (désambiguïsation) تقوم على الإحصاءات والاحتمالات أو التحاليل الجزئية التي تهدف إلى تحديد بعض المكوّنات في الجُمل، فحسب، مع تجاهُل الالتباسات. إنّ مثل هذه الأعمال، وعلى الرغم من استدعائها أدواتٍ رياضيةً، فإنها أبعد ما تكون عن ترييض المعارف اللسانية.

وقد بيّن تشومسكي (1957) عدم ملاءمة الآلية الأوتوماتيكية المستعمَلة بكثرة في أنساق التحليل الصُّلب لأن تكون منوالا للتركيب. ومهما يكن من أمر، فإنّ الأعمال الصُّلبة لمعالجة اللغةِ معالجةً آليةً لا تستهدف بناء تعميمات حول الألسنة.

ويحتل التركيب (syntax) مكانة مركزية في المعالجة الآلية للّغة. ذلك أننا إذا فكّكنا المعالجات الآلية إلى سلسلة من المعالجات الفرعية، فإنّ التركيب يمثل ممرّا يكاد يكون ضروريا يقع بين المعالجات القَبْلية

(pretraitement) التي تسمح بالحصول على تقسيمات نظام الكلمة إلى وحدات، وبين المهامّ المخصوصة للتطبيقات المتناوَلة[1].

ونلاحظ، تاريخيا، أنّ خوارزمات التحليل التركيبيّ أصبحت، خلال ستّينات القرن العشرين، بعد الفشل الذي مُنيت به الترجمة الآلية، محورَ البحوث في المعالجة الآلية. وهذا الأمر ذو علاقة مع الأهمية التي يحظى بها ترييض التركيب؛ وهي أهمية لا تنبع من أعمال تشومسكي، فحسب، بل وكذلك من البحوث التي تطوّرت بمعزل عن برنامج النحو التوليديّ.

منذ نهاية سبعينات القرن العشرين، تبيّن أنّ التحقّق المعلوماتيّ يكون أفضل، كلما كان الفصل أوضح بين الخوارزمات والبرامج (الإجرائية) وبين تمثيل المعطيات الذي يتمّ بشكل صريح. كما تبيّن أنّ قدرا كبيرا من المعارف الإنسانية التي يرتكز عليها الإنجاز، يظهر ضمن المعطيات (ومن ثمّ، فإن قدْرا أدنى منها يظهر في البرامج)[2].

نموذج للترييض في اللسانيات

كلّ مجموعة من الجمل في ف هي لغة في ف. هبْ اعتمادا على الترقيم المُعتمَد، تفريعا لـل إلى مجموعتين منفصلتين ل1 و ل2. جُملُ ل1 هي ألفاظ، في حين أنّ جُمَل ل2 هي علاقات. ولْنضعْ جزءا ج من ل2. كلّ جُمْلة من ج ستكون مبرهنة.

النظام: Σ=< ف، ل1، ل2، ج> هو نظام صوريّ.

(1) Ibid.
(2) Ibid.

هكذا نلاحظ أنّ تحديد نظام صوريّ يعني تحديد لغة ل في ف، ثمّ تحديد ثلاث لغات فرعية: ل1 و ل2 وج لـل، بحيث أنّ ل1 □ ل2 = ل وج □ ل2، وهو ما يبيّن الطابع اللسانيّ للنظام الصوريّ. وليس من قبيل الصدفة، أن تتطلّب الاهتمامات الميتارياضية إبرازَ الرياضيات بوصفها لغةً ذاتَ بنية تذكّر بالطبيعة العميقة لأنماط التفكير الرياضيّ[1].

هب النظرية العلمية ن، نعرّف تأويلَ Σ في ن بوصفه توافُقا يجعل لكلّ لفظ من Σ مفهوما مِن ن، ولكلّ علاقة لـ Σ قضيةً (صحيحةً أو خاطئةً) لِـن، بطريقةٍ تكون فيها كلُّ مُبرهنة لـ Σ موافقةً لقضية صحيحة في ن. نقول في هذه الحالة إنّ نظرية ن قد تمّت شكْلنتُها (بواسطة النظام Σ).

وهذا هو مفهومُ الشكلنة الدقيقُ ذو الأهمّية الكبرى في اللسانيات اليوم[2].

عادةً ما نعرّفُ مُبرهنات النظام الصوريّ بواسطة مفهومين مساعدين: مفهوم الأكسيوم ومفهوم النصّ البُرهانيّ. هبْ أنّ أ جزءٌ من ل2؛ كلّ جملة من أ هي أكسيوم. أمّا النصّ الاستدلاليّ فهو متوالية (suite) من العلاقات (أي من الجمل التي تنتمي إلى ل2)، بحيث أنّ كلّ علاقة في هذه المتوالية هي إمّا أكسيوم أو يمكنها أن تحصل من العلاقات السابقة للمتوالية، باستعمال مجموعة ر من القواعد المحدّدة. فالمُبرهنة إذن هي علاقةٌ يحتويها على الأقلّ نصٌّ برهانيٌّ.

(1) Solomon Marcus, **Aspects mathématiques de la linguistique**, UNESCO, Paris, 1966, p.11.
(2) Ibid.

إنّ ما يكوّن المنوال الرياضيّ للأنحاء التوليدية هو إدخال المُبرهنات بواسطة الأكسيومات والنصوص البُرهانية. إنّ نحوًا ح لِلُغةٍ ل هو مجموعةٌ محدودةٌ من القواعد المحدودة تنظّمُ جُمَلَ ل وفقط الجُمل[1].

إنّ نحوًا ح مُكوّنًا من أكسيومات ومن قواعد هو نظريةٌ مكوَّنةٌ من أكسيومات وإنتاجات. وإنّ جملةً تُولَدُ عبر النحو ح هي مُبرهَنةٌ، واشتقاقُ مثلِ تلك الجملة هو نصٌّ برهانيٌّ يحتوي هذه المُبرهنة.

إنّ فكرة النحو التوليديّ تقوم على إمكان توليد عدد لا نهائيّ من الجُمل، انطلاقا من مجموعة محدودة من القواعد. هذه الإمكانيةُ تُفسَّر بوجود وسائل ذات طابع تكراريّ (récursif) في الألسنة الطبيعية، تسمح بفهم جُمَل قد تُسمعُ للمرّة الأولى (ولكنها مُنشأة بواسطة وسائل وقع استعمالها من قَبْلُ).

وثمّة أقسامٌ متنوّعةٌ للأنحاء التوليدية: منها النحو ذو العدد المحدود من الحالات، وثمّة النحو المستقلّ عن السياق (context-free).

كلّ صنف من أصناف النحو التوليديّ يوافق نوعا من الآلات الرياضية. ولعلّ أعمّ آلة رياضية هي آلة تورينغ (la machine de Turing). وثمّة تنويعات كثيرة من الأنحاء الموافقة للأنحاء المستقلة عن السياق؛ منها الأنحاء المَقُولية والأنحاء الإسقاطية.

فالأنحاء المقولية التي جاء بها بارهيلال (Bar-Hillel) وغايفمان (Gaifman) وشامير (Shamir) لها أصول في بحوث المنطق الرياضي المتعلقة بالأنماط التركيبية في المنوالات التركيبية للوسم شبه الأرغطيقي لبار هيلال، وفي حساب الأنماط التركيبية للامبك

(1) Ibid.

(Lambek). فقد لاحظ هذا الأخير أنّه يمكن في الفيزياء أن يُحكمَ على صحّة المعادلة عن طريق مقارنة أبعاد طرفي المعادلة. ويتم طرح مشكلة ربط بعض الأنماط التركيبية بكلمات لسان طبيعيّ، من قبيل الصحّة النحوية لقضية قابلة للتحقق عبر حساب يُجرى على الأنماط التركيبية لألفاظه. تأخذ الأنحاء المقولية المظهر التوليدي لهذه القضية. وقد بيّن بارهيلال وغايفمان وشامير توافُق الأنحاء المقولية والأنحاء المستقلة عن السياق[1].

ويُدعى النحو إسقاطيا (projective) عندما تكون اللغة التي يولّدها إسقاطية. وتكون اللغة إسقاطية، عندما تكون كلّ جملة إسقاطية.

إنّ معظمَ جُملِ الألسنةِ الطبيعيةِ إسقاطيةٌ. وتُوافِقُ إسقاطيةُ الجملة تواصُل مكوّناتها.

ولعلّنا نحتاج إلى دراسات أعمق للعلاقات القائمة بين المنوالات التحليلية والمنوالات التوليدية للّغة. وعلى صعيد آخر، فإنّ الأنحاء التحويلية، التي تقدّم نفسها بوصفها مكمِّلةً للأنحاء ذات المكوّن المباشر، ستندمج، بلا شكّ، في أطرِ الدقّة الرياضية[2].

(1) Ibid, p-p.15-16.
(2) Ibid, p-p.16-17.

خاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث أن نطرح بعض مسائل ترييض اللسانيات النظرية والتطبيقية. وقد تبيّن لنا أنّ إكساب اللسانيات طابع العلم المرموق المعتدّ به أصبح يحتاج إلى قدر مّا من الترييض، كما وقفنا – وإن باختصار – على تفاوت بين فروع اللسانيات في الأخذ بمناهج الرياضيات ومبادئها، سواء من الناحية الزمنية أو من ناحية درجة الاعتماد على المنوالات الرياضية.

كما وقفنا على تنازُع المدارس اللسانية وما تسبّبه الاختلافات القائمة بينها من غياب منوال عامّ مُنمذج يأخذ بعين الاعتبار الكليّات المتفق عليها، فضلا عن غياب هذه الأخيرة.

ولعلّ المحاولات العربية في ترييض اللسانيات تبقى محدودة؛ بل وحتى ما هو موجود منها إمّا أنه يكتفي بالنقل عن الدراسات الغربية، أو أنه يظلّ حبيس تصوّر نفعيّ مباشر لقضية الترييض. وهذا يُحوجنا طبعا إلى مزيد بذل الجهد لتسجيل محاولات علمية جادّة لترييض اللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

العربية والمعرّبة

- جاكندوف، راي، الدلالة مشروعا ذهنيا، ترجمة محمد غاليم، ضمن دلالة اللغة وتصميمها، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2007، ط1.
- الحباشة، صابر، محاولات في تحليل الخطاب، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.
- خطابي، محمد، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام النصّ، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1991، ط1.
- رسّل، برتراند، حكمة الغرب: الفلسفة الحديثة والمعاصرة، ترجمة د. فؤاد زكريا، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 365، يوليو، 2009، ط2.
- روبول، أوليفيي، لغة التربية: تحليل الخطاب البيداغوجي، ترجمة عمر أوكان، إفريقيا الشرق ،2002.
- الشاوش، محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس "نحو النصّ"، تونس، كلية الآداب منوبة – المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.
- عبد الكريم، جمعان، موقع "منتدى اللسانيات" على الأنترنيت، بتاريخ 30 أوت 2007.

كولماس، فلوريان، اللغة والاقتصاد، ترجمة د. أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 263، نوفمبر،2000.

- لايكوف، جورج وجونسن، مارك، الاستعارات التي نحيا بها، ترجمة عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 199€، ط1.

غير العربية

- Bronckart, J.-P., **Activité langagière, textes et discours: pour une interactionnisme socio-discursif**, Neuchâtel, Delachaux et Niestlé, 1996.
- Cori, Marcel, **La mathématisation des formalismes syntaxiques**, Linx 48, 2003.
- De Saussure, F., **Cours de linguistique générale**, Paris, Payot, 1916.
- **Dictionnaire des genres et notions littéraires,** Encyclopaedia Universalis / Albin Michel, Paris, 2001.
- Dubois, J. et al, **Dictionnaire de linguistique**, Larousse, Paris, 2001.
- **Encarta**, version éléctronique, DVD, 2007.
- **Encyclopaedia Universalis,** version éléctronique, DVD, 2007.
- Encyclopædia Britannica, 2007.
- Goody, J., **La raison graphique**, Paris, Ed. de Minuit, 1979.

- Guilhaumou, Jacques, **Le corpus en analyse de discours : perspective historique**, *Corpus* [En ligne], n°1 | novembre 2002, mis en ligne le 15 décembre 2003.
- Guilhaumou, Jacques, **Où va l'analyse du discours? Autour de la notion de formation discursive**, version éléctronique, 2004.
- Johnson – Laird, Ph., **L'ordinateur et l'esprit**, Paris, éd. Odile Jacob, 1994.
- Maingueneau, Dominique, **Les termes clés de l'analyse du discours**, Seuil, Paris, 1996.
- Mandelbrot, B., **Théorie mathématique de la loi d'Estoup-Zipf**, Institut de Statistique de l'Université, Paris, 1957.
- Marcus, Solomon, **Aspects mathématiques de la linguistique**, UNESCO, Paris, 1966.
- Poirier, Hervé, **Toute pensée est un calcul**, Science et vie, n° 1013, février 2002, p.p 40-48.
- **Rapport sur les applications des mathématiques aux sciences de l'homme, aux sciences de la société et à la linguistique**, *mathématiques et sciences humaines*, 22e année, n°86, 1984.
- Ricoeur, Paul, **La métaphore vive**, Paris, Éditions du Seuil, 1975.
- Robin, Régine, **Histoire et linguistique**, Paris, Armand Colin, 1973.
- Sarfati, G.-E., **Eléments d'analyse du discours,** Paris, Nathan/Université, 1997.
- Sperber, D. & Wilson, D., **La pertinence**, Paris, Ed. De Minuit, 1989.